ديموقراطية «الأراضي المقدسة»

بحث في الاستقلال والبنية ونظرية الحل الوسط

تأليف

سميح سمارة

ديموقراطية «الأرض المقدسة»

بحث في الاستقلال والبنية ونظرية الحل الوسط

* سميح سمارة : ديموقراطية «الأرض المقدسة»

بحث في الاستقلال والبنية والحل الوسط .

* الطبعة العربية الأولى ، تموز ١٩٩٢ .

* النـاشر : دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف ٦٢٤٣٢١ فاكس ٦٤٠٥٩١

ص.ب ٩٢٦٤٦٣

عمان ـ الأردن

* التوزيع : المركز العربي لتوزيع المطبوعات ش.م.م

ص.ب ١٣/٥٦٨٧

هاتف ٨٠٣٥٣٧ تلكس ٢٠٩٨٣ أسيب

شارع المكحول ـ رأس بيروت

بيروت ـ لبنان

كلمة الناشر

أنّ الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر من قريب أو بعيد عن وجهة نظر الناشر ، بل أنه يتبنى أفكاراً مناقضة تماماً للمؤلف في كثير من الأفكار والقضايا المطروحة .

أما والحال هذه ، لماذا ننشر الكتاب ، والجواب هو : لأننا نؤمن بالديموقراطية والتعددية وحرية الرأي والتعبير ونترك لجماهيرنا العربية وقواها السياسية ومفكريها الحكم وحرية الاختيار وتبني ما تشاء من هذه الطروحات أو مقاومتها .

دار الشروق للنشر والتوزيع

«تفكير جديد»

بقلم : د. أسعد عبد الرحمن

معروف لكثيرين أن سميح سمارة نجح ـ منذ زمن ليس بالقصير ـ في تمييز نفسه باعتباره كاتبا واضحا ومفهوما ! ولذلك ، لا أتردد ثانية واحدة في تسجيل «عجزي» عن إدراك واقع كونه قد اختار ، وفقط للفصل الثالث من مؤلفه المتميز هذا ، عنوان : «تفكير جديد . . . قول ما لا يقال» !!! ذلك أنني متأكد حقا أن الأستاذ سمارة يدرك أن عنوان الفصل الثالث هذا يصلح ، وبدقة شديدة ، عنوانا للكتاب بأكمله !! وبكلمات أوضح ، أعتقد أن الكتاب ، في كل صفحة من صفحاته تقريبا ، هو تجسيد للتفكير الجديد ، تماما مثلما هو ممارسة فعلية لـ «قول ما لا يقال» !! ولعل هذه الحقيقة هي السمة الأبرز في الكتاب التي أتوقع لها من جانب أول اجتذاب التقريظ والإستحسان من قبل البعض ، وأتوقع لها من جانب ثان اجتذاب التنديد والشجب من قبل البعض الآخر !!

. . . وسلفا أقرر أن هذا الكتاب «سينجح» ، فورا ، في إثارة غضب مختلف فصائل «المتشددين» ، و «سينجح» كذلك في إثارة استنكار غالبية «المعتدلين» من زاوية أنه مرشح لأن يحظى عندهم بلقب «الفكر الجديد . . . المتهافت على السلام»!!! والكتاب «سينجح» في استفزاز مختلف أنواع «الليكود» ! فهو ـ بالتأكيد ـ سيستفز «الليكود الإسرائيلي» و «الليكود الفلسطيني» و «الليكود الأردني» و «الليكود القومي العربي» و «الليكود الماركسي» ، ناهية عن «الليكود الإسلامي» !!! بل أنني متيقن من أن أفكار الكتاب «مؤهلة» تماما لاستفزاز مختلف ألوان الطيف الفكري / السياسي المعروف في العالمين العربي والإسلامي ، اللهم باستثناء «المعتدلين جدا جدا» أو «الواقعيين جدا جدا» والذين يحلو للبعض وسمهم بصفة «المستسلمين» !! .

وإذا كنت قد عرضت ـ على نحو تفصيلي ـ للأخ المؤلف ملاحظاتي على مادة المخطوط ، وأوضحت نقاط اختلافي مع عدد من الحيثيات أو الإفتراضات أو

الإستـخـلاصـات الواردة فـيـه ، فإنني أسـجل إعجابي بجرأة مادته (مدركا أن البعض سيرى فـيـهـا «وقـاحـة فكرية وسـيـاسية» ما بعدها «وقاحة»!!!) ودائما ، سيبقى خلاف بـيننا وبين أولئك الذين يعـتـقـدون بالحـجـر على الأفكار ، وأولئك الذين يؤمنون بعـدم المصـارحـة إلا عندمـا «تنضج الظروف» (وغـالـبـا مـا «تنضج» تلك الظـروف عند هؤلاء «بعـد خـراب البصرة»!!!) أو أولئك الذين ينادون بالإستتار على «البلاء الفكري» (على قـاعـدة «وإذا ابتليـتم فـاسـتتروا»!!) ويفـضلون الإسـتـمـرار في ممارسة أسلوب «حزب الوشـوشـة» والإكـتـفـاء بطرح أفكارهم «سرا» فـقط في الحلقـات الإجتماعية أو السياسية الضـيـقة دون أن يدركوا أن ما يعتبرونه «سرا» في أغلب الأحيان ، إنما هو أشبه ما يكون بـ «السر المعـروف» للجـمـيع وأن مـا يخشـون من الجـهـر به هو موضوع الساعة الجاري بحثه ، علنا ويوميا ، في الصحف والإذاعات الأجنبية غير العربية !!

. . . ومـع ذلـك ، أعـترف أنـني لا أملك جـرأة سـمـيح سمارة ! ولذلك ، أعترف بأنني قـد طلبت إليـه حـذف بعض العبارات والفقرات لأنها قد تكون «حساسة جداً» ، أو لأن «الـوقت مـبكر جـدا عليـهـا» ، أو لأنها «ديناميـت سـيـاسي» أو «ضربات تحت الحـزام»، أو لأنها افتراضـيـة وليـست بالضرورة صـحـيـحة أو دقيقة ! وطبعا ، لن أعلم عن «مـدى التـزامـه» بملاحظاتي و «نصائحي» إلا بعد أن يكون الكتاب قد صدر ! وفي جـمـيـع الأحـوال ، لـلكاتب مني كل الإحترام سـواء «احترم» أو «لم يحترم» مـلاحظاتي ، وسـواء أخـذ أو لم يأخـذ «بنصـائحي» . . . ويبقى له عندي سجل امتلاك شرف الجرأة السـيـاسـيـة . . . والإقـتـحـام الفكري . . . البـضـاعـتـان النادرتان في عالمنا العربي / الإسلامي المعاصر !!

الرؤيا العامة

إدارة الصراع في نطاق الحل الوسط

في زمن سابق كان الصراع في الشرق الأوسط يحمل علامتين :

الأولى : لا معقوليته . . من حيث طبيعة المشروع الصهيوني القائم على ضرورة الغاء شعب واحلال آخر . ثم من حيث «صمود» الدولة الإسرائيلية في وجه محيط عربي . ثم تغلّب هذه الدولة على المحيط . ثم استكانة المحيط ، ولنقل تجميده أو الغائه للخيار العسكري في الصراع .

الثانية : شكل مواجهة المشروع والدولة . . وهو شكل فروسي ، قاتل أو مقتول ، رفض المقتول الاعتراف بمقتله ، ورفض اعتراف القاتل بجريمته ، فتاهت المقاييس وتلونت ، خاصة حين كانت تقارن بمقاييس أخرى .

كان الصراع مع الدولة اليهودية في «الأرض المقدسة» يقارن بأشكال الاستعمار الأخرى ، الجزائر أو الفيتنام أو نيكاراغوا مثلاً . . وكان ينظر إلى النتيجة العامة لهذه الصراعات بأنها مثّلت هزيمة طرف وانتصار طرف آخر ، هزيمة المستعمر وانتصار المستعمر . ويبدو أن العقل السياسي في مجمل مراكز العالم الثالث كان غارقاً في مثالية زُيّنت له ، لكنها لا تتصل حقيقة بالواقع .

كان الظاهر إن الحل لكل صراع هو الحل الجذري ، حل الغالب والمغلوب ، ويبدو أن الميثالوجيا العالمثالثية قد اغرتنا جميعاً بثنائية هذا المنطق ، لكن الواقع كان عكس ذلك تماماً .

كانت نتيجة الصراع تأخذ طابعاً ، وكانت ماهيتها أو اتجاهاتها الفعلية تأخذ شكلا آخر .

كانت نتيجة الصراع تتزيّا بزيّ والواقع يرتدي زيّاً غريباً مستبعداً ولأن الشرق الأوسط أكثر تعقيداً من غيره ، ولأن الصراع فيه يمسّ مصالح كثيرة ومتنوعة وتشمل العالم ، **فقد غرق هو بالذات وأكثر من غيره بهذه المثالية التي تقوم أساساً على تغييب أو ادّعاء تغييب الحل الوسط في الصراع ، في كل صراع** .

ولكي يغرق الصراع بمثاليته الجمّة فقد جرى استبعاد الطرف الذي احرقه الصراع ، جرى استبعاد الطرف الفلسطيني من قبل جميع الأطراف ، بقصد أو بدون قصد ، بوعي أو بمثالية «ثورية» .

ورويدا رويداً اكتشف الفلسطينيون كنْه الصراع ، كنْه كل صراع أولاً ، وكنْهِ الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي من حيث هو كذلك ، ثم اكتشفوا كنْه الحل ، حل الصراع .

سأل الفلسطينيون أنفسهم سؤالاٍ بسيطاً : كيف يكون وطننا لنا ، ويكون لنا كياننا، دولتنا ، ونحن ما نحن عليه ، في حين إن أي أمّعة في شتى النواحي والامصار تملك علماً ونشيداً وعاصمة وشرطة ومقعداً في الأمم المتحدة !

في البدء غرق الفلسطينيون ، كما غيرهم في مثالية الفروسية المستندة لثنائية نموذجية: طردهم إلى البحر أو طردنا إلى الصحراء ، ولم يكتشفوا إلا بعد حين إن بين البحر والصحراء مكان للعيش ، مكان لعيش الجميع ، أي مكان للحل الوسط .

وبعد العديد والكثير من الضربات الموجعة تأسست فلسفة الحل الوسط ، وتشكلت رويدا رويدا إلى أن أصبحت الآن كيانا وهيكلاً . ونقول إنه إذا امتاز الفلسطينيون عن غيرهم فهو إنهم باختيارهم الخاص جداً قد اكتشفوا هذه الفلسفة ، وهذا القانون الإنساني ، فسعوا إليه ، ولم يمنحه لهم أحد ، أو لم يُمنحوا غيره ادعاءً بعد أن استنكفوا عنه ، ثم أُغرقوا به دون وعي منهم ، كما حدث في الكثير من المواقع .

امتياز الفلسطينيين أن خصمهم لم يدرك قانون الصراع ، كل صراع ، فاغرق نفسه بمثالياته وميثولوجياته ، غرق بالمطلق ، في حين تمسكوا هم بالنسبي والممكن والواقع.

امتياز الفلسطينيين أنهم اكتشفوا بمعاناتهم ، بقتلهم ، بنفيهم ، باستشهاد فلذات الروح فيهم كيف يجتاز شعب محنة قهره فقدّموا إلى التجربة الإنسانية وعياً حقيقياً جديداً وذكياً .

ولذا لا يجب أن يفوز احدهم بجائزة نوبل .

لا يجب أن يفوز ياسر عرفات بجائزة نوبل للسلام وفن إدارة الصراع .

لا يجب أن يفوز محمود درويش بجائزة نوبل للآداب وفن حياكة اللغة .

الذي يجب أن يفوز بالجوائز كلها هو هذا الشعب ، هم الفلسطينيون هذا الشعب الذي يجب أن يفوز بدولته وعاصمته ورئيسه وحكومته .

* * *

أما هذا الكتاب فهو عن فن إدارة الصراع في نطاق الحل الوسط ، فن نسج وحياكة الحل الوسط ، هذا الفن الذي اكتشفه الشعب الفلسطيني ، وصاغه في قوانين محددة ، وفي طرق وأساليب وأشكال واضحة ، ياسر عرفات ، هذا الرجل الصائغ ، ناسج الفلسفة ، حائك الاستقلال الفلسطيني .

والكتاب محاولة ليس إلا ...

سميح

عمان آذار ١٩٩٢

الفصل الأول

هيكلية الثبات وهيكلية المنفى

مضى ربع قرن على هزيمة حركة التحرر العربية على يد الكيان الإسرائيلي (حزيران ١٩٦٧) ، وهو ربع قرن ، أي أجيال تمّ انتاجهم وتشكيلهم في سياق يختلف كلياً عن سياق الأجيال التي تأسست ونمت منذ نهاية الأربعينات وحتى عام ١٩٦٧ ، بحيث يمكن القول أن فرقاً كبيراً قد تأسس بين نمطين ونموذجين أو زمنين عربيين : نشأ الأول على أساس المواجهة مع الاستعمار والصهيونية ، في حين نشأ الآخر على واقع الهزيمة .

وإذا كنا قد استوعبنا وقائع النموذج الأول ، فهل استوعبنا وقائع النموذج الآخر ، وهل يدلنا الخطاب السياسي الحالي والمناخات الاجتماعية السائدة على قيم أخرى ؟؟

من هنا يكون السؤال حول العناصر التي تتشكل منها المرحلة الحالية للواقع العربي، من حيث هو واقع ثقيل الوطء ، شديد الاحاطة بالخيارات الفلسطينية . اذ لا يترك خيار فلسطيني إلا وتجري المحاولات المختلفة للتأثير عليه أو الاقتصاص منه والعمل على قلبه وإلحاقه بوعي وثقافة وخيارات وعناصر الواقع الراهن ، فما هي هذه العناصر؟

عناصر الواقع العربي :

العنصر الأول : انهيار الايديولوجيا :

لعل أبرز ما اتسم به الزمن العربي الذي أسس عمارة النهوض الشامل ، هو تلك الاندفاعة الهائلة لقوة الايديولوجيا وللتركيب العقائدي المتنوع ، بما تضمنه من دعوات وأنهر دعائية أبرزت العديد من المدارس والتيارات ، مثل الحداثة والمعاصرة ، أو مثل العودة إلى الأصول وقيم الدين الأولى .

كانت الصحراء قد طغت لقرون عديدة ، وكان الجسد العربي متشققاً وأشدّ ما يكون حاجة إلى نوع من الليونة والتفتح ، فكان أن تدفقت كل تلك الأمواج من الفعل العقائدي إلى أن وصل الأمر ذروته في الستينات ، فتم غمر كل أشكال الحياة بسرابة ايديولوجية صاخبة أشدّ الصخب ، فبدا وكأن الحياة السياسية والثقافية تموج

بفيض ثقافي وبتنوع عريض ، في حين أنها كانت تصخب بحاجتها إلى المعرفة وإلى الاتصال بالعصر ، مشيرة إلى حجم حوافزها فشّرعت الأبواب أمام الايديولوجيات كافة ، المعاصرة وغير المعاصرة ، وتواجهت هذه الايديولوجيات في صراع دموي ، قاسٍ ورهيب ، وتشكلت مع الزمن نوى للخيارات السياسية الناتجة عن هذا الصخب الايديولوجي ، والتي تواجهت بدورها ، فاستكمل الصراع دورته ، دون أن ينتج أي امكان للتعايش والتوافق وصوغ العمل والخيارات والحياة المشتركة ، فاستمر التذابح عنصراً مهيمناً على الحياة ، وفي النتيجة أقفلت الطريق تماماً أمام بناء ديمقراطي حي وفاعل .

لم حدث ذلك ؟ هل لأن كل هذا الصخب ليس في حقيقته أكثر من بحث عن الذات أو بحث الذات العربية عن هويتها ؟ أم لأن هذا الصخب لم يتمكن ، أو لم يملك أن يطرح للناس مشروع بنيتهم المقبل بحيث يتم استقطابهم للنضال من أجل فرض هذه البنية المستقبلية ؟ أم لأن كل أشكال الايديولوجيا وتعبيراتها قد عجزت عن الاتصال الفعلي بالواقع وحاجاته ، وأستمرت تعيش كتكوينات غرائبية طفيلية أعجز من أن تتجسد بتعبيرات واقعية تلمّ بتفاصيل الحياة ، وأعجز بالتالي من أن تطرح مشروعاً متكاملاً يلمّ الذات المشتتة ويمنحها وجهها ولونها وهويتها ؟

في مرحلة الصخب هذه التي امتدت بين هزيمة فلسطين الأولى العام ١٩٤٨ وهزيمة مشروع الدولة القومية العام ١٩٦٧ ، ازدحم المحيط العربي بدعوات تكاد لا تحصى من المثالية الفجّة والخيال غير المبدع ، فدعي إلى بناء مشروع الدولة القومية دفعة واحدة ، ودونها أي تمعن أو تدقيق بمجريات الواقع الإقليمي والدولي .

ودعي للعودة إلى الأصول وبناء الدولة الإسلامية النقية ، التقيّة ، العادلة ، المسيطرة ، الفاتحة ، الممتدة إلى أقاليم أخرى وأصقاع بعيدة ، دون أن يرى احد إنه بين انهيار الدولة العباسية واللحظة الراهنة قد تشكل عالم جديد ، وخارطة جديدة تصوغها قوى مندفعة ومتأججة تملك أن تحكم العالم ، وهي تحكمه فعلاً .

وكذلك دعي إلى تفجير الثورة البروليتارية الفلاحية التي سوف تطيح بعروش الاوتوقراطية والبطريركية ، وقوى الجهل والظلام .

في سياق ذلك اصطخب الشارع العربي بركام هائل من الشعارات والطروحات و «البرامج» والاجتهادات و «الرؤى» إلى درجة أنه بدا لأجيال عديدة ومتتالية أن إنقلاباً هائلاً وعظيماً سوف تشهده هذه الأرض مما يكون له تأثير رئيس في بنية العالم كله ، فاندفعت هذه الأجيال لتدفع ثمناً باهظاً ، بين موت واعتقال وحرمان متعدد ، فكانت اندفاعات عظيمة تعكس حجم التحفز والتهيؤ للتضحية والاستشهاد من أجل فكرة ومشروع حقيقيين . لكن المشروع بقي غائباً ، التكامل بقي غائباً . بينما بقيت الايديولوجيا على قوتها ، على صلافتها ومثاليتها . لذلك فحين تمّت المواجهة الحاسمة بين الدعوة إلى المشروع وبين القوى المضادة للفكرة المجردة ، كان أن انهار بنيان كنا نحسبه صارماً وعتيداً ، انهارت الدعوة ، وانهارت الفكرة المجردة ، وانهارت الاستعارات والقوالب والهوج اللغوي ، انهار الاغتراب والتطفل والنبت الشيطاني ، ووقف الإنسان العربي عارياً إلا من جلده ، يواجه به كل صخب العصر ، وكل وحشية الاعلام الغربي ، بدءاً من مشروع ريغان وحرب النجوم ، وانتهاءً بمرض فقدان المناعة ، مروراً بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . هل انهارت الأيديولوجيا حقاً ؟ هل انهارت كل مدارسها حقا ؟ وإذا كان دور هذه الأيديولوجيا المفترض أن تشكل نوعاً من المناعة لجسدنا العربي ، فهل أصبنا الآن ، كأمة ومحيط وبشر ، بمرض فقدان المناعة ؟ ثم ماذا بعد ؟

يغيب عن ذهن البعض أن الفكر المعاصر بشقيه (الاشتراكي والرأسمالي) ينطلق في أساس تكوينه من أرضية وثوابت وأسس واحدة ، وذلك على الرغم من التنويع الذي حدث فيما بعد فتراكمت اجتهادات هنا وهناك أدت بمجموعها أيضاً إلى نتيجة متقاربة أو واحدة تتلخص بكيفية مركزة رأس المال ، وكيفية مركزة الدولة وتجلّيها وتحويلها إلى أداة لإدارة المجتمع ، وذلك مع اختلاف في الصياغات ، واختلاف في أشكال التعبئة والحشد والسيطرة .

إن هذه الأرضية والثوابت والأسس الواحدة التي ينطلق منها الفكر المعاصر بمجمله، وبشتى صورة وتعبيراته ، هي ما يطلق عليه العقلانية ، أي استخدام العقل والمنطق العقلاني الواقعي والجدلي في تفسير الوقائع والمجريات والظواهر وفي

استخلاص النتائج . في بلادنا وفي بلاد العالم الثالث ككل ، تم أيضاً استعارة وتطبيق أو ادّعاء تطبيق الفكر المعاصر بشقيه ، الرأسمالي والاشتراكي ، الليبرالي والبروليتاري، لكن الذي نراه الآن هو أن الفكر المعاصر بشقيه وبكل تجلياته قد سقط في بلادنا وانهار، مما يسمح لنا باطلاق «زمن انهيار الأيديولوجيا» ، وقد كان انهيار مشروع الدولية القومية العام ١٩٦٧ ، هو أسطع تجليات هذا الانهيار .

لكن حين نقول ذلك ، فإننا نعني أن الذي انهار هو الأشكال التي استخدمنا بها هذه الأيديولوجيا . إن الذي انهار هو كيفية تعاطينا للعقلانية المعاصرة . إن الذي انهار هو الصيغ الذاتية التي قمنا بابتداعها ، أو باستعارتها لتجليات الفكر المعاصر .

لا نقول إن الذي سقط هو التطبيق وبقيت النظرية فحسب ، إذ ليس الأمر بمثل هذا التبسيط ، بل إن محاولاتنا للدخول إلى العصر هي التي فشلت في أن تقيم بناءً ناجحاً ، والأمر هنا لا يتصل بحجم العداء الخارجي بقدر اتصاله بالعجز الذاتي من التآلف مع العصر وفهم كينونته والدخول إلى سياقه العقلاني الفذ والعظيم .

لقد تغلف العقل الرأسمالي في بلادنا بأكثر الأشكال رجعية وعبثاً ووهماً وبعداً عن الواقع كما هو بعد عن هذا العقل ، بحيث بات علينا أن نقطع اتصالنا مع العصر ونتعلق بأهداف سلطة فجّة تدمّر السلامة في العلاقات الاجتماعية وتلغي المزاج الشخصي والحرية الفردية ولغة الود والتعاطف .

ولقد تغلف العقل الاشتراكي في بلادنا بأكثر الأشكال الديماغوجية قبحاً ، وبفحش التسلط والفاشية واطلاق الأحكام والكذب الصريح المؤدلج ، فالعقل الاشتراكي ينظّر للانقلاب العسكري الذي طبخ في أجهزة المخابرات العدوة بالضرورة ، فيصنع له أثواباً تقدمية ، والعقل الاشتراكي في بلادنا يسهب ويستطرد في صناعة ثقافة القطيع ، يلغي العقل ، يلغي نفسه ، وهو كذلك يلغي المزاج الشخصي والحرية الفردية ولغة الود والتعاطف ، فهل في بلادنا عقلانية ، أم أن هذه «العقلانية» التي حاولنا وضعها هي التي سقطت ؟

إننا نعتقد أن الذي سقط هو الوهم لا أكثر ، انهارت محاولات الزواج العبثي بين العقل والوهم ، بين الواقع والادعاء ، بين حيوية الإنسان وصلافته ، بين الروح

الخلاقة والتبعية والاذعان والإسراف فيهما إلى حد التخلي عن إنسانية الإنسان .

هو زمن انهيار الايديولوجيا حقاً ، تلك الايديولوجيا التابعة ، التي لا تتصل بالروح الجمعية ، ولا تتصل بالعصر ، تلك الأيديولوجيا البلهاء كما يكتبها ويمارسها المتحذلقون إن بقي أحد منهم ، وكما يكتبها ويمارسها هذا الموج الديني الفج والفاقد لعقله وروحه وإنسانيته . وأخيراً كما يكتبها وتمارسها الثقافة النفطية المنتشرة في كل الأصقاع .

إنه زمن انهيار أيديولوجيتهم ، لكنه زمن السعي إلى بناء أيديولوجية المرحلة الجديدة، زمن الاتصال الفعلي بالعصر ، بالعقلانية الاشتراكية والليبرالية ، زمن الاتصال بالحاجات الفعلية لشعوبنا دونما قسر أو إكراه ، إنه زمن البناء العقلاني للديمقراطية في هذه البلاد ، زمن الروح الجامعة ، وشموخ الفرد تأتي لتشق طريقها بصعوبة بالغة ، وهو زمن انهيار بيوت الرمل البشعة التي انتشرت على مدى يقرب من نصف قرن .

العنصر الثاني : قوى حركة التحرر العربية ـ اعلان وفاة :

على مثل هذا الأساس غير العقلاني الذي سبق وصفه ، وبخليط فائق التشوّه من الثقافة المبتسرة والحماسات الفجة والحس العميق بالتبعية ، نشأت وتأسست واستمرت، قوى حركة التحرر العربية بأجنحتها الثلاثة، الديني والاشتراكي والقومي.

فلا يملك الجناح الديني غير الدعوة إلى إعادة الحياة لمشروع الدولة الإسلامية كما تمثّله خلفاء النبي محمد ﷺ الأربعة (أبو بكر وعمر وعثمان وعلي) على الرغم من أن هذا المشروع لم ير النور فعلاً ، من حيث هو بنية وكيان ، لكن الذي تم تحقيقه فيما بعد ، على يد الأمويين والعباسيين ، كان النتاج المنطقي لمقولة «خير أمة أخرجت للناس» ، فكان أن بُني النموذج المبكر والمتقدم للدولة القومية-العربية بما تتضمن من مركزية وسطوة وتوسع وسيطرة . وبعيداً عن الوعي بذلك ، كان التيار الديني هذا وما زال ،

محاولاً الجمع بين نقيضين من جهة ، ومن جهة ثانية الجمع بين النقيضين ونقيض ثالث هو الحال الراهن للأمة ، بكل ما يحمله من انتهاكات وغياب لهوية الدولة وللكون المستقل .

إن هذا الشكل من الدعوة هو النموذج الأبرز للتبعية ، التبعية الماضوية المطلقة ، التبعية لنموذج آخر في عصر آخر حقق دورته وانجز مشروعه وانقضى ، فيأتي أصحاب الدعوة المعاصرون لكي يلغوا قروناً من الاختلاف مع النموذج ، استناداً إلى مقولة غير عقلانية تدعي بأن هذا النموذج صالح لكل زمان ومكان ، فتكون النتيجة عجزاً فادحاً عن إبداع الحياة المعاصرة ، وعن خلق النموذج الحي والمعاصر ، ومع ذلك كله يحدث أن تتحمس قطاعات شبابية لمثل هذا النموذج فتقاتل وتُقتل ، فيكون قتالا مجانياً لا يضيف إلى حياتنا ، بل يأخذ منها عناصر شابة وممتازة كان يمكن أن تكون تضحيتها العظيمة رافداً لمشروع مستقبلي حي وناجح .

وفي الوقت نفسه يتقدم تيار آخر ، منذ بدايات هذا القرن ، أي منذ انتصار نموذج الدولة «السوفياتية» في روسيا عام ١٩١٧ . وقد شهد العام ١٩١٩ تشكيل أول حزب اشتراكي في المنطقة العربية ، في فلسطين بالذات ، وكان لابد من التساؤل ، منذ زمن، لماذا في فلسطين تحديداً ؟ لماذا ليس في مصر أولاً ؟ أو العراق ؟ وهما الأكثر أهلية على صعيد البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، مع العلم أن مؤسسي الحزب الاشتراكي في فلسطين هم من الاشتراكيين اليهود المبعوثين من قبل «الكومنترن» لتعميم الدعوة الاشتراكية ، مع العلم أيضاً أن الاحتلال البريطاني لفلسطين قد أُنجز عام ١٩٢٠ ، وإن المشروع الاستيطاني الصهيوني كان شكّل هيكليته وتواترت موجات هجرته اليهودية إلى فلسطين (راجع كتاب «العمل الشيوعي في فلسطين ـ الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية» دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٩ ، للكاتب) تقدم هذا التيار لكي يقيم الاشتراكية في بلادنا ، وهذا بذاته ايجابي من حيث المبدأ ، لكن المسألة ليست في الفكرة ، المسألة تتصل بالإجابة عن سؤال محدد : هل تستطيع أن تصوغ وتقود ، وبالتالي تحقق مطالب البشر في هذه المنطقة ؟ هذه هي المعضلة .

في واقع الأمر أن هذه المعضلة لم تزل هي المعضلة حتى اليوم ، دون أي اضافات

بارزة يمكن ذكرها على مدى يقرب من ثلاثة ارباع القرن . إذاً ، أين الخطأ ؟ أو أين الفجيعة ؟

ليس في الأمر فجيعة ، بل كل ما فيه أن حال الاشتراكيين العرب كما هو حال الإسلاميين العرب ، يشكل كلاهما نموذجاً لحال التبعية للنماذج الأخرى . فكما كان حال الإسلاميين العرب نقل نموذج ماضوي إلى العصر ، بصرف النظر عن اختلاف المعطيات والظروف ، كذلك هو حال الاشتراكيين العرب الذين ناشدوا الجماهير أيما مناشدة التمثل بالجماهير الروسية التي فجرت ثورة تاريخية وبنت دولة العصر الحديث . ويتتالى الزمن والدعوة كما هي ، وعقل الاشتراكيين لا يغيّره مغيّر . ثابت وصلب ، محافظ على مقولاته ، دون أي شكل من أشكال النقد الذاتي ، فتتالى الخلافات في الحركة الاشتراكية العربية ، وتتالى الانشقاقات ، في حين أن الكل مطمئن إلى المستقبل، بما في ذلك حزب عربي عواد أو حزب يوسف فيصل ، بينما يفتقد البشر إلى كل أشكال الاطمئنان .

لكن عليّ في هذا السياق قول ملاحظة هي أن الحزب الشيوعي الفلسطيني ، والذي أصبح الحزب الشيوعي الإسرائيلي ، قد التصق منذ البدء ، أي منذ المؤتمر التوحيدي بعد قيام الدولة الإسرائيلية ، بالكيان الصهيوني ، وكان تعبيرا عن طبقته العاملة ، لكنه أدرك وإن بعد زمن ، إن شيوعيته ستفرغ من محتواها إن لم تكن فلسطينية أولاً ، وبالتالي فليس له من خيار غير الانسلاخ عن المشروع الاستيطاني والسعي إلى خلق وسائل العمل تجاه الجماهير الفلسطينية المعتقلة في اسرائيل ، من أجل الحفاظ على فلسطينيتها ، رهاناً على إمكان الاعتراف به من قبلها .

ويبقى النموذج الثالث الذي يدعو إلى بناء الدولة القومية العربية . وقد يكون هذا النموذج أكثر النماذج الثلاثة قرباً إلى الواقع وحاجات الناس ، وأكثرها واقعية في اكتشاف الوسائل لتحقيق أهدافه ، وكان أيضاً أكثر النماذج الثلاثة ديناميكية وأكثرها تعلقاً بالممارسة البراغماتية ، إنه نموذج مختلف نسبياً ، إذ تناقصت تبعيته عن غيره على الرغم من أن الفكرة في أساسها مستعارة من مجريات العصر في أوروبا ، أي من تشكل ونجاح نماذج الدول القومية في أوروبا . وليس في هذا ما يضير لكن اختلافها يأتي من

محاولة استلهام معطيات الواقع العربي ، وإن كان استلهاماً شعرياً مثالياً بعيداً عن كل برنامج عمل واقعي .

فإذا كانت الدول القومية في أوروبا قد نشأت عبر تطور وصراع طويلين وغاية في الكلفة ، فإن قادة الدعوة في بلادنا اكتشفوا قانوناً جديداً لتحقيق هدفهم ، وذلك من خلال قناة جاهزة هي الجيش (اقصر الطرق) فكان أن تجلّت حركة الانقلابات العسكرية وكان الوصول إلى السلطة هو الهاجس بادعاء العمل على تنفيذ الدعوة . وإذا كانت مشكلة التيارين الآخرين هي الإغراق في التبعية النظرية للنماذج البعيدة عن الواقع ، فإن مشكلة هذا التيار هي افتقاده الكلي للنظرية ، وذلك مع التحلي بجهادية وقدرة على التعبئة والحشد .

وهكذا رأينا أنه حين وصل هذا التيار إلى السلطة من خلال الجيش كان همّه الدائم يتصل بكيفية الحفاظ عليها ، فلم يجد أمامه لتحقيق ذلك غير تسلط وقمع رهيبين شملا المنطقة لمدى يزيد على ربع قرن . فهو من جهة لا يملك النموذج ، إذ رفض استعارته من نموذج الدولة الإسلامية لكي يكون له تمايزه ، كما رفض استعارته من نموذج الدولة الأوروبية التي يريد أن ينتزع منها دولته القومية ومن جهة أخرى لا يملك استقلاليته النظرية أو مشروعه المتكامل ، بل لا يملك غير الدعوة إلى «يقظة العرب» ، وكأن اليقظة بذاتها هي الفعل المتكامل . لذا فحين واتت مثل هذا التيار الفرصة كي يحكم ، كان أكثر أشكال الحكم فظاظة واستبداداً وبعداً عن الوعي وعن العقل .

وعند هزيمة مشروع الدولة القومية العام ١٩٦٧ ، رأينا هذا النموذج وقد أصبح شاغله البحث في لجوء نظريّ له ، فكان أن اتصل بكل فرقه وأجنحته بـ «الاشتراكية العلمية» ، واعتبر ذلك تطوراً منطقياً بتخلي البرجوازية الصغيرة عن برنامجها بعد هزيمته ولجوئها إلى البروليتاريا لتعيرها برنامجها ، فكانت فظاظة نظرية وميكانيكية في الفهم والوعي عزّ نظيرهما .

وفي واقع الأمر إن التخلي واللجوء هذين كانا يحملان في طيهما تخلياً عن مشروع الدولة القومية ، ففقد هذا التيار كل شيء ، وكل مبررات الوجود . إذ حين تفجرت

الساحة الفلسطينية بعد العام ١٩٦٨ كان قد انتقل إلى نهايته ، إلى الفراغ والتجوف .

مـاذا كانت حصيلة ذلك كله ؟ وما هي الغاية من هذا النقد لاتجاهات حركة التحرر العربية ؟

ثمـة أجـيال عربية قد أدركت أن الفرصة قد اتيحت كاملة للاتجاهات الثلاثة السابقة لممارسـة السلطة ومحاولة تنفـيـذ برامجهـا سـواء بشكل مباشر أم غير مباشر ، بالاستقلالية التـامـة أم بالمشـاركـة ، لكن نصف قـرن من الممارسـة والخبرة امـتـلأت بها هذه الأجيال جـعلتـهـا تدرك إن كل ما هو قائم من قوى وأحزاب وبرامج ومساعٍ لقلب السلطة ليس غير عـبث ، هو خـارج السـيـاق العام للتطور الطبيعي ، أي أن البنية العامة للمجتمع الـعـربي تـتـطـور في واد ، وهذه القـوى في واد آخـر «واد غير ذي زرع» ، وبالتـالي فإن البـحـث في امكانات التـلاقي والتـداخل والتـجانس بين هذا المجتمع وهذه القوى ليست غير دعـوة خـارج الزمن ، خطأ بحـدّ ذاتها ، وتشكل اسـتـغـبـاءً للعقل والذات والوعي والخبرة البشرية ، بل إن الواجب قـمـعـها لأن خروجها يعتبر تطاولاً على المنطق والحياة.

من هنا تصـبح منطقـيـة جـدا الحـاجـة إلى إعـلان افلاس وإعلان وفاة حركة التحرر العـربيـة ، بكل مـا تملكه هذه الحـاجـة من تطرف ظاهري ، لكن سـؤالاً قد يظهر هنا ليـشير إلى أن مـثل هذا القـول قد يعتبر دعوة لاقفال كل أشكال معارضة الفساد السائد في الحـيـاة السـيـاسـيـة العربية ، أو دعوة إلى اقفال الاجتهاد والتغيير والتطوير في الحياة العربية .

إن العكس تمامـاً هو الصـحـيح ، ومـا في الأمر إن مثل هذه المناهج وأشكال التفكير هي التي يجب أن تقـفل ، أو التي اقـفلت بحكم الواقع ، وفي الوقت عـينه فإن الدعوة مـوجـهة إلى نماذج من الخبرة العربية قد اتسمت بانفتاح الذهن وبحس ديمقراطي ووعي تـاريخي دعـوة مـوجـهـة إلى العـقل العـربي الليبرالي ، إلى العـقـلانيـة لكي ترسم بهدوء خيارات المنطقة .

العنصر الثالث : استقرار فساد أشكال الحكم :

لعل العنصر الإيجابي الأهم في الواقع السياسي العربي هو التماثل والتطابق بين أشكال الحكم كافة ، بحيث لم يعد هناك ضرورة ، شكلية أو فعلية ، لكي تضع الأشكال هذه فواصل بينها ، أو تقوم بتشكيل محاور وجبهات متعارضة أو متواجهة ، فاستناداً إلى ذوبان الأيديولوجيا تقاربت الفئات الحاكمة وتشابكت مبرزة ركائز ثلاثاً تشكل الجوامع المشتركة بينها :

١ ـ تحصين حكم الشرائح الطفيلية ، وتعميق أشكال الصرف الاستهلاكي ، والتعاون في سبيل نشر وتعميم قيم المجتمع غير المنتج ، من خلال تعزيز وسائل الإعلام ، مع الحرص على أن يكون مكان انتاج هذه الوسائل خارج الجغرافيا العربية، كي لا تتراكم مع الزمن حقوق وواجبات وتقاليد ، مع التزام هذه الوسائل بشرط الخضوع للمفاهيم السائدة من خلال التحكم بمصادر تمويلها وإعلاناتها وتسويقها.

٢ ـ التعاون الشامل ، الأمني والاقتصادي والسياسي لاقتلاع جذور عناصر التغيير في المنطقة ، بما يصاحب ذلك من إقرار مشترك بضرورة الغاء كل مطالبة بالديمقراطية وحرية التعبير والحقوق المدنية .

٣ ـ الاقرار من قبل الجميع بالسطوة الأميركية في المنطقة ، والتعاون بالتالي من أجل المساهمة المحلية للاخلال بالتوازن الدولي في المنطقة لصالح هذه السطوة ، وقطع الطريق على كل تنافس بين القوى الدولية يمكن أن يشكل تنافسها مكسباً للخيارات ألبديلة .

استناداً إلى هذه الركائز الثلاث مضت عشرون سنة من العمل في هذا السياق ، تمكنت الفئات الحاكمة في نتيجتها من تحقيق انتصار فعلي ، إلى الدرجة التي أصبحنا نرى فيها أشكال المعارضة المختلفة جزءاً لا يتجزأ من بنية الحكم .

وفي النتيجة لكل ذلك نستطيع أن نلمس الآن استقراراً نادراً لأشكال الحكم القائمة لم تره منذ تكونها ، استقراراً نطلق عليه استقرار الفساد ، لأن جوهر أشكال الحكم لا

يتصل اطلاقاً بقيم العصر وبمسيرة التطور الإنساني ، هي في جوهرها قيم مجتمعات بائدة وخليط من العناصر المتناقضة تمّ جبلها وتشكيلها لتكون ايديولوجيا ، وتكون قواعد للفهم والعمل .

استقرار الفساد وانعدام المعارضة ، إنه تجانس غريب ونادر .

العنصر الرابع : انعدام التوازن الاستراتيجي في المنطقة :

عبر تعاون وثيق خفي ومعلن مع كل أشكال الحكم في المنطقة تمكنت الولايات المتحدة الأميركية من فرض سطوتها شبه المطلقة ، وتمكنت من تسييج وتحصين المنطقة العربية بجدران سميكة من الثقافة والوعي والقيم والأعراف ، ليس من السهل على أي قيم أخرى اختراقها ، بل أن التسليم بالسطوة الأميركية هذه أصبح يعدّ وكأنه انتصار لنا إلى درجة أن السؤال الأساسي الذي يجب طرحه هنا هو : هل حقاً إن هذا العصر، إن هذه المرحلة من التطور الإنساني ، هي المرحلة الأميركية والعصر الأميركي؟

ويمكن تطوير السؤال إلى ما يلي : هل هناك حقاً أسس لتناقض نظري وايديولوجي (بصرف النظر عن تناقضات المصالح) يقّسم العالم بين فريقين ، بحيث لا يكون من سبيل أمام أية قوة محلية أو أقليمية ، أو إمام أي وعي محلي أو اقليمي ، إلا الاصطفاف هنا أو هناك ؟ ثم هل من المعقول القول أن التناقض القائم بين المعسكرين (الاشتراكي والرأسمالي) هو تناقض مظهري لا أكثر ، وإن هذا التناقض في أساسه صيغة للتنوع بين أسس ومبادىء فكرية وفلسفية واحدة تلتزم جميعها بالمذهب العقلاني الواقعي ، على الرغم من شرعية واقعية اشتراكية وأخرى رأسمالية ، وعقلانية اشتراكية وأخرى رأسمالية في إدارة المجتمع ، وإن هذه الأسس والمبادىء تقف في مواجهة أسس ومبادىء فكرية وفلسفية مثالية تشكل خليطاً لم يتمكن من التحكم بهويته ، وتحكم دول العالم الثالث بمجموعها ؟ واستطراداً لهذه الفرضية نطرح السؤال التالي : هل يشكل التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ الثقافي ، والتفاوت في أصول اللعبة

الديمقراطية وممارستها بين المعسكرين ، الاشتراكي والرأسمالي ، والتفاوت بين تشكيلة الفرد وحجم حريته وامكانية الاختيار لديه في كل معسكر ، ثم ما ينتج عن ذلك من تفاوت في حجم السلطة الخارجية وفي شكل هذه السطوة ، وفي تعبيراتها ، من حيث أن السلطة الاشتراكية تأخذ شكل التعاون الاقتصادي ـ التسليحي في الغالب ، في حين أن السطوة الرأسمالية تأخذ شكل التعاون الشامل أو الهيمنة الشاملة ، فضلاً عن جهدها الخاص البعيد المدى لفرض ثقافة ووعي وأساليب ووسائل معرفة ، كذلك قدرة خارقة على التطور والابداع في كل نواحي الحياة ؟ هل يشكل هذا التفاوت دافعاً للقول إن هذا العصر هو العصر الأميركي فعلاً بحيث يمكننا أن نفهم ونفسر تمكن هذه السطوة الأميركية من الامتداد إلى الدرجة التي أصبحت فيها قانوناً ومسلّمة ؟

إن ما نودّ أن نراه هو الواقع كما هو عليه ، لا كما نراه في مثاليتنا ، حتى يمكن النظر بعد ذلك في امكان تغييره واستكشاف السبل الملائمة لذلك. واستتباعاً لما سبق : هل إن مقولة التوازن الاستراتيجي بمعناه الشامل ، وليس العسكري فقط، مقبلة على التجمد أو الالغاء؟ وهل هناك أو يعود هناك أساس لمقولة التحالف الاستراتيجي ؟

العنصر الخامس : الفلسطينيون :

في ظل عناصر الواقع السابقة التي يتشكل منها المحيط العربي في مرحلته الحالية ، يبرز الفلسطينيون كعنصر خارج المعادلة القائمة ، خارجاً عن السياق العام ، متشبثاً بمكوناته الذاتية ، محتفظاً بقيمته وبتقييمه وجوهرها وفاعليتها وحجم التأثير الذي تعكسه على المحيط .

تميز الفلسطينيون بمعرفتهم لحجمهم وللحجوم الأخرى التي تشكل المعادلة ، مما جعلهم يرفضون اخضاع حجمهم لأية حجوم أخرى ، وقد يرونها انتفاخاً بقدر ما هي حجوم واقعية ، وقد يرونها عاجزة عن إثبات نفسها في الواقع ، فمضوا في حالة الرفض ، رفض المعادلة التي لا تعطيهم حجمهم في موازاة أو مواجهة الحجوم الأخرى.

وليس من طرف على خارطة المنطقة ككل خارج المعادلة : أشكال الحكم

ومعارضاتها ، وحتى الحالة اللبنانية التي تبدو ظاهرياً كسياق خارج المعادلة هي جزء لا يتجزأ منها .

فلننظر مثلاً إلى أية فروقات حقيقية قائمة في الخطاب السياسي لكل من الحكم في لبنان بطوائفه ، وأشكال المعارضة المتنوعة (الاشتراكي والقومي والديني) . بمتابعة سريعة يمكننا تبينْ أن الفروقات معدومة فعلاً ، وهذا يعني أن المعارضة قد عجزت تماماً كما كل أشكال المعارضة القائمة في المنطقة ، عن انتاج مشروعها الخاص ، بصرف النظر عن مدى مصداقية التحالفات التي أقيمت أو تقام .

لقد أحالت المعارضة اللبنانية مشاريعها إلى مشاريع أخرى ، الحقت نفسها بمشاريع أخرى ، بل إن الطرف نفسه الذي تحالف مع المشروع الفلسطيني في فترة ، لم يتورع عن التحالف مع المشروع الإسرائيلي النقيض في مرحلة لاحقة .

إذاً إن شاغل الفلسطينيين الأساسي من أقامة تحالفاتهم مع الكيانات القائمة هو الدخول إلى المعادلة ، فإذا اعتبرت الكيانات أن دخول الفلسطينيين إلى المعادلة أمر لا يّهمها أو إذا وجدت كيانات أخرى إنه لابد من قمع هذا الهدف الفلسطيني ، فمن المنطقي أن يحارب الفلسطينيون هذه التوجهات . والمسألة كلها تقف عند سؤال : كيف يدخل الفلسطينيون إلى المعادلة ؟

الدخول إلى المعادلة :

حين نفكر في المستقبل السياسي لفلسطين يشغلنا دائماً سؤال محدد هو : إلى أين يتجه مشروع الاستقلال الفلسطيني ؟ هل يتجه نحو تحقيق ذاته في هذه المرحلة ؟ أم نحو احالته إلى الأجيال القادمة لأسباب وعوامل خارجة على إرادة الجيل أو الأجيال الحالية؟

إنه سؤال يتعلق بجذر المسألة بقدر ما يتعلق بوقائعها وظواهرها ، وعلى الرغم من أن أحداً لا يمكنه الإجابة عن السؤال ، إلا أننا نلحظ الاجماع القائم على الساحة الفلسطينية بشأن المسار الذي نتبعه للوصول إلى الإجابة أو إلى الأهداف الأساسية .

لكننا نعـتـقـد أن هناك حجماً من التعقيد يختلط بالمشروع ، حجماً من المسؤولية لا بد أن يشكل حـافزاً ليكون للساحة الفلسطينية وقفة نقدية تراجع بها نجاحاتها واخفاقاتها ، كما هي مـراجـعـة لوسـائل عـملهـا وأدواتها ، لهيكليتها ومؤسساتها . ولأنه ليس في نيتّنا الآن تعـداد النجـاحات ، وهي كبيرة فسوف نقتصر على نوع من المراجعة النقدية .

بحث الهيكلية :

إننا نعـتـقـد بإن هناك مـا يسـبب اعاقة للعمل على الساحة الفلسطينية ، وهي اعاقة يغلب عليـهـا الطابع الذاتي ، لذا فـقبل السؤال حول كيفية الدخول إلى المعادلة ، علينا أن نجـري فـحـصـاً وتدقـيـقاً في البنية الذاتية ، وفي الكيان التنظيمي لهذه الساحة . إن هناك سمة أساسية في صلب هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية ، سمة امتزجت بتكوين المنظمـة منذ نشأتها ، وتتـصل بمـوروثات فـرضت نفسها في مراحل سابقة بفعل عوامل مختلفـة ، وهي مـتنوعـة ومختلفـة المصادر ، عبرت كل منها عن معطيات عاشتها الحركة الـوطنيـة الفلسطينيـة في مـرحلة مـا ، ثم تهيأت لها الظروف ، فأكـدت وجـودها داخل البنيـة التنظيـمـيـة لهذه الحـركـة ، ثم استمرت بالتأثير ونشر مفاهيمها والتأثير في المسار العـام لها . لذا فإن أول مـا يجب مراجعته وتقويم دوره هو هذه الموروثات ، وما هي ؟ ومـن أين أتت ؟ وكـيـف تمارس دورها ، وهنا نشير إلى إننا لا ندعـو إلى قطع الصلة مع هذه الموروثات ، ولا إلى قـمـعها ، إذ أن غنى كل ساحة يتمثل في غنى موروثاتها ، فلا تتنكر الأجـيـال والمراحل بعـضـهـا لبعض ، لا تتواجه ولا تتعارض ، بل يكمل الواحد الآخـر وتكمل المرحلة الأخرى ، فتتشكل المسيرة العامة للشعب التي لا يشكلها قرار ، بل روح الشـعـب وحـجم حـوافـزه وقـدرته على الاستمرار وعلى فرز التعبيرات المختلفة ، وإذا أردنا أن نجـري حصراً لهذه الموروثات فيمكن اجمالها كما يلي :

١ ـ موروث ما قبل ١٩٤٨ :

نعـتـقـد أن التشكل الأولي لهيكلية منظمة التحرير الفلسطينية من حيث أُطره ودوائره

ومـؤسـسـاته قـد جـاء امتداداً للهيكلية التي كانت قائمة في فلسطين الانتداب وقبل قيام الدولة الإسرائيليـة حـتى أن العـديد من الشخصيات الفلسطينية التي أخذت على عاتقها بناء هيكليـة المنظمـة ، وتولت المسـؤولية فيها قبل تشكل المرحلة الجديدة هي ذاتها التي تولّت قـيـادة العمل السياسي الفلسطيني في المرحلة السابقة على المنفى ، إذ يمكن القول أنه كـان هناك نوع من الهوّة بين المرحلة التي نشأت فـيها المنظمة ، من حيث خصـائصها ومهماتها وطبيعة العمل فيها ، وبين طبيعة التكوين السياسي الذي تولى قيادتها في مرحلة النشـوء ، حـيث يعـدّ مـثل هذا التكوين السياسي أو القيادة السياسية تعبيراً عن مرحلة الثبـات ، وهيكليـة الثبـات ، أكثر مما يعدّ تعبيراً عن مرحلة وهيكلية المنفى ، بظروفها وخصـائصها المختلفة كلياً .

وعلى الرغم من أن أياً من هذه الشـخصيات الفلسطينية المؤسسة التي حفظت لنا بنية وكـيـاناً ، وإن في المنفى ، لم يعـد لها حـضـور ، ولم تعد جزءاً من عملية صنع القرار ، إلا أن تـأثـيراتهـا ومخلفـاتها لم تزل باقـيـة ، ولعلّ أهمهـا وأبرزها هو تشكيل مـؤسـسـات منظمـة التـحرير ، وبالذات مجلسها الوطني ، وكيفية تشكله وكيفية المشاركة في عضويته ، وهي كـيفية تملك قسطاً وافراً من الرخاوة وعدم ضبط المقاييس .

ولعل السـمة الأبرز لهذه التشكيلة إنها في الوقت الذي تعدّ فيه امتدادا لمرحلة سابقة، أي مـرحلة الثبـات، فـهي لم تتـمكن من اقـامة جسر بين مرحلة الثبات ومرحلة النفي والالحـاق، وهي بالتـالي لم تراع ظروفـاً مـوضوعية خلقتها النكبة ومواقع النفي والالحاق.

من هنا تجيء الدعـوة إلى تفـحص هذه الهيكلية وتفحص مكوناتها واعادة النظر فيها، بحـيث يتم تغليب عناصر مـرحلة النفي وظروفـهـا ومعطياتها ، كما ينظر في اقامة جسر بـين هـذه الـعـنـاصر الـتـي تـتـشـكـل مـنـهـا هذه المرحلة وبين عناصر مشروع الدولة والاستقلال.

فإذا اعـتبرنا أننا ورثنا عن المرحلة السـابقـة الهيكليـة العامة فإن واجب المرحلة الحالية هو دفع حـيـاة جديدة إلى هذه الهيكلية بحيث يتمّ اغناؤها باطر ومقاييس وقوانين جديدة تتناسب مع الظروف المخـتلفـة ، فـلا نعـود مـضطرين لإحـداث تعـديلات في القوانين والـلوائح لدى كل دورة للمـجلس الوطني وعند كل تغير طارىء .

أمـا كـيف يتم ذلك ؟ فـهي مـهـمـة يمكن إن تتـحـقق عبر توسيع النقاش والجدل حـولهـا، بـحـيـث تصل في نهاية الأمـر إلى منطقـهـا الخـاص الذي سـوف يراعي مجمل الظروف المحيطة وخـصـوصـيـة الظرف الفلسطيني بين الاحتلال والالحاق والنفي ، كما الحـاجة إلى الربط بين الحالة القائمة وبين مشروع الاستقلال وبناء الدولة .

٢ ـ الموروث الايديولوجي :

في غـيـاب الأرض ، والكيـان ، والدولة ، والمؤسـسـات ، لجأ الفلسطينيون بعد نكبة ١٩٤٨ إلى التـعـويض الايديولوجي . وإذا كـان الفلسطينيـون قـد أسـسـوا اللبنة الأولى للأحـزاب العمالية والشيوعية العربية في فلسطين ، كما سبق ذكره ، فقد كان ملفتاً للنظر كـذلـك أنهـم قـد اسّـسـوا وحـرّكـوا وبنوا وقـادوا مجمل التـعـبيرات والأحـزاب القـومـيـة والإسـلامـيـة إلى درجـة أن الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات ومواقع اللجوء كانت تعتبر مـشـغلاً لانتاج هذه التعبيرات ، بل أنها انتجت أفضل الكادر الذي تولّـى تحريك الحياة الساكنة في الحياة السياسية العربية ككل .

وإذا كـانـت مـثـل هـذه الـظـاهـرة تعـدّ دليـلاً على مـدى تقـدم الوعي والخبرة لدى الفلسطينيين ، من حـيث حـجم الاهتمام بالهم العام على صعيد المنطقة ، فهي من جهة أخـرى تعـدّ دليلاً على شواغل خاصة بالقضية الفلسطينية والبحث في كيفية ايجاد الحلول لهـا ، فـانتـجـوا مـا يمكن أن يسـمى المسـالك إلى تحـرير فلسطين ، وتوصلوا بذلك إلى نتـيـجـة عـامـة مفادها إنه لا مسلك ولا سبيل غير تفجير القضية القومية من جهة ، أو إعـادة بناء الشمولية الإسلامية لتحرير القدس والأرض المقدسة ، من جهة ثانية .

كل هذا قـد تشكل في سـياق النفي والإلحاق ، والافتقاد إلى البنية الخاصة بعد أن تمّ تبديدها في نكبة ١٩٤٨ وتوابعـها . فإذا كانت الفائدة العظمى لهذه المرحلة أنها حافظت على ديناميـكيـة فـذّة زجّت في أطرها أجيالاً من الشباب الفلسطيني الذي قدّم ما يملك من أجل العـمل لتـحـرير الوطن عبر رفض التـبـعـيـة والإلحاق ، فهي ليست غير نتاج مـرحلة سـابقـة ، نتاج هموم وانشغالات أخرى ، ظروف ومعطيات أخرى ، يمكن أن

تتصل بالمراحل الجديدة لكن تأثيرها لا يجوز له كل الحجم الذي له حتى هذه اللحظة .
وإذا كانت مهمات تلك المرحلة تتلخص بمقاومة الإلحاق العربي في ظل غياب الكيانية الفلسطينية ، وهو بالتالي ما يبرر الدور الهام الذي لعبته هذه القوى والتعبيرات ، فإن مهمات المرحلة الراهنة لا تتلخص فقط في مقاومة الالحاق العربي وتأكيد الاستقلالية الفلسطينية في مواجهة هذه الهيمنة المشرعة ، بل تتصل بشكل أساسي بمهمة انجاز مهام مرحلة التحرر الوطني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وبالتالي فإنها محكومة لطبيعة تختلف كلياً عن طبيعة المرحلة السابقة ، مما لا يسمح بأن تظل تعبيرات تلك المرحلة ، بمنهجها وبرنامجها ساعية إلى محاولة الهيمنة على الساحة الفلسطينية في ظل منطقها السابق .

وهنا لا يكون أمام هذه التعبيرات غير احد خيارين : إما أن تتجاوز نفسها وتتلاءم مع مهمات المرحلة الحالية ، فتغير في نمط تفكيرها ومنهجها مبتعدة عن كل تلك المطلقات والتعسف والدوغما التي تعصف بساحتنا حتى الآن ، وأما أن تفسح في المجال للذين يملكون المنهج المناسب والتكتيك المناسب والتحالفات المناسبة .

إن السمة الرئيسية لمثل هذا الموروث تكمن في تغليب الأيديولوجيا على الواقع ، تغليبه للمطلق على النسبي ، تغليبه الاستراتيجية على التكتيك ، وعجز تام عن إقامة جدل بين هذه الثنائيات ، فظل ينشر على الساحة العديد من الارباكات والانقسامات التي تدلّ على عدم القدرة على التواؤم مع المجريات والوقائع أكثر من أي شيء آخر .

إن الذي يجب العمل من أجله على الصعيد النظري والسياسي ، هو الحث على تفهم سمات ومعطيات المرحلة الراهنة ، ودفع هذا الفريق السياسي للتفريق بين مرحلة وأخرى ، ومهمات وأخرى ، فإذا تمّ فصل الأيديولوجيا عن الواقع ومجرياته سرعان ما تتحول هذه الأيديولوجيا إلى دفع له نحو الكارثة ، ولذا فإن مهمة جميع الوطنيين الفلسطينيين هي العمل على وضع حد للتداخل بين المراحل ومنع العسف ، كما هو منع مثل هذا التغليب الأيديولوجي الذي ثبت عبثه ، والذي رأينا على مدى السنوات الخمس الماضية تحديدا نماذج له كانت تجربتها تحمل الكثير من الضرر للساحة بمجموعها .

٣ ـ موروث الالحاق العربي :

كيف نعالج هذا الموروث ؟ نقول إن مثل هذا الموروث ليس في الواقع غير تطفل على الساحة ، وهو تطفل لا تسمح به أية ساحات أخرى ، فلماذا تسمح به ساحتنا ؟ في واقع الأمر إن مثل هذا التطفل ليس إلا نتاج للايديولوجيا أيضاً . ليس إلاّ نتاج لما يسمى «قومية» الصراع و «قومية» أداة الصراع ، مما سمح لبعض التعبيرات «القومية» إن تتدخل في خصوصيات الساحة الفلسطينية ، فتغلب ايديولوجيتها على منطق الواقع الفلسطيني ؟ إذ لو كان الأمر تغليب واقع قومي على واقع قطري لهان الأمر ، لكن تغليب الأيديولوجيا على الممارسة هو الذي يسبب العسف ، تغليب الشعار والديماغوجيا على القيادة اليومية للساحة بكل ما تحمل من مشاكل ومصاعب هو الذي يسبب العسف . مثل هذا العسف هو الذي حدا بأنظمة ترتدي هذا الثوب على الساحة العربية ، لا على القيام بدورها «القومي» في معركتها «القومية» كما تدعي ، بل دفعها فقط لاقتناص جزء من الساحة واستخدام هذا الجزء للسيطرة على الساحة بهدف دعم مثل تلك الادعاءات القومية ، فشكلت تنظيماتها التي فشلت تماماً في انتزاع دور فلسطيني لها .

لأننا نتحدث عن امكانات الواقع فإننا ندرك أن ظروف المنفى ذاتها تمنع من اعلان رفض تعبيرات هذا التدخل ، إذ أننا محكومون بهذا الشكل أو ذاك إلى الجغرافيا السياسية ، أو أن ديكتاتورية الجغرافيا حتمت القبول بمنطق التدخل ، أو منطق الحصص العربية في البنية والهيكلية الفلسطينية ، لكن من غير الممكن أن يستمر هذا القبول إلى الأبد ، إذ أنه ليس نتيجة عوامل موضوعية بقدر ما هو ناتج عن طبيعة القوى الحاكمة في هذه الأقطار .

وعلى الرغم من تمكن القيادة الفلسطينية من معالجة هذه الظاهرة عبر التحكم بحجم الضرر ، من خلال رسم خطوط حمراء يلتزم بها الجميع ويُمنع تجاوزها كما حدث عام ١٩٧٦ ، وعلى الرغم من تمكن القيادة من منع أو تقليص التأثير الضار لهذه الأطر أو التعبيرات في عملية صنع القرار السياسي الفلسطيني ، إلا أن ذلك لم يعد يكفي ، أو

أنه لن يعود كافيا في المستقبل القريب ، مما يوجب من الآن التفكير بايجاد حلول أكثر صحة ، وبالتالي التطلع إلى بنية وهيكلية أكثر صحّة ، مما يدفع منذ الآن نحو إعادة النظر بالصيغة التنظيمية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٤ ـ الموروث «المستقل» :

يشكل «المستقلون» حجماً هاماً في بنية منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى الرغم من ثقتنا بأنه ليس هناك من «مستقل» فعلي على الساحة الفلسطينية ، حيث أن كل «مستقل» وحتى المعتز باستقلاليته ، محسوب بهذا الشكل أو ذاك على أحد التنظيمات القائمة ، إلا أن الخطر يكمن في كيفية وطبيعة تكون «المستقلين» ، إذ أنهم في غالبيتهم قد غادروا أحزابهم ومواقع تنظيمية لهم بعد فقدانهم للثقة في مثل هذه الأحزاب والمواقع ، وهم في غالبيتهم قد غادروا احتجاجاً على سياسة أو تطبيق معين ، لكنهم لم يغادروا أبداً الفكرة والتشكل والمدلولات والمقاييس النظرية والسياسية الراسخة في أصول تكوينهم الثقافي والسياسي ، لذلك نرى أنه عند كل محك ، أو منعطف أو مفصل من مفاصل الحياة السياسية الفلسطينية وهي كثيرة ، سرعان ما يلجأون إلى مواقعهم الأولى ، وهو أمر في حال حدوثه وهو يحدث دوماً يشير أول ما يشير إلى هشاشة التكوين التنظيمي العام ، وهي هشاشة كثيراً ما توقع الضرر .

وفي الواقع أن الأمر في أساسه خارج المنطق ، إذ من غير المنطق بالذات أن تتشكل ساحة وبنية وتكون محكومة إلى منطق وجود مستقلين ، بل وبكثرة غالبة منهم . وإذا ما نظرنا إلى ما حولنا لن نجد بنية تنظيمية يمكن أن تضم هذا الحجم من المستقلين ؛ إذ إن كل إنسان هو تعبير عن وجهة نظر عامة ، وجهة نظر جماعية ، تضم عددا من الأفراد ، يضمهم اطار أو حزب هذا هو السياق الطبيعي للبنى والهياكل ، أما إن يكون الفرد خارج الجماعة، ثم يدعي «استقلاليته» ، فهذه بدعة فلسطينية عزّ نظيرها !

وعلى الرغم من امكان تفهم مسبّبات كل ذلك ، إلا أن التفهم شيء والبحث في الأصول شيء آخر . البحث عن وسائل تمتين الهيكلية العامة أمر آخر فعلاً . إننا نفهم

أن حشد «المستقلين» قد يمنع الضرر الآني ، لكنه لا يمنع الضرر التكويني الأكثر خطراً، إنه حشد يشير بذاته إلى عدم السلامة ، مما يستوجب اعادة النظر في مثل هذا «الوجود المستقل» .

ثم نصل إلى نتيجة لهذا العرض ، فنرى أن هذه الموروثات بمجموعها تشكل نسبة طاغية في هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية ، أي أن لديها تأثيراً أساسياً في كيفية صنع القرار التشريعي والتنفيذي الفلسطيني ، مما يعني أن أي بحث جدي في معالجة أو تحسين الهيكلية العامة أو مثل هذه الكيفية ، يتطلب بالضرورة بحث في وجود هذه الموروثات وفي كيفية توجيهها بصورة أفضل ، أو كيفية التحكم بها .

ظاهرة الإنقسام المطّرد :

من الظواهر البارزة على الساحة الفلسطينية ظاهرة الإنقسام المتزايد والمطّرد ، وهو انقسام يطّرد ويتزايد إلى درجة إنه قد تحوّل فعلاً إلى تفتت وتشرذم ، فبات من المستحيل ايجاد تمايزات حقيقية ، سواء على الصعيد الايديولوجي أو التنظيمي أو السياسي بين المنقسمين والمنقسم عنهم .

وإذا كان الإنقسام في الماضي مفهوماً ، وكان يمكن تفسيره بأن الساحة ككل كانت تمر في حالة تشكل ، ولم تصل بعد إلى صيغتها الثابتة وقواها المتمايزة والمستقلة ، فيحدث أن يرى فريق أو كتلة في احدى التنظيمات أو الأحزاب اجتهاداً لا يراه بقية التنظيم فيحدث الانشقاق باحثاً لنفسه في عموم الساحة عن مبررات وأسس وتوجهات جديدة ومغايرة للقديمة (إنقسام الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مثلاً) . وإذا كان مثل هذا الإنقسام مفهوماً في الماضي ، فقد أصبح بعيداً كلياً عن الفهم في الوضع الحالي ، خاصة إذا اعتبرنا أن الساحة ككل قد تبلورت وأن قواها الأساسية قد تشكلت ، فالانقسامات الجديدة لم تعد حريصة حتى على توفير مبررات انقسامها ، ولم تعد تبحث عن أسس لها أو قواعد ، أصبحت تكتفي بمجرد العيش ، بمجرد حوز الرضا ، أما من الشرعية الفلسطينية وأما من

«تحالفات» عربية طاغية ، بل تطور هذا الأمر حتى بتنا نرى تنظيمات وأحزاب تعلن من داخل الغرف المغلقة لأجهزة المخابرات العربية ، فلم يعد يهمها أو حتى تكترث بالشرعية الفلسطينية ، أو أنها تنكر التطلع إلى أن تكون جزءاً من هذه الشرعية . يكفيها الحصول على عنوان ومجلة «مركزية» و «زعيم» ومناسبة «يعلّم» فيها الجماهير ويدين القيادة الفلسطينية ، بل يدين الفلسطينيين وطموحهم إلى الاستقلال الوطني ! لكن الأخطر من هذا كله أن المنقسم سرعان ما يُرحب به على الساحة الفلسطينية ، وسرعان ما يجد مكاناً وموقعاً ومقعداً في صلب السلطة التشريعية والتنفيذية فإذا حقّ للحزب الشيوعي الفلسطيني ـ وهو حقه بلا شك ـ إن يحوز مثلاً اعترافاً وموقعاً ومقعداً في صلب الشرعية الفلسطينية فلماذا لا يحق للحزب الشيوعي الفلسطيني (القيادة المؤقتة) المطالبة بموقع ومقعد مماثل ؟ ولماذا لا يحق لحزب العمال الشيوعي الفلسطيني مثل هذه المطالبة ؟ أو أي تشكيل ينشق غداً من هنا أو من هناك ويصبح مالكاً لمكتب سياسي وللجنة مركزية وصحيفة مركزية ؟

لكن إلى أين يؤدي ذلك كله ؟ وأين الخلل في ذلك كله ؟ تقديرنا أن الخلل يكمن في رخاوة الساحة ورخاوة تنظيماتها مما يسمح بمثل هذا اللعب ، وهو يكمن في رخاوة النظام واللوائح الداخلية لمؤسساتنا التشريعية والتنفيذية التي لا تجد مانعاً مبدأياً صارماً يغلق الباب في وجه هذه الانقسامات .

الديمقراطية الفلسطينية ، اعادة فحص :

إن مثل التشخيص السابق للهيكلية العامة لابد أن يؤدي إلى طرح السؤال حول الديمقراطية الفلسطينية ، مدى صحتها ؟ مواقع الخلل فيها ؟ وكيفية تطويرها ؟

وإذا اعتبرنا أن الديمقراطية نوع من اللعبة متفق على أصولها وقواعدها بين عدد من القوى التي تعترف بعضها ببعض وبشرعية كل منها ، كما يعترف بها الواقع الشعبي فتأخذ كل قوة حجمها بمقدار حجم الاعتراف الشعبي بها ، أي بمقدار تلبية هذه القوة لاحتياجات هذا الواقع ، فتكون تعبيراً حقيقياً عنه .

إذا ما اتفقنا على هذا التعريف وأردنا تطبيقه على الساحة الفلسطينية هل نجده قائماً بالفعل ؟ وهل نجده ناضجاً ومتبلوراً ؟

يرى المراقب أن أفضل وصف يمكن أن يطلق على الديمقراطية الفلسطينية هو «ديمقراطية العرس» ، حيث الحقّ للجميع بالرقص والغناء والأكل والشرب والخروج والدخول وحتى اطلاق الرصاص في الفضاء ، لكن بشرط واحد بسيط هو الامتناع عن اطلاق الرصاص على أحد ، الامتناع عن توجيه الأذى إلى أحد . تحضر العرس وتفعل ما تشاء دون أضرار بأحد فتتعب وتشبع وتشرب وتذهب إلى النوم حتى موعد العرس المقبل . لا شك في أن للواقع الفلسطيني خصوصية نادرة يصعب تطبيق المقاييس العامة التي وصلت إليها الساحات الأخرى عليها ، خصوصية في غاية التعقيد والتشابك ناتجة عن تعقيد وتشابك القضية الفلسطينية وطبيعتها وخصوصية جغرافيتها السياسية ، لكن هذه الخصوصية بالذات هي التي يجب أن تشكل الحافز الأساسي لانتاج ديمقراطية خاصة تعبرّ عن خصوصية الواقع ، خصوصية ديمقراطية يجد كل فلسطيني موقعاً فيها ، أينما كان وأي جنسية يحمل ، وإلى أن يتمّ انتاج هذه الديمقراطية الخاصة لابد من الاعتراف بأن الواقع أقل كثيراً من الطموح ، وأن المثالب في الديمقراطية القائمة عديدة . فقد تكون تعبيرا مؤقتاً عن حالة الشتات والنفي والاحتلال والانقطاع الجغرافي وتعارضات البنى في المجتمع كنتيجة لاختلاف الظروف والمعطيات في كل حالة على حدة .

وقد تجمع هذه الديمقراطية الشتات الفلسطيني ، لكن هذا لا يكفي أو لم يعد كافياً، إذ نعتقد بأن الحاجة أصبحت واضحة للعمل الجدي واكتشاف القوانين والسياق والنمط الخاص للديمقراطية الفلسطينية .

لقد وصلت «ديمقراطية العرس» إلى الطريق المسدود ، بل إنها تخثرت وتهالكت إلى درجة الخشية من تحولها إلى نوع من الكوميديا مما يوجب حدوث التحول . هناك ضرورة لنعرف كيف تكون هذه القوة السياسية أو تلك تعبيراً فعلياً عن الواقع ، ثم كيف ننسج شبكة من العلاقات بين القوى فلا تستهين احداها بالحدود والأسس فتضرب بقدمها ، الشرعية والمؤسسات والأطر وتصفق الباب خارجة إلى أي مكان .

هـذه حـالـة أصـبـحت صـارخـة ، ويجب الخروج منهـا . وهنا نود أن نشير إلى حـالة التـخـثـر والصمت والتكلّس التي تعيشها الحياة الثقافية الفلسطينية ، إلى الكسل والتبلد اللذين يشـمـلان المثـقـفين ، إذ تخلو حياتنا تماماً من النقاش والجدل الصحي ، المتوازن والمعـقـول والمنطقي . إنه صـمـت مخيف حـقـاً يهيـمن على الساحة الثقافية الفلسطينية ، وهو بذاته مـؤشر خطر فـعـلاً ، مـؤشر إلى جمود في الحـيـاة العـامـة وفي مـسيرة الخيارات الاستراتيجية .

إن واجب الخروج من هذا الشكل للديمـقراطية هو واجب الحياة الثقافية الفلسطينية بالذات ، واجب مـثـقـفـيـهـا ، فـلا ينتظرون من القيادة السياسية أن تدلّهم على ما هو واجب الحـيـاة الثقافية في الإجابة عن سؤال : كيف يتم صنع الديمقراطية الخاصة . إن النقـاش والجـدل الذي يجب إعـادة الحـيـاة إليـه ، يقع عليه واجب التوصل إلى إجابات لـلأسئلة العـديدة التي تكتنف الحـيـاة السـيـاسـيـة الفلسطينيـة . لقـد بات المثـقـفـون الفلسطينيـون أشبه بالمراقبين لما يجري ، هم يكتفون بتحميل الظرف الموضوعي مثل هذه النتيـجـة . إن هذا لهزل بالفـعل ، فإذا كان الظرف الموضوعي معقداً وصعباً بل وكارثياً فمتى يكون دور المثقف الفلسطيني ؟

في كل حـال إن ما نريد أن نصل إليه في مثل هذا التشخيص للتطبيقات الديمقراطية في السـاحـة الفليسطينيـة هو التأكـيـد على السمة العامة لتكوين وهيكلية هذه الساحة ، حـيـث تشـمـل الفـوضى هذا التكوين إنها فـوضى تنتج الفـوضى ، إنها فـوضى الغـيـاب القسري عن بنيـة المجتـمع ، فـوضى الفـصل عن تطورات انتماء طبيعي ويومي لحركة اجتماعية .

هنا يقع جـذر المشكلة ، لكن وبنفس الوقت فإن مـثل هذا الجذر هو الذي يمنع من اسـقـاط تطبـيـقات «ديمقراطية» مستعارة من هنا أو من هناك ، فلا يكون من خيارغير انتاج تطبيقات ديمقراطية خاصة تراعي الظرف الذاتي وتكون نتيجة له .

أمـا أضـعـف الإيمان في هذا السـيـاق فـهو العمل على تهذيب وتشذيب هذه الفوضى المترامـيـة ، أي محاولة ضـبطهـا ووضـعـهـا في حـدود ومقاييس ولو تمّ ذلك قسراً ، ولا نعـتـقـد أن ذلك ممكن دون أن نتمكن من وضع حد للتداخلات والالتباسات والتأثيرات

الخارجية والضغوط الآتية من المحيط . فإذا أمكن اعلاء شأن مقولة الاستقلال الوطني وتكريس هذه الاستقلالية بقطع جذر التدخل العربي في الحياة السياسية الفلسطينية يكون قد تمّ الاقتراب من وضوح البنية الذاتية ومن وضوح التقسيمات والتعبيرات والقوى ، فتقطع كل مبررات الانقسام ، مما يتيح امكانية وضع ترتيب وتنظيم واضح ومحدد للوضع الداخلي ، فيصار بعد ذلك إلى وضع وانتاج التطبيقات الديمقراطية الخاصة والمتميزة .

هيكلية الثبات وهيكلية المنفى :

تداولت الساحة الفلسطينية آراء في بنيتها التنظيمية ثم نقاش واسع لهذه الآراء ، وإن لم يكن نقاشاً مكتوباً وهو ما يثير بحد ذاته الاستغراب . إذ نتذكر أن آراء أقل أهمية من هذه بكثير كانت تطرح في الماضي فتثير صخباً ونقاشاً وجدلاً على أوسع مدى؟ المهم إن هذه الآراء تعمدت غرز المبضع في الجرح (راجع مقالي الأستاذ صبري جريس في مجلة «شؤون فلسطينية» ، الأول بعنوان (في «التقاليد» المهجرية : ملهاة «الوحدة الوطنية»)

العدد ١٦٢ ـ ١٦٣ ، أيلول / تشرين الأول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٦ . والثاني بعنوان: (حوار من نوع آخر حول «الحوار» و «الوحدة الوطنية») العدد ١٧٠ ـ ١٧١ ، آيار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٨٧) .

وهي آراء استهدفت طرح الواقع التنظيمي والسياسي والعسكري للنقد والتقييم منطلقة من الاعتقاد بهشاشة هذا الواقع واضمحلال النتائج المتوخاة منه . وعلى كل حال فهي آراء ونقد نتداوله جميعاً وبشكل شبه يومي ، وهو واقع تسبب ويتسبب باستياءات وانسحابات كثيرة للعديد من الكوادر ، كما تفشي الأمراض المختلفة . لكن الاختلاف هذه المرة أن وجهة النظر قد جاءت مكتوبة بما تحمله الكلمة المكتوبة من خطر ، من خلال قدرتها على التأثير والتحريض في كل الساحات ، ومن حيث أنها تجيء معبرّة عن كوامن كل فرد منا مهما كان موقعه .

لقد قالت هذه الآراء ما نقوله جميعاً ، فهي انتقدت وعرّت خللنا التنظيمي ،

وناقشت وحدتنا الوطنية ومدى مصداقيتها وتمثيلها للواقع الفلسطيني ، كما ناقشت عملنا العسكري والسياسي ، وأبدت رأياً في الحصيلة العامة لعمل حركتنا الوطنية ، كما أنها أنتهت بطرح بعض الاقتراحات التي تستهدف إحداث شيء من الاصلاح في هذه البنية العامة وفي العمل العام . ولأن هذه الآراء ترفض التعلق بالشعار الديماغوجي الذي يحمل وراءه ما يحمل ، فقد رفضت مقولة «الثورة في الثورة» التي يتعلق بها المراهقون السياسيون والتي قد تثير حماساً لدى الأغرار ، لكنها طرحت «شيء من الاصلاح» أي أنها طرحت امكانية وضع الحالة الفلسطينية على بداية طريق المؤسسة الفلسطينية ، فاقترحت ابقاء لجنة حوار الوحدة الوطنية وتحويلها تدريجياً إلى نوع من المؤسسة بهدف أولي هو «بلسمة القلوب وتقريب وجهات النظر وجمع الشمل» ، كما اقترحت انشاء «مجلس خدمة مدنية» يعمل على متابعة الأنشطة المدنية لمنظمة التحرير ، واقترحت استحداث «مجلس حربي» فلسطيني لإدارة الصراع ، واقترحت كذلك انشاء «وكالة فلسطينية» إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية واضافة لها «بهدف خدمة أبناء الشعب الفلسطيني في النواحي التعليمية والثقافية والتنمية الاجتماعية وما إلى ذلك ، والحفاظ على هوية الشعب واقامة المؤسسات الضرورية لذلك» .

ثم اقترحت أخيراً «إنشاء احزاب سياسية فلسطينية ، لتأدية الدور الذي يفترض أن تؤديه مثل هذه الأحزاب في المجتمعات الحديثة» وقد فصّل الكاتب الاقتراح الأخير قائلاً إنه «من هنا تنبع ضرورة بلورة قوى سياسية فلسطينية أخرى ، على شكل احزاب سياسية ، يؤمل أن تؤدي الدور الذي يفترض بأحزاب حركة وطنية أن تؤديه ، فتدخل بذلك ما يفترض أن تدخله من تغييرات ، يتوقع أن تكون مهمة على النظام السياسي الفلسطيني بأسره ، وتساهم بالتالي ، في ارساء نواح أخرى ، حيوية للغاية ، في بعث الكيان الفلسطيني المتجدد وبلورته في زخم هنالك ضرورة ماسّة له» .

هذا هو الرأي الذي طرحته هذه الاجتهادات والاقتراحات ، فما هو جوهرها ؟ وبأي اتجاه تستهدف تشكيل مسارنا الوطني ؟ إننا نعتقد أن مثل هذه الآراء لم تنشأ كسراً مع ما هو قائم على ساحتنا ، كما لم تنشأ التعلق بابتداع أو اختراع يحيل الأخضر يابساً أو العكس أو يحيل البيت رماداً أو العكس . إن ما استهدفته ليس أكثر من إحداث نقلة

نوعيـة صـغيرة في بنيـه الحركة الوطنية الفلسطينية ، وليس أكثر من فتح كوّة صغيرة نرى من خـلالها امكانيـة تغـيير مـا نشكو منه جميعاً ، امكانية تغيير بنية الفوضى واللانظام ، تغـيير الرخـاوة والتـملّص والاسـتقواء ، وتغيير البنية التي تسمح بالتدخلات الخارجية ، وتسمح بالانتقاص من استقلالية القرار الفلسطيني .

إن مـا اسـتهدفته هذه الآراء هو وضع الحالة الفلسطينية على أبواب تشكيل المؤسسة ، مـؤسـسـة الاسـتـقـرار والثـبات والدولة ، لا مؤسسة المنفى وهيكلية المنفى وبنية الالحاق والتبعية للمحيط التي يقبع فيها بعضنا .

تجيء هذه الآراء كي تضع الأصـبع على الجـرح أولاً ، ثم لتشير إلى طريقة المعالجة ، إلى كـيـفـيـة الخـروج من المأزق . إذ لا يخفى على أحـد أننا نعيش مأزقاً يقوم على افتقار التـوازن أو غـيـابه بين الحـالة العـامة المهيئة لكل تضحية والمفعمة بجهادية نادرة ، وبين بنيـة تنظيمية رخوة وهشة .

إن مـثل هذه الآراء ترى أنه إذا لم تتم المبـادرة إلى احـداث تغيير نوعي في البنية العامة فإنه يخشى أن تؤول «إلى مـا آلت إليـه الهيئة العـربيـة العليـا أو حكومـة عموم فلسطين» وهي خـشـيـة منطقـيـة إلى أبعـد الحـدود ، إذ ليس هناك من ساحة أو قوة أو حزب أو حـتى دولة عظمى إلا وتعـيـد النظر في هيكليـتـهـا وفي تكتيكاتها كما في استراتيـجـيـتها العـامة، فلماذا الخشية من إعادة النظر هذه ؟ هل سيتضرر المتضررون إذا ما حققنا إعادة النظر والنقـد والتـغيير المنطقي الهادىء والمؤسساتي ؟ إذاً ليتضرروا .

المهم أن هذه الآراء جـاءت لتـضع أمـام الجـمـيع فـرقاً هائلاً قائماً بين هيكلية المنفى الفلسطيني وبين هيكليـة الثبات الفلسطيني . وصحيح إننا لا زلنا نعيش بين حياة المنفى وحـيـاة الاحـتـلال ، لكن المبرر والجوهر الأساسي لمشروعنا الوطني هو الغاء حالة النفي والتـحـول إلى دولة وثبـات ، إذ يجب أن نعـمل لدولتنا وثبـاتنا كأنها ستقوم غداً ، ومهما بلغت الصـعـوبات فـهي لن تزيد عن حـجم الصـعـوبات التي كانت قائمة أمام تحقيق المشروع الصـهـيـوني في فلسطين ، هذا المشروع المستحيل ، حيث قام رواده بتشكيل بنية ثبـاته ودولتـه منذ اللحظة الأولى ، رغم إنه بعـيد كل البعد عن المنطق والعقل والواقع ، لـكـن المـشروع الـفـلـسطيني يملك كل الحق وكل المصـداقـيـة وكل القـدرة على الفـعل

الفصل الثاني

انتاج الحل الوسط في الشرق الأوسط

تبدو الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وكأنها تتجه لنوع من الاستقرار ، وذلك بعد أن تناقصت إلى حد كبير بؤر القلق والخلافات ، الحدودية منها والإلحاقية . وإذا ما دققنا في هذه الخريطة ، (وبصرف النظر عما جرى فيما سمي بـ «عاصفة الصحراء» التي قد ينظر لها في مستقبل لا يبدو بعيداً وكأنها بوابة للاستقرار وليس بوابة للتشرذم ، وعلى كل حال فإن ما جرى في الخليج لم يزل ساخناً ، كما ليس ممكناً بعد الدخول في نقاش مجرياته ، مع أن المؤكد أن ما جرى يشكل انعطافه رئيسية ، بل هو بوابة مرحلة جديدة ومختلفة ستمّحي خلالها قيم وأطر وهياكل وطروحات ، كما ستنشأ في الوقت نفسه قيمٌ وأطر وهياكل وطروحات) .

نقول إذا ما دققنا في هذه الخريطة السياسية للشرق الأوسط فلن نجد غير بؤرة أو اثنتين أو ثلاث على الأكثر لم تزل ساخنة دون أن تكون مرشحة للانفجار تماماً فلا يتم استيعابها . من هنا فإن المنطقة تتجه نحو استقرار وثوابت في بنيتها الجيو سياسية ، فلا يبقى من انشغال يمكن أن يطرأ غير الانشطارات أو التشققات الاجتماعية التي أصبح من الممكن السيطرة عليها ، بحكم التقارب الذي بات يحكم البنى الأيديولوجية والمزاجية في العالم ، حتى يمكن القول أن المنظومة العقائدية ـ السياسية السائدة في المرحلة الراهنة من تطور المسيرة الإنسانية ، تكاد تكون واحدة ، فتتقاطع في هذه النقطة أو تلك ، وتستعير الطروحات ، بعد أن أصبح القانون الذي يحكم الحياة هو الجدوى والمردود العمليين ، والابتعاد قدر الامكان عن الطروحات النظرية الخالصة أو لنقل التغييب النظري الخالص ، إذ لم يعد الوهم ذو جدوى .

واستنتاج كهذا يعدّ بالغ الأهمية إذا ما ثبتت صحته ، ولعل أهميته تنبع من اتصاله الوثيق بالمستقبل السياسي للمنطقة وبنيتها . ونقول إنه إذا أمعنّا النظر نرى أن خريطة فلسطين السياسية التي تم اقرارها على يد القوى نفسها التي تدخل المنطقة الآن في مرحلة جديدة ، والتي تمّ رسمها على أساس استيعابها «للوطن اليهودي» في فلسطين، وإلغائها للوطن الفلسطيني في فلسطين ، إن مثل هذه الخريطة غير مهيئة للتغيير أو للإنقلاب ، وبالتالي فإن شعارات وقيم وبرامج وأحزاب وقد أقول دولاً وكيانات مرشحة فعلاً للتغيير أو لنوع من العمليات الجراحية .

هنا تأتي الأهمية الحقيقية لانتفاضة ديسمبر (كانون الأول) الفلسطينية . لقد طرحت الانتفاضة الضرورة العملية ، الضرورة الإيجابية ، وليس الإنقلابية للتعديل في الخريطة الجيو سياسية القائمة ، وتطرح بالتالي التعديل بالقانون الجيو سياسي الذي حكم مسارات المنطقة خلال المرحلة المعاصرة كلها ، ومن هنا ـ بالتالي ـ يأتي تعقد القضية مدار النقاش ودراسة آفاقها واحتمالاتها .

إن ما تشكله انتفاضه ديسمبر هو دعوة واقعية ومحقة لتوفر اعادة نظر مركبة في القانون الأساسي الذي يحكم المنطقة كما في الهيكلية العامة لهذه المنطقة .

انتفاضة ديسمبر .. دلالات وافق :

إن العقل المعاصر لم يبخل ولم يقصرّ في التفكير المتعدد الجوانب بشأن القضية الفلسطينية وامكانيات اجتراح الحلول لها ، ولعل هذا الاهتمام نفسه يوضح الأهمية الاستراتيجية للمستقبل السياسي لأرض فلسطين وخريطتها السياسية . ورغم أن العقل السياسي قد تمكن من انتاج عدد من حلول الوسط بشأن ذلك ، إلا أن القرار الدولي اتجه اتجاهاً آخر ، وذلك بالسعي نحو تذويب وصهر واستيعاب ، أي إلغاء ، الحالة الفلسطينية وشعبها .

الآن ، وبعد كل هذا السعي الذي استغرق القرن العشرين فإن الحالة الفلسطينية بكل سماتها ، تنفجر لتعلن رفضها للمساعي السابقة التي رفضت اقرار الحل الوسط .

إن الفلسطينيين يقيمون بانتفاضتهم ما يشبه الحاجز في طريق الاستقرار النهائي لخريطة المنطقة ، ومعلنين تمرداً ، على قاعدة طرح سياسي مرن ومعقول يسعى لتفعيل امكانية الوصول إلى الحل الوسط ، مثبتين بذلك أن عمليات صهرهم السابقة لم تنجح، وأنهم يشكلون حالة سياسية عصية على الكسر والإلغاء ، بل إنهم يهددون ، انطلاقاً من الثقة المتزايدة بارادتهم ، إنه إذا لم يتم الوصول والاتفاق حول الحل الوسط ، فهم مضطرين إلى تصعيد مطالبهم ، فلا يصبح أمامهم غير شعار : الأرض كلها لنا ، ولنا حرية اختيار نظامها السياسي .

هـذه في رأينـا الأهميـة الأبرز لانتـفـاضـة ديسـمبر ، فـهي المرة الأولى منذ الاعـلان الرسـمي لخريطة فلسطين المعاصرة (قرار رقم ١٨١ الصـادر عن الجـمعية العامة للأمم المتحدة بشأن انشاء دولتين في فلسطين وذلك في العام ١٩٤٧) المرة الأولى التي يتـحد فـيـهـا الفلسطينيـون بصورة شبه كلية ، وعلى أساس سياسي واحد يجمعهم ويشدهم في الشـتـات وفي الاحـتـلال والإلحـاق ، مـعلنين رفـضاً كلياً لمشاريع الإلحاق ، ويطرحون مشروع اسـتـقـلالهم الوطني بعـاصـمـتـه التاريخية ، وذلك مع حق الخصم بالحفاظ على دولتـه اليـهودية «ضمن حدود آمنة ومعترف بها» .

ويمكن القـول دون مـغـالاة إن رأياً عـامـاً فلسطينياً قد تبلور حول أهمية توفير أسس التـفـاوض مع الدولة اليـهـودية ، وذلك في اطار الشرعـيـة الدوليـة وميزان القوى الدولي الحـالي الذي شـهد تغيراً جوهرياً في بنيته وتحالفاته ، نعتقد أنه يوفر الإمكانية لاعادة نظر جـزئيـة أو اجـراء تعديلات طفيفة على الخريطة الجيو سياسية التي تمّ اقرارها في بدايات القـرن الحالي ، وذلك لاعتبار مهم ومجرب هو إن الثغرة التي تنخر التكوين الجيوسياسي القائم لن تسمح بتوفير استقرار حقيقي ، مما يهدد استقرار المجالات الحيوية لمراكز صنع القرار في العالم .

الانتفاضة .. مسار تجذر :

لعل أبرز مـا يلفت في التـقـيـيمات والتقديرات التي طغت بشأن الانتفاضة منذ بدئها هو الاصرار على تقـييمها كتعبير عن حالة يأس شكلتها عناصر مختلفة ومتضاربة صنعت انفـجـاراً سرعان ما سيخبو ويضمحل ، ومن حيث هي كذلك ، فهي لا تملك مشروعاً سياسياً يمكن أن يغذي استمراريتها حتى تحقيق أهدافها !

وقـد تتـالت النظريات ، لتـفـصـل احـيـاناً بين الداخل والخـارج ، أو لتقيم الحواجز الأيديولوجـيـة ، أو لتـفـصـل بين الانتـفـاضـة وبين القـيادة الوطنية الفلسطينية ، أو بين الانتـفـاضـة وبرنامج الاسـتـقـلال الفلسطيني . ولأن الانتـفـاضـة لم تضـمحل ، ولأنها تجـذرت ، بما يعني تمكنهـا الواضح من مشروعـهـا السياسي ، فقد اضمحلّت مثل هذه

النظريات ، رغم أنها لم تختف ، أو إنها ارتدت أثواباً أخرى . وبالتأكيد لن ندخل في جدل مع تفسيرات كهذه ، لكن سنحاول أن نطرح فهمنا للانتفاضة ومسارها ومنطقها الداخلي ، بحيث يمكننا أن نستطلع الأفق .

مسار التجذّر :

شكّل نشوء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الأول من يناير ١٩٦٥ نقطة انعطاف رئيسية في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة ، وذلك لابرازها للذات الفلسطينية ، وتجاوزها طروحات اتكالية سابقة دمجت بشكل لا يقبل الجدل أو النقض بين استقلال الكيان الفلسطيني وبين مشروع الوحدة العربية ، فكان ضرورياً في حالة كهذه انصهار الذات بالمجموع ، على اعتبار أن تحقق المشروع الذاتي (الاستقلال) لن يكون غير تحصيل حاصل تحقق مشروع المجموع . وجاءت «فتح» لا لتنقض مشروع الوحدة العربية ، بل لتنهض الذات الفلسطينية في سياق هذا المشروع ، منطلقة من فكرة تقول أن خريطة الكيانات العربية ككل لم تزل حديثة العهد فلماذا يشذّ الكيان الفلسطيني عن هذه القاعدة ؟ فإذا كانت الكيانات العربية لم تزل منشغلة بتطوير وتثبيت بنيتها كدول وكيانات ، فهل من المعقول مطالبتها برهن حاضرها ومستقبلها بتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة كيانها ، وذلك على افتراض أنها قادرة أو ترغب في ذلك أصلاً ؟

وجاءت حرب حزيران ١٩٦٧ لتحوّل هذه الفكرة إلى واقع مرئي ، ولتكشف اغراقاً فادحاً بطروحات مثالية كانت تحكم المنطق السياسي الذي كان سائداً في المنطقة حينئذاك .

ورغم أن الأمر ليس سباقاً ، إلا أنه لابدّ من التنويه بأن «فتح» قد سبقت تحوّل الفكرة إلى واقع لاثباتها بما يعكس تكاملاً في الرؤية السياسية وفي النظر إلى البنية العامة للمنطقة ، وبعد ثبوت صحة هذه الفكرة بالذات ، بدأت «فتح» بنشرها وتعميمها سواء على المستوى الفلسطيني أو العربي ، فوجدت تقبلاً واسعاً لديهما .

وبين معركتي حزيران ١٩٦٧ «والكرامة» ١٩٦٨ تحولت «فتح» إلى تنظيم جماهيري يستقطب الأغلبية الساحقة من شرائح المجتمع الفلسطيني ، ويؤثر تأثيراً هاماً في صياغة الشارع السياسي العربي .

وبسبب إدراك «فتح» لحقيقة أن نهوض الذات الفلسطينية وطرح برنامج الاستقلال الوطني سيضّر حتماً بمصالح بعض الأقطار العربية ، فقد طرحت إلى جانب وحدة الشعب الفلسطيني فكرة عدم التدخل بالأوضاع الداخلية للكيانات العربية .

وفي سياق هذه المرحلة الشاملة خاضت الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة «فتح» معاركاً لا تكاد تحصى دفاعاً عن وجودها واستقلال قرارها وبرنامجها الوطني . وإذا كان من هدف يجمع بين هذه المعارك والحروب فهو سعي الخصوم لاجتثاث الوطنية والكيانية الفلسطينية الآخذة بالتبلور والنضج .

وقد اشتد سعير هذه الحروب ، بالذات بعد أن تحولت الذات الفلسطينية في العام ١٩٧٤ إلى برنامج سياسي يتسم بواقعية سياسية منسجمة مع نفسها ومع امكانات الواقع ، وذلك أثر انعقاد الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي تشكل بلا شك انعطافاً بارزاً في المسار العام للفلسطينيين ثم انفجرت الحرب الأهلية اللبنانية لتكون بمثابة اعلان مستحكم ضد هذا البرنامج ، ولم يمضِ عام إلا وتدخل السلاح العربي ليمنع تطور هذه الكيانية الفلسطينية التي تحولت إلى خطر فعلي بعد أن تمكنت من انتزاع قاعدة انطلاق جديدة نحو تحقيق برنامجها الوطني .

وبين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٢ بدا وكأن السلاح العربي لم يعد قادراً على انجاز المهمة ، فتقدم السلاح الإسرائيلي ليخوض ثلاث حروب لتحقيق هدف اجتثاث البنية الفلسطينية ، وذلك في الأعوام ١٩٧٨ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

وقد نفذ الإسرائيليون قرارهم ، خاصة في العام ١٩٨٢ ، لكن الفلسطينين قد تمكنوا بمهارة عزّ نظيرها في المنطقة من منع تنفيذ قرار الإبادة ، وذلك بفعل قدرات هائلة على التحفز والتعبئة والامتلاء بروح الاستشهاد ، وبفعل صواب قرار «بسيط» اتخذته قيادتهم استلهم وعي المنطقة الاستشهادي التاريخي والذي حدّد الخيار في معادلة بسيطة : الاستشهاد أو النصر .

وفور هذه الحرب الشرسة ، بدأ الفلسطينيون ببناء حياتهم من جديد ، فبدا وكأنهم عائدون إلى قاعدة انطلاقهم السابقة مخترقين كل الحواجز ، فتمّ تجريد السلاح العربي عام ١٩٨٣ بهدف قلع وجودهم ، وهجّروا ثانية إلى البحر (معركة طرابلس) ، لكن لم يمض وقت طويل إلا وحرب المخيمات قد انفجرت ، حيث أدرك الخصوم والأعداء أن الفرق بين المخيم الفلسطيني وبين المعسكر أو القاعدة العسكرية ليس واسعاً ، بل أنه مجتمع ـ معسكر محكوم بحلم العودة ، فتمّ اتخاذ قرار بضرورة اجتثاث هذه المخيمات ـ المعسكرات .

وقد استشرست قوى الهجوم المتنوعة لاجتثاث المخيم ، إذ حسبت أن ذلك ممكناً وسهلاً كما حدث عام ١٩٧٦ في مخيمات تل الزعتر والضبّيه وغيرهما ، لكن حجم العنفوان الفلسطيني والتحفز قد تطور بحكم نظرية بسيطة تقول إن الدفاع عن كل شبر في المنفى هو دفاع عنه في الوطن ، فكان أن نجحوا في الدفاع عن مخيماتهم .

التجذر الموازي :

نخلص من هذا السرد السريع لمسيرة التجذر والتبلور الفلسطيني وللمعارك الرئيسية التي شنتها القوى المضادة ضد منظمة التحرير الفلسطينية بهدف اجتثاث وجودها بكل صوره ، لنقول إن ذلك قد تمّ في موازاة عمل حثيث في الوطن الفلسطيني لم ينقطع ولم يتكاسل لحظة واحدة ، بل إنه قد عكس المقاييس والأساليب والطرق نفسها القائمة في المنفى ، وقد صبّت منظمة التحرير الفلسطينية جهدها في داخل الوطن ضمن قنوات ثلاث رئيسية :

١ ـ العمل المسلح ، ويدل على ذلك حجم العمليات التي نفذت ضد مواقع الاحتلال وأفراده ومصالحه .

٢ ـ العمل التنظيمي ، حيث انتشرت اللجان والاتحادات والنقابات والجمعيات والتكتلات بمختلف أطرها ، بحيث لم يبق موقع عمل أو جامعة أو مدرسة أو مركز وعظ ، أو أي اطار خيري أو عائلي ، أو أية خلية من نسيج المجتمع إلا

وجرى تنظيمها وتأطيرها .

٣ ـ العمل التعبوي ، إذ فضلاً عن العمل السياسي المباشر ، لعب الإعلام دوراً عظيماً في الحشد والتعبئة الجماهيرية من خلال الجهد الهائل الذي بذلته منظمة التحرير الفلسطينية بهدف تطوير الصحف والمجلات وتعبيرات الفن والأدب والمسرح ودور النشر والوكالات الاخبارية ، ويكفي أن نذكر أنه تصدر الآن في الضفة الغربية خمس صحف يومية تعد بالمقاييس المهنية وحجم الخدمة الصحفية التي تقدمها من أكثر الصحافة العربية تقدماً وتطوراً .

إن كل هذا قد تمّ وانجز في ظل الاحتلال ، أي أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تمكنت خلال العشرين عاماً الماضية ، من اعادة صياغة مجتمع فلسطيني كامل التكوين في الضفة الغربية وقطاع غزة رغم وجود الاحتلال ، ورغم «جهود» أخرى معاكسة ، ورغم أن هذا المجتمع كان مغيّباً عن ذاته الفلسطينية بحكم أشكال متعددة من السيطرة والتعبئة والثقافة والبرامج الدراسية استغرقت ما يقرب من أربعين عاماً .

وفضلاً عن ذلك فأن مثل هذا المجتمع المعبأ بوعيه الوطني وبذاتيته الفلسطينية العالية والمتطورة من حيث جوهر ديمقراطيتها بعيداً عن أمراض العنصرية أو الطائفية أو الفئوية ، كان يتلقى على مدى العشرين عاماً الماضية كل انعكاسات المعارك التي خاضتها منظمة التحرير الفلسطينية دفاعاً عن الكيانية الفلسطينية واستقلالها السياسي ، فيتمّ بفعل ذلك تعبئته وحشده .

وفضلاً عن كل ما سبق كان هذا المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يتلقى كل أشكال الصلف والعنصرية والاضطهاد والاستغلال المتنوع على يد مجتمع مشبع بعنصرية فظة ومعلنة بل ويفتخر بها وكأنّها علامة تقدم ! فهل يتمّ ، بعد كل هذا، التساؤل عن مصدر انتفاضة ديسمبر أو التساؤل عن مقدار عفويتها أو تنظيمها ، أو التساؤل عن قيادة في الداخل وأخرى في الخارج ، فأي داخل هذا وأي خارج ، والنسيج واحد والفكرة واحدة والبرنامج واحد والتطلع واحد والعدو واحد ، فهل تنقطع الصلة وتغيب إن كان الأب الفلسطيني يعمل خارج الوطن ، بينما يتعلم الابن الفلسطيني أو يعمل داخل الوطن ؟!

كتلتان وخطابان :

إذا رغبنا باجراء نوع من المقارنة بين الكتلتين البشريتين المتصارعتين في «الأرض المقدسة» ، الفلسطينيين والإسرائيليين ، وذلك بهدف تقويم صلابة وقوة تحمل كل طرف في مثل هذا الصراع المفتوح ، فبماذا نخرج من استنتاجات ؟

الفلسطينيون : اضافة إلى ما سبق قوله حول تشكل الوعي الجماعي الفلسطيني ، يمكن القول إن الفلسطينيين قد تمكنوا من تحقيق عدد من الإنجازات تخصّ بنيتهم الداخلية ومشروعهم الوطني يمكن اجمالها على الشكل التالي :

١ ـ سلامة البنية الاجتماعية ووحدتها :

رغم كل ما حلّ بهم منذ عام ١٩٤٨ ، والسعي الحثيث لالغاء وجودهم ، إلا أنهم تمكنوا ، وذلك كردة فعل جماعية ، من الحفاظ على ذاتهم عبر الحفاظ على منظومة من القيم والعادات والتضامن الاجتماعي والتكافل الأسري ، بحيث كان ومازال مستهجن كلياً أي خدش أو جرح لمثل هذه القيم .

وفي غياب الدولة والانتماء لكيان سياسي وطني ، لعبت الأسرة دوراً مركزياً في منع التفكك وفي صيانة حسّ اجتماعي عميق وأصيل ، بل إن الأسرة لعبت دوراً بالغ الأثر في دفع المجتمع ككل إلى الأمام من خلال حرص بلغ حدّه الأقصى بما يتصل بتعليم الأبناء تعليماً أكاديمياً يعدّ من أعلى النسب في العالم مقارنة مع عدد السكان ، فنتج عن ذلك أن التطور الاجتماعي قد نشأ دون الاخلال بسلامة البنية الاجتماعية ووحدتها كما وحدة قيمها . وفي الوقت نفسه فإن هذا المجتمع لم يشهد ، كما لا يشهد الآن ، انقسامات أو عداوات فئوية سواء ارتدت ثوباً طائفياً أو عنصرياً أو طبقياً . والمدهش في الأمر أن المجتمع الفلسطيني كان يحتوي قبل نكبته عام ١٩٤٨ بعضاً من هذه الانقسامات على صعيد المدينة والريف مثلاً ، أو بين الأحياء والجهات والعائلات ، لكن مثل هذه الظواهر قد استمرت بالتقلص بعد النكبة إلى أن كادت تختفي ، فلم يبق منها غير النوادر غير المستساغة وذلك بحكم فقدان الأساس الموضوعي الذي ينتجها .

٢ ـ وحدة البرنامج والزعامة التاريخية :

خاض الفلسطينيون على مدى العشرين عاماً الماضية نقاشاً ديمقراطياً واسعاً تشعبت خلاله الآراء والطرق ، فتشكلت قوى وتنظيمات استناداً إلى هذا النقاش ، كما تشكلت خطوط تحفظ العلاقات الديمقراطية بين الأطراف ، فلا يسعى طرف للهيمنة على آخر أو قسره على اتخاذ موقف ، وربما يعود هذا إلى وحدة البنية الاجتماعية التي تعززت في المنفى . وقد انتج هذا في نهاية الأمر وحدة برنامجية متميزة تقوم على أساس برنامج الاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ووحدة المواجهة ضد الخصوم والأعداء . وفي ظل هذه الوحدة البرنامجية تمكن الفلسطينيون ، المنفى والاحتلال ، من انتاج زعامتهم التاريخية التي تمثل قاسماً بينهم جميعاً . ويأتي مثل هذا التزاوج بين الديمقراطية السياسية والزعامة التاريخية ليعدّ مؤشراً إلى التطور الطبيعي الذي يشمل المجتمع الفلسطيني دون قسر أو أكراه فيعدّ نموذجياً بالفعل ، إذ مهما بلغ حجم التطور في مجتمع زراعي كالمجتمع الفلسطيني يبقى للفرد والزعامة دور أساسي فيه ، في الوقت الذي يظل الباب مفتوحاً أمام تأثيرات هذا التطور فتتشكل القوى والأحزاب لتجتهد وتسعى لتطبيق اجتهادها دون التعدّي على حقوقها .

٣ ـ مشروعية وواقعية المنطق السياسي :

استناداً للميثاق الوطني الفلسطيني الذي يعدّ دستور الكيانية الفلسطينية ، فإن الحل الأمثل للمستقبل السياسي للأرض المقدسة يتمثل ببناء دولة ديمقراطية تشمل بعنايتها جميع الفلسطينيين على اختلاف طوائفهم أو انتماءاتهم الدينية ، وقد استمر هذا الحل يشكل حتى اللحظة مشروعيتهم التاريخية من حيث كونه يكفل الحق للجميع بالتعبير عن أنفسهم في مناخ ديموقراطي بعيد عن كل قهر أو عنصرية ، لكن ولاعتبار أن مثل هذا المشروع المستقبلي يتطلب بالضرورة إحداث تغيير أساسي في البنية العامة وفي الخريطة السياسية للمنطقة ، فقد اقترح الفلسطينيون على خصومهم مخرجاً للأزمة يقوم على أساس اقامة دولتين في فلسطين إلى أن تتوفر ظروف ملائمة لاقامة الدولة

الديمقراطية في كل فلسطين ، وذلك بما يشير إلى استمرار انطلاقهم من أسس ديمقراطية ، رغم العدوانية الشرسة للطرف الآخر ، وما جرّه عليهم من نكبات ، وذلك بما يكشف أساس تكوينهم السيكولوجي ـ السياسي .

الإسرائيليون .. وحدة الغيتو :

رغم الحضور البارز لدولته إلا أن المجتمع اليهودي في الأرض المقدسة لم يخرج أبداً عن بنية وسيكولوجية الغيتو المعزول والمحاصر بالعداء والكراهية والخوف والذي عاش به اليهود في كل مواقع شتاتهم لآلاف السنين . ورغم تأسيسهم لبناء ديمقراطي علماني على المستوى السياسي ـ الثقافي ، حيث يحكم المجتمع على أسس الديمقراطية الليبرالية، التي تكفل للفرد اليهودي حرية التعبير والاختيار والسفر والهجرة . . الخ ، غير أن هذا المجتمع لم يستطع حتى الآن انتاج وحدة ثقافية وبنية اجتماعية تقوم على تجانس وتكامل العناصر المكونة لها ، بل إن كل ما استطاع هذا المجتمع انتاجه هو وحدة العداء ووحدة الخوف من الخطر الخارجي بما يتضمن ذلك من انعدام كل أساس للتعامل المنفتح مع المناخ المحيط بهذا المجتمع .

إن هذا المجتمع عاجز فعلاً حتى الآن عن انتاج غير العداء ، وبالذات ضد الفلسطينيين والعرب ، وبالتالي عاجز عن امكانية التوافق والتفاهم والتسوية ، وأعجز عن انتاج حل وسط للصراع القائم ، إذ كل ما يمكنه انتاجه هو الحرب والقمع والموقف العنصري ، ولا مجال إطلاقاً لغير ذلك ، إلا إذا توفرت امكانية واحدة تتمثل بكسر قدرته على مثل هذا الانتاج الفاشي واجباره على الانصياع بالسير نحو الحل الوسط .

ونعتقد أن الأهمية ـ الأساس لانتفاضة ديسمبر تتمثل بهذا الدور بالذات ، وذلك من خلال طرحها العملي لمثل هذه الامكانية من خلال تجييش وحشد كل المجتمع الفلسطيني ، فيتجلى كقوة مواجهة حقيقية وفاعلة تفتح أفقاً يجبر المجتمع اليهودي على الامتثال للحل الملائم .

قراءة في المعطيات :

في مقال له يرى وزير خارجية اسرائيل الأسبق ، العمالي ابا ايبان : «إن القضية المركزية بالنسبة لاسرائيل ليست القضية الفلسطينية ، وإنما مصير اسرائيل كدولة وكمجتمع» (نيويورك تايمز ٢٨/ ٢/ ١٩٨٨) . وفي واقع الأمر إن هذه الفكرة بالذات هي التي تحكم الخطاب السياسي الإسرائيلي بشتى تلاوينه ، ومثل هذه الفكرة تبرز بمجرد التفكير أن الفلسطينيين يملكون العديد من الخيارات مهما ساء بهم الحال أو مهما ألحق بهم من خسائر ، بينما لا يملك الإسرائيليون إلا خيار العداء . والخطاب السياسي الإسرائيلي برمته ينطلق في تقييمه لانتفاضة ديسمبر من اعتبار أنها تمثل استراتيجية فلسطينية جديدة ، ليس لدى اسرائيل من ردٍ عليها غير الإجراءات العقابية التي أصبحت استراتيجية بذاتها بدل أن تكون وسيلة أو خياراً ضمن خيارات أخرى .

وفي المقابل فإن قراءة سريعة للأدبيات السياسية التي تصدر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة توضح ما يلي :

١ ـ تنطلق الانتفاضة من اعتبار أن الصراع مع الإسرائيليين مفتوح وطويل المدى .

٢ ـ لا تراهن الانتفاضة على تحقق انتصار سريع وحاسم .

٣ ـ تفعل على مراكمة مصادر القوة وفي أساسها وحدة الشعب .

٤ ـ تعمل على إبراز ديناميكية معينة في مقابل ابراز مأزق العدو .

٥ ـ تعمل على رفع كلفة الاحتلال لتدفع العدو باتجاه وعي مأزقه .

٦ ـ تعمل على تفريغ سلطة الاحتلال (الإدارة المدنية) من دورها وكوادرها وموظفيها وشرطتها كطريق لالغاء سلطة الواقع واستبدالها بسلطة اللجان والمجالس الشعبية.

٧ ـ تتجه للتركيز على دور الريف لما يشغله من دور أساسي في الصراع على الأرض مع المستوطنين .

٨ ـ استمرار السعي لتدعيم وحدة الشعب .

والنتيجة العامة لكل ذلك هي استمرار اتساع دائرة النار . ويطرح الكاتب الإسرائيلي يوئيل ماركوس القضية على الشكل التالي فيتساءل : «أين العقل اليهودي ؟

إذ لا توجد خيارات كثيرة في الوضع الذي نشأ (أي بعد الانتفاضة) ، فأما إن نستخدم عقلنا أو نصعد استخدام القوة ، واستخدام العقل إنما يعني أن نفهم أن الوضع الحالي يعتبر مستحيلاً ، ويقتضي البحث عن حلول من خلال الحوار والتوصل إلى حل وسط».

وهنا السؤال : هل أن الصراع يتجه نحو الحل الوسط فعلاً ؟

الحل الوسط .. دائرة انتاجه :

في واقع الأمر أن التسوية بمعنى الاتفاق على حل وسط فلسطيني ـ اسرائيلي ، لم تزل فكرة بعيدة عن أن تجد الصدى الحقيقي في المجتمع الإسرائيلي ، فكل شاغل هذا المجتمع كما قال إيبان هو حماية نفسه وفرض برنامجه وليس الاتفاق على حل ، من هنا فإذا صرفنا النظر عن التمنيات لدى بعض الصحفيين الإسرائيليين أو الذين يخوضون معارك داخلية لصالح أحزابهم واتجاهات صحفهم ، فما زال أساس التفكير الإسرائيلي بشأن «الحل الوسط» هو الحل الصهيوني النقي القائم على الاحتلال والتوسع والإبادة في حده الأقصى ، إلى درجة أن «يديعوت احرونوت» لا ترى تفكيراً سائداً في إسرائيل الآن بشأن الحل يخرج عن اختيارين لا ثالث لهما : فأما الترحيل (النرانسفير) ، وأما اقامة سور ضخم محكم الاغلاق حول الأراضي المحتلة يعزلها كلياً عن العالم .

وفي رأينا أن مجتمعاً كالمجتمع الإسرائيلي لا يمكن أن يتغير أو يلين بغير كسر أساس وجوده وهو قانون التوسع أولاً حتى يصبح ممكناً الوصول إلى حل وسط .

وفي رأينا أن القوة الفلسطينية المتصاعدة هي القادرة إذا ما تعمق الدعم والإسناد لها على كسر وإلغاء المجال الحيوي الأساسي للكيان الإسرائيلي وهو التوسع والإستيطان .

إن استمرار وتعمّق الانتفاضة قادر على دفع الجيش والكيان الإسرائيلي نحو حرب استنزاف لا تنتهي ، وقد دُفعا إليها فعلاً ، وبالتالي الغاء استراتيجية التوسع ، ولا يكون أمام الكيان من خيار غير البحث في الصيغة الحقيقية للحل الوسط .

إن وزير الدفاع السابق اسحق رابين يرى «إن الانتفاضة قد أصبحت امتحاناً

للارادات» وهذا صحيح إلى أبعد الحدود ، ويناشد رابين جمهوره الإسرائيلي قائلاً : «إن مثل هذا الامتحان يتطلب المثابرة والصبر والإيمان بأننا على حق» .

هو امتحان ارادات فعلاً ، ومن يملك المثابرة والصبر والإيمان بحقه هو من يفرض ارادته ، هذه هي المسألة ، وهي رهاننا . أما بشأن صيغة الحل الوسط فلدينا نموذجان للتفكير بالحل الوسط ، الأول فلسطيني صاغه الأستاذ وليد الخالدي ، والثاني إسرائيلي صاغه الباحث إفي بلاسكوف ، والنموذجان يوضحان آفاق الحل الوسط المنشود :

يقول وليد الخالدي في بحث نشره مؤخرا في مجلة «Foreign Affairs» الأمريكية، وموجهاً حديثه للإدارة الأمريكية : «إن تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية يمكن أن تكون ذات أثر حاسم في حركة السياسة العربية ، والوجهة المقبلة لنظام الدول العربية السياسي كله ، فهذه التسوية يمكن أن تؤدي ، بما في ذلك من غرابة ظاهرة ، إلى تدعيم منطق الدولة ، وهذه النتيجة قد تؤول بدورها إلى نموذج بديل لما هو موجود» .

أما بلاسكوف فيستخلص نتيجة مهمة في كتابه المهم «الدولة الفلسطينية ـ فحص الخيارات» ترجمة د. أحمد العلمي ، جمعية الدراسات العربية ، القدس) ، يقول :

«إن الزمن لا يدور في صالح إسرائيل ، عليها أن تتفهم إن من مصلحتها أن تتخلص من هذا العبء بشرط أن تنظم الأمور لضمان أمنها ، أن هذا سوف يحتوي على ضمانات وتأكيدات من الولايات المتحدة أنها مستعدة للحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل على العالم العربي ككل» .

إذن يتفق الباحثان ، الفلسطيني والإسرائيلي ، إنه من غير الممكن أن يكون هناك حل وسط في صراع الشرق الأوسط دون أن تصنعه إرادة الولايات المتحدة الأمريكية ، فهل يتجه الواقع نحو ذلك ؟

بشكل عام نقول إنه لا شك إن واشنطن معنية أكثر من أي طرف آخر بتطورات الصراع في المنطقة ، لكننا نقول أيضاً أن واشنطن معنّية أكثر من أي طرف آخر بخنق انتفاضة ديسمبر ، ليس لأنها تشكل تهديداً حقيقياً للكيان الإسرائيلي ، فهذا الكيان في

نهاية الأمـر لا يشكل أكـثـر من جزء من الرؤية الأمريكية الشاملة للمنطقة . إن ما يهم واشـنـطن هو النظام الذي تمكنت من بنائه على مـدى الأربعين سنة الماضـيـة ، والآخـذ بالتـجلي الآن بعـد حرب الخليج . إذن فالسؤال الأساسي هو : هل يشكل الحل الوسط الفلسطيني ـ العـربي ـ الإسرائيلي ، خرقاً لهذا النظام أم جزءاً من سياقه العام ، هذه هي المسألة ، وتقـديرنا أن الاخـتـيار الثاني هو ما يجري تفصيله ، إذ أن استقرار المنطقة هو جـوهر تلك الرؤية الأمريكية وجوهر مصالحها الشاملة .

الفصل الثالث

تفكير جديد .. قول ما لا يقال

أهم ما يميز القضية الفلسطينية حيويتها الدائمة ، استمرارها الذي يتطلب دائماً التفكير بالحل ، أي نقلها من مستنقع الصراع الدائم إلى مستوى التفكير العملي . وقد حقق الفلسطينيون في الخمس عشرة سنة الأخيرة نقلة نوعية بتفكيرهم السياسي وبمعالجتهم لشأن المستقبل السياسي «للأرض المقدسة» التي هي محل نزاع دائم بين كل الكتل والقوى ، على مدى التاريخ ، كما في التاريخ المعاصر .

حين نشأ التفكير السياسي الفلسطيني المتصل بموضوعة التسوية أي الحل الوسط بين الفلسطينيين واليهود في فلسطين ، أي تقاسم الأرض والوجود ، شكّل مثل هذا التفكير اختراقاً لقيم «مقدسة» ، هدماً لثوابت لا يستهان بها لدى الفلسطيني العادي المشبع حتى الاستشهاد بفكرة التضحية من أجل أرض فلسطين المقدسة .

وقد وقف رجل وحيد ، منذ عام ١٩٧٣ حتى الآن ، يكثف في قراره حالة شعب، ضد طوباوية فلسطينية ، وضد استعلاء موروث ضد «يهود خيبر» . لقد وقف ياسر عرفات وحده ليدافع عن النقلة النوعية في الوعي الشعبي العام ، نقلة الحل الوسط ، أسّسها وقادها وشكّل لغتها وخطابها السياسي .

والآن يصل الوعي إلى مفصل جدّيد ، باختياره ودون ضغوط أو ارتهانات .

الآن يصل الوعي الفلسطيني إلى نقطة خطيرة ، لكونها تمّس المصالح كلها ، مصالح الشرق ومصالح الغرب .

فمنذ زمن قديم وإلى الآن ، يعرف الجميع أن أرض فلسطين ، هي نقطة التقاطع الوحيدة في العالم كله بين كافة القوى المسيطرة .

إن الشعوب التي تحيا في هذه المنطقة الاستراتيجية تتقبل يوماً بعد يوم الفكرة البسيطة ـ المعقدة ، بأن يكون لليهود دولة حرة مستقلة في منطقة الشرق الأوسط ، دون أن تكون مضطرة لحماية مفروضة من هذه القوة الدولية أو تلك ، ودون أن يكون وجود هذه الدولة الحي والحر والمستقل ، مدخلاً لصراع بين القوى العظمى ، بل يكون مدخلاً لاتفاق بين القوى العظمى ، كما يتمثل الآن في البحث الجاري بين القوى الدولية ، لصياغة التكوين السياسي لمنطقة الشرق الأوسط عبر فلسطين .

نقول بلا جدل كثير أن الفلسطينيين قد حققوا نقلتهم النوعية هذه ، وأن العرب

يتبعونهم لتحقيق ذلك ، فهل يحقق اليهود نقلتهم النوعية ؟

هذا هو السؤال .

السؤال هو : منذ مبادرة الرئيس المصري أنور السادات ، ومنذ معاهدة كمب ديفيد التي بذل الأميركيون الكثير من أجل انجازها ، ومنذ تراكم التقبل العربي لحقيقة الوجود اليهودي الكياني في فلسطين ، وذلك بفضل البراغماتية الفلسطينية المشهود لها . . هل صاغ اليهود حقيقة وجودهم العملي ؟ هل صاغوا حدود وجودهم السياسي بشكل مقبول ومتزن ومتوازن وقريب إلى التكوين السيكولوجي العام للمنطقة ؟

نحن نقول إن الوجود السياسي لليهود مقبول لنا ومرحب به . نقول : فلنضع حداً إذاً للخوف اليهودي الغيتوي ، ولنصغ بُنيةً سياسيةً للشعب اليهودي الشقيق ، حرّة ومقدامة وديمقراطية فعلاً ومستقلة ، دون أن تكون مستغلّة ودون أن تكون مستغلة ، دون أن تكون حاكمةً ودون أن تكون محكومةً ، أي دون أن تكون استيطانية واستعمارية ومحتلة وما يترتب على ذلك من استخدام فاشي للسلطة .

نقول : ليحقق اليهود دولتهم وذاتهم الحرة المستقلة في فلسطين . وأيضاً ، فليحقق الفلسطينيون دولتهم وذاتهم الحرة المستقلة في فلسطين .

هذه هي المعادلة . . بسيطة وواضحة ودون التباسات . نحن نعترف بهم ، وهم يعترفون بنا ، ولتصاغ الهياكل والبنى والتشريعات لكي يلغى الخوف كلياً بين الدولتين، ولتُفتح الأبواب كلها إمام انفتاح حقيقي بين الشعبين بعيداً عن كل إكراه وبعيداً عن الحروب التي أصبحت مفرغة (حرب لبنان ١٩٨٢ مثلاً ، أليست غير عبث أدى إلى الحلقة المفرغة التي تدور بها إسرائيل اليوم ؟!) .

الأفق :

لو صرفنا النظر عن لغة التعبئة وهو ما يجب أن نفعل ، نقول : نعم لسنا جبابرة بشكل مطلق كما أشار التراث العربي ، لكننا جبابرة بما فيه الكفاية لكي تستمر الحرب بكل أشكالها بين الفلسطينيين واليهود ، وليست الانتفاضة غير أحد الأشكال . ونقول

بوضوح أن السيكولوجيا الفلسطينية ـ العربية قادرة دوماً على انتاج أشكال جديدة من القتال ، أي أن فكرة القتال ثابتة في وعي كل فلسطيني طالما لم يتأسس كيانه واستقلاله وحرية فعله في اطار دولته .

وإن كان هناك أحد يعرف هذه السيكولوجيا ، ويعرف منطقة الشرق الأوسط ، فهم صانعو القرار السياسي في الغرب ، فكل الدوائر والمؤسسات في المجتمع الغربي تدرك حاجة العديد من الكيانات القائمة إلى أسس الوجود الحقيقي . والفلسطينيون كما أصبح معروفاً لا يميلون إلى بناء كيانهم على حساب كيانات أخرى .

الفلسطينيون يقولون : لنترك كل ما هو قائم قائماً ، ولينشأ إلى جانب هذه الكيانات القائمة كيان جديد يضم الأماني ونوازع التضحية والفداء الفلسطينيين .

انهيار الرهانات :

لأننا نريد الخروج من حالة التمترس القائمة بيننا وبين اليهود ، فإننا نجري مثل هذه المراجعة لمجموع الاستنادات والحجج والرهانات النظرية والسياسية التي تأسس ونما وتطور وعينا على أساسها .

وإذا أردنا أن نكون مخلصين لفكرة الخروج من التمترس والجمود الحالية فعلى الخصم أن يقيم مثل هذه المراجعة ، وأن يسقط من حسابه فعلاً الحجج والرهانات المثالية التي أسقطها الواقع .

وإذا كنا نقول في الماضي أن كل فلسطين لنا ؛ فقد كان الإسرائيليون يقولون أكثر من ذلك بكثير .

وإذا كان تفكيرنا المثالي السابق يقودنا إلى فكرة طرد اليهود من فلسطين ، فقد مارسوا هم فعلاً هذه الفكرة ، فطردونا من أرضنا وفرضوا استعماراً استيطانياً لا مثيل له تقريباً .

وإذا كنا نقول باستحالة التعايش ، هم عمقوا العداء بالممارسة اليومية .

وإذا كنا نقول بالخيار العسكري العربي لتحرير فلسطين ، هم مارسوا التوسع في

أكثر من دولة عربية واحتلوا مدناً وعواصم .

لكن السؤال هو : إلى أين انتهى كل ذلك ؟

إن هذا هو ما نعنيه حين نشير إلى انهيار الرهانات المثالية لدى الطرفين ، فلا نمارس بالتالي تكنيكاً أو تحايلاً أو ذراً للرماد في العيون ، بل أن هذا هو وعينا الجديد نقدمه للعالم ، فنملك الجرأة لكي نعلن أن رهاناتنا القديمة قد سقطت كما هي رهانات الخصم التي انهارت أيضاً ، لكنه يصّر على أن لا يرى ذلك .

فلسطين وإسرائيل :

في واقع الأمر أنه حين أُنشئت دولة إسرائيل كان قد رُسم لها أن تكون قناة السيطرة الغربية الرئيسية على منطقة الشرق الأوسط ، أو المنطقة العربية بالتحديد ، وقد هُيىء لهذه القناة كل الوسائل لتلعب هذا الدور على مدى أربعين عاماً ، لكن واقع الأمر يقول أيضاً أن شيئاً من هذه الأهداف لم يتحقق ، إذ تبينّ للغرب الآن ، والأوروبي منه بشكل خاص أن الأداة أصغر من حجم المهمة ، بل أن إسرائيل تتحول أو تحولت لدى البعض الأوروبي إلى عبء ، وإلى مشروع قليل الجدوى ، وأصبحت المهمة هي كيف يمكن للغرب أن يُبقي الدولة الإسرائيلية ، وبعيداً عن المهمات المثالية التي سقطت .

نقول : نعم ، وكما تصوّر الغرب في البدء ، أن فلسطين هي البوابة الوحيدة إلى المنطقة العربية (وأهم دليل على ذلك هو معاهدة كمب ديفيد مع مصر التي منعت العبور من مصر إلى المنطقة) .

إن فلسطين هي البوابة الوحيدة للغرب إلى المنطقة ، لكنها فلسطين التي تشكل جزءاً من النسيج العام للمنطقة ، وليست المعادية لها ، التي تحاول أن تقلب وعيها وتاريخها ومزاجها وحتى إلى اسرائيل الدولة ، فإن المدخل الوحيد لها للتعايش وإلى أن تصبح جزءاً من نسيج المنطقة كما كان اليهود على مدى تاريخهم ، هو فلسطين الدولة العربية .

إن ما نطرحه على الإسرائيليين هو مشروع العقل الواقعي ، مشروع التعايش ،

ولدينا الشجاعة لنعلن هدفنا بالتداخل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، بل لنقدم ، اليهود الإسرائيليين إلى الأمة العربية بالصورة التي يجب أن يُقدّموا بها ، بعيداً عن العداء والخوف والاحتلال ، وبعيداً عن الرهانات غير الواقعية المستندة في جانبها الثقافي إلى وعي توراتي ملتبس وغير صحي لكلا الشعبين .

فلسطين والولايات المتحدة الأمريكية :

في ظل الانقلاب الحاصل في ميزان القوى الدولي ، وما نشهده من تعديلات أساسية في الجغرافيا السياسية للعالم هل يبقى هناك قوة أو دولة أو طرف لا يسعى إلى التجاذب والتفاهم والانسجام مع الولايات المتحدة الأمريكية .

إن كل خطاب سياسي عكس ذلك ليس غير عبث ودولة فلسطين التي ستنشأ لا تسعى إلى العبث أبداً لأن مشروع قيامها بالأصل هو مشروع واقعي يقوم على التفاهم والوفاق والحل الوسط مع الخصم .

إن الولايات المتحدة الأمريكية بمشروعها الثقافي والحضاري تشكل مصدراً رئيسياً لبناء الأجيال في الكون كله ، بما في ذلك أجيال خصومها الذين يراجعون الآن كل قيمهم ومثالياتهم وخطابهم النظري ، فهل يعقل أن يعمد طرف سياسي في أي جزء من الكون أن يناصب هذا المصدر المهيمن العداء المطلق إلا بقدر مناصبة هذا المصدر العداء له ؟

لقد قيل في حكمتنا الشعبية أن الله لم يره أحد ، لكن الجميع عرفه بالعقل ، أي بالمنطق الواقعي المحدد .

إن ما نريد أن نقوله بوضوح أنه بما أن فلسطين الدولة هي المدخل الوحيد الثابت والمستقر إلى منطقة الشرق الأوسط فإن للولايات المتحدة الأمريكية القدرة لترى ذلك ، وتسقط بالتالي من حسابها رهاناتها المثالية ، وهي التي صنعت للعالم مدرسة براغماتية نموذجية .

فلسطين والأردن :

لعل من أهم ما يشير إلى الواقعية السياسية والمنطق العقلاني الذي يتمتع به الفلسطينيون وممثلهم منظمة التحرير الفلسطينية ، هو تلك العلاقة الصالحة للنشوء بين فلسطين والأردن . فلا نغالي إذا قلنا أن الأردن فلسطيني الميل والسكان والاقتصاد والثقافة والجغرافيا والتاريخ وإذا كان الفلسطينيون قد ناضلوا على مدى العقود السابقة لتصحيح ما اعتبروه خاطئاً في البنية السياسية العامة ، فإنهم يتجهون الآن للنظر في تشكيل علاقة قائمة على استقلال ذاتي للأردن وفلسطين ، يُنسج من خلالها شكلاً كونفدرالياً يجمع بين دولتي فلسطين والأردن ، وذلك انطلاقاً من احترام كل ما هو قائم والامتناع عن المس به .

إن الهيكلية السياسية المرشحة للنشوء والارتقاء بين فلسطين والأردن يمكن أن ينظر إليها من قبل مراكز صنع القرار السياسي الدولي ، على أنها يمكن أن تشكل نموذجاً لخريطة سياسية في المنطقة أكثر تماسكاً وديمومة ، فلا يظل الضعف البنيوي عامل تهديد يمكن أن يعصف بالكيانات السياسية القائمة . كما لا يشكل ذلك عامل قوة يمكن أن يهدد الكيانات المحيطة .

إن نسيجاً سياسياً يمكن أن يجمع بين ملكية دستورية وبين ديمقراطية ليبرالية نعتبر أن الشعبين الفلسطيني والأردني قد ارتقيا من حيث تكوينهما السياسي - الثقافي إلى درجتها ، إن نسيجاً كهذا يشكل بلا أدنى شك طريقاً جديداً وعملياً قد يخرج منطقة الشرق الأوسط من التهتك والضياع السياسي المنتشر فيها ، فضلاً عن الفردية المطلقة وديكتاتورية الأحزاب الفاقدة إلى كل أساس موضوعي لوجودها .

خريطة سياسية أكثر تماسكاً وديمومة :

كما هو معروف فإن الخريطة السياسية القائمة في المنطقة العربية قد قامت على أساس التفاهم البريطاني - الفرنسي في بدايات القرن الحالي ، وقد رسمت الخطوط بحيث يمكن التغلب على نقاط الضعف والقوة في هذه الخريطة ، وقد شغلت أرض فلسطين

في الخـريطة محوراً رئيسياً جرى على أساسه اقامة كيانات والغاء أخرى .

إن الرياح السياسية التي تعصف ببعض هذه الكيانات بين الحين والآخر (لبنان مثلاً) والاحسـاس بالتهديد والخوف العميقين لدى البعض الأخر (اسرائيل مثلاً آخر) ، يحتم في تقـديرنا اجـراء مـراجعة أكثر توازناً واتزاناً وموضوعية للخريطة السياسية القائمة .

وكما كـانـت فلسطين محور خـريطة بدايات القـرن ، فـهي سـتكون في تقـديرنا محور خريطة نهايات القرن .

إن الـتـفـكير الاستراتيـجي القـائم على النظر إلى ايجاد تسـوية للقـضـيـة الفلسطينيـة والصراع العـربي ـ الأسرائيلي ، لا بد له أن ينظر إلى هذه المسألة بكل العناية المطلوبة .

إن حل القـضـيـة الفلسطينية بإبراز الكيانية الفلسطينية إلى الوجود العملي ، وتشكيل نسـيج بينهـا وبين الكيـانيـة الأردنيـة ، وفـتح البـاب أمـام تعـايش وتقـارب مع الكيـان اليـهودي ، لا يمكن إلا أن ينتج نسجاً جديداً وأن كان هادئاً للبنية السياسية القائمة في المنطقـة ، هذه البنية المرشحة دائماً لانتاج حروب وصراعات لم يعد العالم يتقبلها .

الانتفاضة والحكومة الفلسطينية :

طرحت منظمـة التـحـرير الفلسطينية منذ زمن فكرة انشاء حكومة فلسطينية في المنفى تتـولى خـوض غمار المعـركـة السياسية الناشبة حول المستقبل السياسي لأرض فلسطين ، وكـسـعي لكسر الفـيتو الذي تواجه به منظمة التحرير في الغرب. ورغم أن مراكز صنع القـرار الدولي لم تلتـفت باعـتناء إلى مـثل هذه الفكرة ، وربما رهاناً على أن الانتـفـاضـة الفلسطينيـة التي خلقت مجالاً حـيـوياً لبـعث فكرة الحكومـة ، سرعان ما يتم اجهاضها واحـتـواؤها . لكن الانتـفـاضـة مستمرة ومتصاعدة ، بل أصبحت عصيّة على الكسر ، ولا بدّ بالتالي من التسليم بأهدافها .

من هنا تكتـسب فكرة الحكومـة من جـديد أهميـة اسـتـثنائية ، وهو ما يجدر بالغرب تشـجـيـعه ، فيبادر إلى الاعتراف بها حين تشكيلها ، فيساهم بذلك بكسر حلقة العنف الدمـوي ، ويضع منطقة الشرق الأوسط أمام مرحلة جديدة تقوم على استتباب أمن كل

الدول فيـهـا والاعتراف المتـبادل وحسن الجوار فينتهي العالم بذلك من احدى أزماته التي انتـهت إلى طريق مسدود بفعل العنف المتبادل الذي لم يعد ذو جدوى لأي من الأطراف الفاعلة .

الفصل الرابع

الديمقراطية في كونفدرالية «الأرض المقدسة»

يسـود اعـتبـار عـام لدى مـراكـز القـرار الإقليمي والدولي إن قيام دولة فلسطين قد يشكل انقـلاباً في بُنية سياسية ـ اقتصادية راسخة في منطقة الشرق الأوسط .

ويسـود اعـتبـار دولي واقليـمي إن قـيـام كـيـان فلسطين السياسي واكتسابه للشرعية الدوليـة قـد يشكل في ذاته إلغاءً لكيانات تشكلت وحازت شرعيتها الدولية منذ المتصف الأول للقـرن العشرين . والاعـتبـار نفـسه قد يرى أن الاستقلال الفلسطيني قد يشكل بذاته نقضاً لاستقلالات قائمة .

وفي الوقت نفسـه يسـود اعـتبـار ، وإن كـان باطنيـاً ، إن قـيام الكيان الفلسطيني بعاصمته القدس يشكل انتقاصاً لأدوار أو لحصص كيانات قائمة .

ولمجـمـوع هذه الاعـتبارات ، يحدث أن تلتقي ارادات متعارضة أو متناقضة شكلاً أو مـضـموناً عند نقطة تقاطع رئيسية تستند على ضرورة رفض قيام هذا الكيان العتيد !

فنسأل : هل مـثل هذه الاعـتـبـارات سليـمة فعلاً ، أم أنها بحاجة إلى اعادة فحص وتشخيص ؟

ولـكي ننقل المسألة كلهـا من دائرة النوايا إلى الواقع . كـذلك لكي ننقض مـا يُدّعى حـول قـدرتنا الفلسطينيـة على التلون ، أو على خلط الألوان سـعياً وراء مصالحنا الخاصة جـداً ، نريد أن نحـدّد فـيما يلي الإشارات أو النقاط التي يجب تحديدها بوضوح وصراحة غير مـعهودة في الخطاب السياسي السائد في منطقة الشرق الأوسط بكل تناقضاته :

أولاً : نحن نثق قـبل كل شيء بحـقـائق الواقع ، ولعل أولى هذه الحقائق إن كل ما هو قـائم في منطقـة الشرق الأوسط هو قائم فعلاً ، وغير قابل للنفي أو الالغاء ، وذلك بحكم معرفتنا أن الخرائط السياسية لا تتكون إلا على أساس معطيات تشكلها بنية عامة تثبـتت لميـزان قـوى دولي يشـمل عصراً كاملاً من العصور غير قابل للنقض إلا في حالة انقـلاب العصر نفسه وموازينه ومعطياته .

ثانياً : نقـول بلا التباس أننا نستطيع كفلسطينيين أن نرى أن مسارنا الذاتي ، فضلاً عن ميـزان القـوى الدولي الذي انتـجـتـه الحـربين العالميتين الأولى والثانية ، وفضلاً عن حـالة التنافس التي كـانت سائدة على المستوى الإقليمي ، وخصائص السيطرة والتحكم التي هي سـمـة كل العـصـور ، كانت لا تسمح لنا في ذلك الوقت ، بأن نشكّل كياننا

السياسي وتعبيرنا الذاتي عن وعينا وثقافتنا الخاصة ، مع أننا نعتبر في الوقت نفسه إن كثيراً ، بل معظم الكيانات السياسية التي تشكلت في ذلك الزمن ، وعلى رأسها الكيان الإسرائيلي لم تكن مهيئة لذلك من حيث تبلور عناصر الوحدة التي لابد منها لانتاج أو إعلان كيان سياسي .

لكننا نقول إن خطاباً سياسياً من هذا النوع قد مضى عليه عهود طويلة ، وإن الكيان الذي لم يكن مؤهلاً في زمن سابق قد أصبح مؤهلاً الآن أكثر من ذي قبل ، أو أنه أصبح مؤهلاً بالفعل لا بالقوة ، بحيث نستطيع أن نرى الآن أن الخريطة السياسية التي تشكلت على قاعدة التقاسم الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط قد استطاعت أن تنتج فعلاً ذاتيات متعددة تملك استقلالاتها ، فيمكننا أن نرى ذاتاً لبنانية ، وأخرى سورية ، وأخرى أردنية ، وأخرى إسرائيلية ، وحتى اماراتية . . الخ .

ونحن لا نرى في ذلك أي ضير أو انتقاص لأن ما يشغلنا فعلاً هو الواقع وليس الفكرة أو المثال أو الأيديولوجيا أو الحلم .

ثالثاً : نحن نرى أن التشكيل السياسي الذي بُني في اواخر الأربعينات في المساحة الجغرافية الشاملة لضفتي النهر المقدس (نهر الأردن) وحتى شواطىء البحر المتوسط المطلة على ميزان القوى الدولي في أوروبا ، كان تشكيلاً قريباً من منطق الواقع ، وذلك رغم كل المجافاة للمموس الواقع حينذاك ، بل نرى إن هذا التشكيل السياسي لم يكن يسمح ببنية ثالثة مضافة إلى البنيتين اللتين اقيمتا في ذلك العهد ، وذلك رغم اقرار الشرعية الدولية بإقامة هذه البنية الثالثة (قرار رقم ١٨١ للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧) .

رابعاً : لا نقول إن سكان هذه «الأرض المقدسة» (Holy Land) [ونستعمل هذا التعبير في مدلوله المسيحي وليس في مدلوله الصليبي] ، قد تواطئوا مع واقع قائم ، بل هم حاولوا التكيف والتعايش مع واقع مفروض تصعب مقاومته حينها مع إن مقاومته لم تمت أبداً . ونقول أيضاً أنه حتى حين جرى «تجديد» هذا الواقع الذي قام ، وذلك بإحالة قسم من «الأرض المقدسة» التي أوكلت إلى الكيان الأردني ، وإلى الدولة المصرية ، إحالتها إلى الكيان الإسرائيلي (٥ حزيران ١٩٦٧) ، فقد كرر هؤلاء

السكان، سكان «الأرض المقدسة» المحاولة مرة أخرى ، بأن جربوا التكيف والتعايش مع الكيان الجديد الذي توسع والحكم الجديد الذي امتد ، بل نقول ، **ولا ضير في أن** نقول ذلك لأنها دلالة على عمق كثيف في الإيمان بالحق المغيّب ، إنهم ـ السكان ـ قد استساغوا تحولاً في بنيتهم الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ وإن كان تحولا اغتصابياً ـ كي تنسجم مع البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية المتطورة في الكيان الإسرائيلي وقد استمر ذلك زمناً يزيد عن عشرين عاماً .

خامساً : نضيف أيضاً ، وبصراحة غير معهودة في الخطاب السياسي السائد في الشرق الأوسط ، إنهم ـ سكان «الأرض المقدسة» ـ قد بذلوا جهداً خارقاً ، رغم عسف ظاهر ، وذلك لكي يكونوا ـ هؤلاء السكان ـ جزءاً من الصيغ والبنى التي تمّ فرضها .

وهم لم يتركوا شكلا من أشكال الإنسجام مع هذا الواقع المفروض إلا ومارسوه علناً ، بدءاً من المشاركة في المؤسسات التشريعية وانتهاءً بالمشاركة في المؤسسات التنفيذية ، فضلاً عن الدوائر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

سادساً : ونقول أيضاً وبذات الصراحة غير المعهودة ، إن الجزء الآخر من هؤلاء السكان الذين جرى تهجيرهم إلى الصحراء العربية وإلى الكيانات العربية الأخرى ، رهاناً على امكانية استيعابهم وهضمهم في المحيط ، قد امتثلوا هم أيضاً لحالة الإلتحاق التي نشأت ، فبذلوا جهداً فردياً وجماعياً خارقاً فعلاً ليكونوا كويتيين أو لبنانيين أو عراقيين أو سوريين أو سعوديين . . الخ . وقد ناضلوا بشراسة غير عادية لينتسبوا انتساباً محكماً بهذه الكيانات ، فيحملوا جنسياتها ويكونوا مواطنين مخلصين لها ، بل نضيف أن نخبة هؤلاء الذين حملوا منذ شبابهم الأول ، تطلعات عليا ، قد تأهلوا ورغبوا وعملوا للاندماج في كيانية عربية قومية مفترضة ، فشكلوا نُخباً مثالية وأحزاباً هلامية طرحت مشروع وحدة قومية لأرض وكيانية تمّ تفتيتها على قاعدة انهيار امبراطورية إسلامية تركية ، لكنهم انخرطوا بحلم يطمح لاستعادة دولة عربية واحدة خرجت من الجزيرة العربية قبل ما يقرب من خمسة عشر قرناً ، فالتحقوا بالفكرة والمثال والنموذج كمحاولة للقفز عن غياب كيانية ذاتية خاصة .

سابعاً : في الوقت ذاته نرى أن الشتات الفلسطيني في الكون سعى فعلاً ومخلصاً ليكون الفلسطيني أمريكياً في الولايات المتحدة أو كنديا في كندا وبرازيلياً في البرازيل أو تشيلياً في تشيلي أو حتى نيجيرياً في نيجيريا ، لكننا نرى الآن أن جميع هؤلاء يعودون إلى فلسطينيتهم وكينونتهم الأولى أو إلى ذاتيتهم الخاصة مطالبين باستحقاقاتهم ، ولعل الأدلة على ذلك لا تحصى .

ثامناً : ودون أن يكون هناك وجه للمقارنة ، فقد كاد البولندي اليهودي أن يصبح اسرائيلياً ، وكذلك المصري اليهودي والمغربي والحبشي . وما نلاحظه في الواقع ونستطيع أن نعلنه أن هؤلاء جميعاً قد تحولوا إلى إسرائيليين فعلاً ، أي تمكنوا في مجموعهم من صياغة كينونة موحدة في دولة .

تاسعاً : لقد تعددت محاولات الإنسجام مع المنفى ، وقد انقرضت أجيال وهي تسعى لتحقق انسجاماتها المتفرقة ، لكن المنفى كله قد عاد إلى الفكرة ـ الوطن ، الفكرة ـ الكيان ، فكرة التعبير الحر والمستقل عن الذات في دولة .

عاشراً : وأدهى من كل ذلك ما نراه في هذه اللحظة ، فالإسرائيلي يعلن أنه لا يرغب بمواطنية هذا الفلسطيني ـ الإسرائيلي ، فيسعى لإلغاء مواطنيته وطرده من انسجاماته المديدة السابقة ، وحتى من تواطؤاته ، (رجال سياسة ومثقفين ونخب وطوائف تطرد الآن أو تعزل وتحاصر لتجبر على الخروج من الكيانية الإسرائيلية واحزابها ـ العمل ، حيروت ، مبام . . الخ) .

حادي عشر : إن كل هذه السنوات ، كل هذه الأجيال تندفع الآن لتنخرط في هجوم موحد ، كتلة وكيانية سياسية واحدة ، تندفع لتحمل وتحمي وتجسد رموزها ، أبو عمار ، فتح ، أبو جهاد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، العلم الفلسطيني ، القدس العاصمة ، الدولة الفلسطينية المستقلة .

ثاني عشر : انتفاضة ووهج ووحدة وموت وقتال ونفي واعتقال ، واستاذ جامعي في «برنستون» يحمل الراية ذاتها التي يحملها لاجىء في مخيم اليرموك أو جباليا أو الوحدات .

ثالث عشر : على كل هذا التراكم ، كل هذا التراث يجلس ياسر عرفات ، وتجلس

منظمـة التـحـرير الفلسطينيـة مـستمدين ديمومتهم وشرعيتهم ، ويتضح بلا أي ريب ، ورغم ضـخـامة الوسائل والأساليب المواجهة إنها إرادة عصيّة على الكسر . فماذا بعد ؟

ونعـود إلى السـؤال ـ الأسـاس : هل يشكل الفلسطينيـون كسراً للقـواعـد القـائمة ، تدميراً للخـريطة السياسية السائدة ، انقلاباً على أي من الكيانات الموجودة ؟

نقـول : إنهم يشكلون انسجاماً مع السائد ومع الخريطة ومع الواقع . كيف ؟

الاستقلال في المحيط :

قـبل الدخـول في الأسئلة ـ الأسـاس ، أو قبل الدخول في بنية الاستقلال الفلسطيني وماهيته ، يجدر القاء نظرة استكشافية على التشكيلات المحيطة بهذا الاستقلال : أفقها، تغيرات أدوارها ، احترازات بنيـوية فـيـها ، احتمالات الموت والحياة في داخلها ، نظرات في اعادة صياغتها أو صياغة جغرافيتها السياسية . . الخ .

وبدءاً لا بد من القـول إن كل تفكير بإحداث تغييرات في «جيوبوليتيك» المنطقة ليس إلا تفكيراً سـاقطاً من كل حـسـابات المنطق العـقـلاني . فهذه المنطقة لم تشكّلها موازين قـوى لكي تقلبـهـا الموازين ذاتها في مدى لا يزيد عن نصف قرن . فأولاً إن كل ما هو قـائم سـيبقى قائماً ، إذ المسألة ليست هنا ، أو ليست في مثل هذا التفكير الانقلابي غير العقلاني .

إن المسألة بالتحديد هي ، هل إن الفلسطينيين جزء مما هو قائم ؟

كـفلسطينيين نقـول : نحن جزء رئيسي مما هو قائم ، لسنا من خارجه ، ولسنا تطفلاً عليـه ، ولنا ما نقوله في اثبات هذا القول واثبات مصداقيته .

وأولاً لنستكشف المحيط :

١ ـ المشروع الصهيوني ومشروع الدولة اليهودية :

إن نقطة الانشـغـال الأسـاس في المحـيط هي اسرائيل ، وإسرائيل في أساس تكوينها مـشروع مـفـتـوح الجـوانـب ، لا مـشروع دولة ، مشروع تناولتـه العـديد من الأبحـاث

والنظريات والبرامج ، وهي نظرات سليمة في غالبها من حيث الرأي بالبعد التكويني للمشروع الصهيوني . ومنذ البدء عُرِّف هذا المشروع بكونه لا يتصل «بالأرض المقدسة» بقدر اتصاله بامتداداته وبماهيته كقناة للسيطرة الغربية .

وبصرف النظر عن موازين القوى الإقليمية لاعتقادنا بأنها موازين ورقية في نهاية الأمر ، أي أن قوة إسرائيل لا تتمثل أبداً بحجم قوتها العسكرية الضاربة ، بقدر تمثلها بعوامل وعناصر أخرى ليس مجال بحثها الآن .

نقول بصرف النظر عن ذلك ، فإننا نرى أن الواقع الحالي ، واللحظة التاريخية الراهنة قد برهنتا بما فيه الكفاية أن المشروع الصهيوني الممتد لم يعد مشروعاً ممتداً ، أي أنه يشهد الآن تغيراً فسيولوجيا ـ إن جاز التعبير ـ ، أي أنه يتحول الآن إلى دور جديد من أدواره ، وهو دور يتصل بمشروع الدولة المحددة الجوانب ، وليس مشروع نقطة الارتكاز المفتوحة على الجهات الأربع .

إن النتيجة الإجمالية لكل ما حدث على مدى يقرب من نصف قرن في هذه المنطقة ، هي إن محيط «الأرض المقدسة» ، وبصرف النظر عن الآلام والفظائع التي ارتكبت في هذه الأرض وبسكانها قد تمكن من تنفيذ العديد من أشكال الرفض والتحدي والحصر لامتدادات المشروع الصهيوني . وحدث فعلاً أن هُدمت وقامت العديد من أنماط الحكم في المنطقة كنتيجة ليس إلا لهذه التحديات التي أثارها المشروع الصهيوني بقيامه .

وفي النتيجة العامة كذلك أنه حتى لو لم تملك مصر مثلاً ، أو لا يملك العراق مثلاً (كنقطتي ارتكاز أساسيتين للجغرافيا السياسية للمنطقة) أدواراً موضوعية في محيطهما ، وهو افتراض جدلي لا أكثر ، فإن دورهما الذاتي قادر على منع امتدادات المشروع الصهيوني وقمع عبثيته .

ولا نغالي إن قلنا أنّ جوهر ما صنعته فترة حكم الرئيس أنور السادات لمصر ، إنها وضعت حداً لمشروع الامتداد وصنعت له حدوداً موثقة بمواثيق دولية يصعب اختراقها. لكن المشروع الصهيوني لم يستسلم حينذاك لمثل هذا التحول ، فبعد المعاهدة مع مصر (معاهدة كمب ديفيد) بذل المشروع الصهيوني جهداً فائقاً لتأكيد مشروعيته وصلاحية امتداده ، وذلك حين اجتاح لبنان في العام ١٩٨٢ .

وفي حالة الغزو هذه بالتحديد نعتبر أن المشروع الصهيوني قد وقف أمام الحائط ، حين أجبر على أن يحدد ماهيته واختياراته الاستراتيجية ، فإذا كان الهدف الأساسي للغزو حينذاك هو إبادة التعبير السياسي للشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية كما جاء على لسان قادته ، يكون قد اعترف بذلك بسقوط مشروع الامتداد والتوسع ، مشروع القناة . أما إذا كان الهدف الأساسي لهذا الغزو هو الامتداد والتوسع انسجاماً مع ماهيته ، فإن هذا الهدف قد تهاوى فعلاً بمجرد أن أقدم الإسرائيليون على قتل وكيلهم المحلي للتمدد ، الشيخ بشير الجميل الذي عجز عن نسج خيط واحد مشترك مع المشروع الصهيوني رغم كل اعتباراته واعتبارات حزبه النظرية في هذا الشأن .

إن رئيس وزراء إسرائيل الأسبق مناحيم بيغن يعدّ أباً أو أحد الآباء الشرعيين لمشروع الامتداد الصهيوني ، وبحسّه التاريخي ، كقائد تاريخي للمشروع ، أدرك المستحيل ، ووقف أمام الحائط ، فاختار أن يغيب ، أن يغيب عن مشروع الدولة اليهودية ، فهو أحد الأساسيين والمؤسسين للمشروع الأخر . غاب ليترك المسرح السياسي لرجالات الدولة اليهودية ، الدولة المنشّاة . ونرى أنه من الآن فصاعداً ، فإن الأدوار كلها لهؤلاء الرجال ، رجالات الدولة المنشّاة ، وذلك بعد أن سقطت الأيديولوجيا ، وسقط مشروع الامتداد .

ومن هنا بالضبط يجيء التأهيل وحتى الترحيب باليهود ودولتهم في «الأرض المقدسة» ، لأن كل ما يصيغ ويشكّل مشروع الدولة اليهودية ، من حجم تسليح ، أو مساحة أرض ، أو تقاسم سيادة ، أو شراكة في سيادة يدخل في سياق التفاصيل الصغيرة ، وليس في سياق الخيارات الاستراتيجية للمنطقة .

إننا نعتقد أن المشروع الصهيوني التوسعي الاستيطاني العتيد قد مات ، أما الدولة الإسرائيلية اليهودية «النقيّة العنصر» فلا خير أو ضرر معها ، بل مرحب بها ، كما كان مرحب دائماً بحضور اليهود في هذه البلاد كلها ، سواء أكان حضوراً مختصراً «بحارة اليهود» التي كانت قائمة في أي مدينة من المدن العربية ، أو حضور منبسط على هيئة دولة مستقلة أو «حارة» مستقلة .

ثم . . ماذا في محيط الاستقلال الفلسطيني ؟

٢ ـ سوريا الطبيعية وثباتها السياسي :

الذي لا شك فيه أن قيام دولة فلسطين يشكّل تغيراً نوعياً لابد أن يفعل فعله ويترك تأثيراته في سوريا الطبيعية ككل (سوريا ، لبنان ، الأردن ، فلسطين) . ونرى أنه سيكون لمثل هذا التغير قدرة فائقة على تثبيت ركائز الخريطة السياسية القائمة والمقرّة ، حيث سيصنع توازناً في هذه المنطقة يكون مردوده أن يمنع الاختراقات أو محاولات الاختراق والإلحاق والضم والهيمنة التي تنشب الأن ، أو نشبت على مدى العقود الماضية في جسد هذه الخريطة ، وذلك لاعتبارات جيوبوليتيكية من جهة ، ولاعتبارات ثقافية وتراثية وبنيوية من جهة أخرى .

إن قيام دولة فلسطين التي تعتبر على الصعيد الجيوبوليتيكي الخالص خط الدفاع الأمامي للدولة المصرية ، وذلك في ظل كل الظروف وعلى مر العصور [راجع كتاب الدكتور جمال حمدان : «عبقرية المكان ـ دراسة في شخصية مصر» وكتاب «ديكتاتورية الجغرافيا» للكاتب] ، سوف يصنع بالضرورة وفوراً تحالفاً بنيوياً عضوياً بينها وبين مصر يقطع كلياً الطريق على مجمل الأوهام الهوجاء التي تطفو بين منطقة وأخرى على سطح هذه المنطقة ، وبالذات حين تنفكّ عرى العلاقة الجغرافية المصرية ـ الفلسطينية .

ومن جهة أخرى فإن قيام دولة فلسطين بمدلولاتها الدينية والثقافية ، وبكونها تقاطعاً موضوعياً للثقافات في كل العصور ، يضع للحدود القائمة بين الكيانات في سوريا الطبيعية أصولاً وثوابت يصعب اختراقها مهما كان الشعار أو الاطار الذي تختفي وراءه .

إن هذا بذاته يشكل أهمية قصوى لعملية صنع القرار على المستوى الدولي ، وذلك لأنه يجسّر المنطقة المذكورة تجسيراً صلباً وثابتاً بعيداً عن الرخاوة أو حالة الاهتراء المنتشرة الآن ، والتي عكست نفسها مباشرة على عملية صنع القرار الدولي ، بحيث بتنا نرى توجيهاً دولياً لحالة الرخاوة والاهتراء السائدة يعطب قبل أن يجف حبره ، إلى

الدرجة التي نلحظ فيها الآن بالتحديد انخراطاً دولياً في أطماع حمقاء قصيرة النظر تمكنت فعلاً من جر ميزان القوى الدولي إلى مستنقعات ضحلة تجوسها طوائف منقرضة لكنها مختزنة بخبث يعجز العلم المعاصر عن استيعابه .

إن ما جرى ويجري في كل من الخليج وفي سوريا الطبيعية ليس غير مؤشر لحالة الضياع التي يمكن أن ينخرط فيها القرار الدولي بدون إرادته أو بدون إدراك منه لخصوصية الحالة التي نحاول تشخيصها .

٣ ـ ثوابت الاستقطاب :

على مدى التاريخ فإن مصر والعراق (النيل والرافدين) قد كونتا قطبي الرحى في هذه المنطقة ، وعلى مدى التاريخ أيضاً وحتى اللحظة الراهنة جرى تجريب «اللعب» بهذه الحقيقة التاريخية ، لكن ثبت دائماً وكما يثبت الآن أن ذلك كله عبث ليس إلا . (ونقول بوضوح إن على معاهد البحث الغربية التي تصنع مسوّغات القرار أن تعيد النظر بمقولاتها وبمنهج التفكير الخاص بمنطقة الشرق الأوسط) وها نحن نرى الآن تشكلات وأن بطيئة تتم رويداً رويداً بين مراكز الاستقطاب والتحريك ، بحيث يعاد تجليس المنطقة على قواعدها المنطقية والموضوعية ، وليس على العبث التجريبي الذي تمّ تجريبه بمشاريع مخلفات الطوائف المنقرضة . ونقول إنه إذا كان الكيان الفلسطيني صمام أمان لاستقرار منطقة بلاد الشام (سوريا الطبيعية) ، وهو كذلك بالفعل فإن هذين القطبين (مصر والعراق) صماما أمان المنطقة بأسرها ، وبمعنى آخر فإن استقرار وفعالية القرار الدولي رهن باستقرار هذه المراكز الثلاث في المنطقة (مصر ، فلسطين ، العراق) ثم نعود إلى السؤال ـ الأساس .

٤ ـ ديمقراطية في كونفدرالية «الأرض المقدسة» :

إذا كنا قد أثبتنا فيما سبق ، إن المعاكسة الدولية والإقليمية لحقائق الواقع الجيوبوليتيكي في الشرق الأوسط ، كما تجلّت في مصادرة قرار الشرعية الدولية المستندة

بالضرورة إلى حقائق الواقع ، بانشاء دولة فلسطين العربية في «الأرض المقدسة» (القرار ١٨١ للجمعية العامة للأمم المتحدة) . . إن هذه المعاكسة والمصادرة قد انتهت فعلاً إلى طريق مسدود كما يبدو واضحاً في المأزق البنيوي الذي تعيشه المنطقة الآن .

إذا كنا قد أثبتنا ذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه عشيّة انجاز الاستقلال الفلسطيني هو : كيف يرى الفلسطينيون هيكلية استقلالهم ، أو كيف ينظرون إلى البنية السياسية والإدارية التي سيكون عليها استقلالهم ؟

نريد أن نؤكد تكراراً إن دورنا على المسرح ليس الغاء لأدوار الآخرين ، وليس انتقاصاً منها ، بل مكمل لها ومتكامل معها ، وذلك حتى يصبح التحكم في مفاصل المنطقة تحكماً متماشياً مع المنطق والعقل .

وليس في بالنا الآن البحث في الصيغة التفصيلية (الدستورية والقانونية والإدارية) لمشروع هذه الهيكلية ، بل هو تفكير بصوت عال في السياقات العامة لهذه الهيكلية .

إن ما نراه ونعترف به هو إن الدولة الإسرائيلية قد تمكنت فعلاً من بناء هيكلية ديمقراطية على الصعيد الذاتي ، لكن الذي أصبح ملموساً الآن ـ وهو ما تقرّ به معاهد البحث الإسرائيلية نفسها ـ إن هذه الهيكلية قد باتت معرضة للاهتراء بحكم الفشل الكلي في حل المعضلات العضوية التي تواجهها هذه الهيكلية على صعيد الوجود كجزء من منطقة الشرق الأوسط .

إن التدقيق في الخريطة السياسية والحزبية لإسرائيل سيلاحظ على الفور فرقاً هائلاً بين حالة سياسية كانت تحكمها فروقات أساسية بين برامج وطرق عمل احزابها (حزب العمل الإسرائيلي في الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات) وبين اختلاطات وتداخلات نظرية وسياسية غريبة بين مختلف القوى السياسية التي تقف على خشبة المسرح السياسي في اسرائيل الآن . وفي حالة الاختلاط هذه تصبح الديمقراطية عبئاً وعقبة وليس ميزة أو تطورا . إن هذا كله لا يعود إلا للعجز الكلي والشامل في اسرائيل للتعامل مع واقع حي وملموس ، لا مع طوباوية وببغاوية ايديولوجية تجاوز كل واقع .

وبنفس المنظار يمكننا أن نرى حالة الركاكة التي تتحكم في مجمل أنماط الحكم

السائدة في المنطقة ، هذه الأنماط التي عجزت فعلاً عن أن تنتج نظمها (Systems) القادرة على خلق حالة الاستمرارية والتطور الفعلي .

إننا نعتقد أن السبب الجوهري لمثل هذا العجز هو الغياب الكلي للديمقراطية السياسية في أنماط الحكم العربية ، ثم التدهور المتصاعد للديمقراطية الإسرائيلية ، وإن السبب الجوهري لكل ذلك هو الفشل أو الرفض والتعنت اللاعقلاني في البحث عن حل حقيقي وعادل لوجود وحضور الكيانية الفلسطينية في الخريطة السياسية القائمة في الشرق الأوسط .

وإننا نعتقد أيضاً أن البنية الاجتماعية الإسرائيلية قادرة على انتاج نمط ديمقراطية متطور . وإننا نعتقد أن البنية الاجتماعية المتكاملة والموحدة في مصر قادرة فعلاً على انتاج نمط ديمقراطي متطور في بنيتها ، لكن كلا البنيتين تفقان الآن وبوضوح شديد أمام الطريق المسدود فيما يتصل بذلك . كما نستطيع أن نقيس على ذلك وضع المنطقة ككل وحتى حدود المغرب العربي .

الأزمة إذن تتمثل في عدم حل أزمة الصراع الشرق أوسطي ، أي عدم حل القضية الفلسطينية ، هذه القضية التي كانت تمثل دوماً وعلى مدى العقود الأربعة الماضية «قميص عثمان ، وحتى للنظام الإسرائيلي ، وقد تحولت الآن إلى أزمة عضوية وإلى عجز ، وإلى اقفال الطريق أمام توفر أي تطور ديمقراطي حقيقي ، وبالتالي اقفال الطريق أمام توفر أي حالة انسجام أو تكامل واستقرار واستمرارية في عموم المنطقة .

نقول أن مصدر الحل لأزمة الحكم في منطقة الشرق الأوسط ككل ، والتخلص بالتالي من المفاجآت والانقلابات غير العقلانية (إيران مثلاً التي رفعت في بداية انقلابها الديني ـ السياسي شعار تحرير القدس) ، هو القضية الفلسطينية .

ونقول أنه إذا اعتمدنا هذه القاعدة في تقييم الوضع الراهن في المنطقة ، فكيف يمكن النظر إلى طبيعة وماهية الهيكلية السياسية التي ستكون عليها الدولة الفلسطينية القادمة ؟

لا يحتاج السؤال إلى اجابة ، فطالما إن الطريق الوحيد لحل أزمة الحكم في المنطقة هو القضية الفلسطينية ، فبالضرورة أن نمط الحكم في هذه الدولة الفلسطينية هو النمط

الديمقراطي الحر والمنفتح والعلماني المشرع الأبواب أمام أشكال التطور برمتها .

وبنفس الوقت نقول إن الديمقراطية السياسية بحاجة دائماً إلى بنية قادرة على انتاجها .

وفي سياق هذه الصورة العامة نقول إن التداخل العضوي الذي تشكل على مدى الأربعين عاماً الماضية بين الكتلتين البشريتين في فلسطين والأردن ، ومجموع عناصر التكامل القائمة بينهما . إن المدى الذي قطعه التشكيل الاجتماعي الفلسطيني ـ الأردني في التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي والغنى المتميز للشعبين من جهة حجم الكادر والنخبة المثقفة ، وعمق التجربة العامة ، وتجذّر وحدة نموذجية بين قطاعات الشعبين . .

إن ذلك كله ومضافاً إليه ثبات هيكلية الدولة في الأردن والنضج النسبي لمؤسساتها، وتوفر عنصر الاستمرارية الحائزة على قدر من الاقناع لبنية الدولة ـ الأساس ، فضلاً عن الحاجة الموضوعية للأردن ككيان لكي يبني تكاملاً فعلياً ووحدة عادلة مع الشعب الفلسطيني .

إن ذلك كله يفتح المدى واسعاً في تقديرنا لتفكير عملي في صيغة وحدة بين هاتين الكتلتين البشريتين المتكاملتين تبقي على ما هو قائم من مؤسسات وأطر وهيكلية ، وتضيف إليها خيار الشعب الفلسطيني الأساس القائم على حقه في بناء استقلاله ودولته وكيانه الذي هو قائم فعلاً على أرض الواقع .

الفصل الخامس

الـــــذروة

بين الثاني من اغسطس (آب) ١٩٩٠ وإلى الآن ، ولمدى مفتوح ، عشنا وعاشت المنطقة أزمة شاملة لم تشهد من قبل مثل حجمها ونوعيتها وأسرارها واحتمالاتها .

بين الثاني من اغسطس (آب) ١٩٩٠ وإلى الآن ، ولمدى مفتوح ، تجلت معطيات جديدة بصرف النظر عن طبيعتها ، وسقطت ثوابت ، (وهل تسقط الثوابت ؟ نعم تسقط ! إذ حتى المطلق نسبي) وسقطت قوى ومناهج فكر ، كما سقط الاطلاق في الأيديولوجيا .

بين هذين التاريخين افتخرنا بذروة الصعود ، حلم الصعود الذي أكل عمرنا ، وحدث أيضاً أن انحزنا ، كما انحاز الكثير منا ضد أنفسنا ، وبعضنا أنفرد بذاتنا ليجلدها .

وفي أي حالة ، كان ما حدث ذروة ، وفي الذروة فقط يصلبّ عود الفرد والشعب (ولنلاحظ في السياق أن تعريف كلمة الشعب أنه جمع أفراد ، ولكل فرد كونه الخاص، ولا يمكن أن يتطابق كونان ، مع استثناء الصفقة أو الاتفاق وهما جذر الحل الوسط وأبعد عن التطابق) كما تصلبّ تعبيرات الفرد والشعب ، من الحزب إلى الدولة إلى الأمة ، إلى القدرة الإنسانية ذاتها .

ونعتقد جازمين أن ما حدث هولٌ بذاته ، إنه خلاصة حلم تشكل منذ غزو هولاكو لبغداد واستباحتها أو استباحة الحلم العربي ، وهو حلم استفحل فينا وأبدع تجليات عديدة وتكاد لا تحصى .

ونعتقد جازمين ـ ودون انتقاص أي قدر من احترامنا لذواتنا ـ أن ما جرى بين التاريخين هو أروع هذه التجليات إبداعاً ، مع صرف النظر الكلي عن المجريات أو الذين يتسلقون السطح البائس .

وأقول : إن لم نر هول ما حدث فكأننا حصاة في واد . ومنذ حلم الرسول محمد العظيم ﷺ يستقر في السيكولوجيا العربية وعي الضرورة المطلقة ووعي الضرورة النسبية .

وبعد ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ وصل صوت ، كنا قد هجسناه في سنوات عبرت ، وكنا قد مسسنا الضرورة المطلقة وأحسسنا مفاعيلها .

أحدهم سأل : هل تأكل دولة دولة ؟

قلت : هل يأكل السمك السمك ؛ وحاشا لله أن تأكل الولايات المتحدة الاتحاد السوفياتي ، أو هل تأكل الكون وحرب النجوم لم تزل في بدئها ؟ ومن بسمارك إلى غاريبالري ، وقد ازدردت انجلترا ويلز ، ولم تزل ايرلندة عالقة في حلقها ، ولكل حق طيف لون ، هي ماهية الحياة .

إن ما حدث بعد ٢ أغسطس (آب) ليس أزمة بقدر ما هو تعبير عن أزمة عضوية ساحقة ، أزمة عامة استشرت ووصلت حد التعفن وعمت المنطقة كلها ، وهي أزمة تركت المنطقة بدون أي أفق أو تطلع .

وجاء يوم ٢ اغسطس (آب) ليكشف ويعرّي عمق هذه الأزمة العامة . ثم جاءت مبادرات لتدخل الأصبع في عمق جرح الأزمة العميق ، ثم لتحدد للأزمة سمات وحدود ، وذلك بعد ان استشرست القوى وحكم الانحطاط الشامل والسدنة من المثقفين والأكاديميين وصبْية الصحافة وتلاميذ الأجهزة ، لانجاز مهمة التغييب المطلق لمثل تلك السمات والحدود ، والأوْلى طبعا تغييب أفق الحل .

ولنكن واضحين ونقول : إن حركة التحرر الوطني العربية ، أو لنقل القوى والأحزاب والتشكيلات السياسية العربية بمختلف مكوناتها ، من الإسلام السياسي إلى المسيحية السياسية ومن التشكيلات الماركسية ، إلى التنظيمات القومية ، التي امتطت حلم وعي قديم ، ثم ما بين كل ذلك من تلوثات ، يسار اليسار ويمين اليمين وادعاء الاعتدال والمراوحة . . كل هذه الخريطة الشاملة ، قد وقفت عاجزة كلياً عن تشخيص الأزمة العامة أو تحديد سماتها أو وضعها في سياق افق ما . . بل نعتبر أن الحركة

السياسية العربية قد أوصد بابها منذ حرب حزيران ١٩٦٧ ، إذ كان الفرد ـ البطل القومي يحملها على عارضيه ، ولما هزمته الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ، تحللت تلك الحركة ، ولم يحدث أن انبعثت أو تحركت إلا إذا سعت حركة المقاومة الفلسطينية لتحملها فوق كتفها الطري ، وتملأ فراغ دور البطل القومي ، فتحاول أن تحمي ذاتها أولاً ، وكان يحدث هذا كلما تواجهت المقاومة الفلسطينية مع حكم الدوائر المقفلة .

ونقول : منذ ١٩٦٧ والحركة السياسية العربية تدور حول نفسها كالرحى ، ونكرر دون حاجة لانحياز أنه لولا ما كانت ولم تزل تؤديه الحركة الوطنية الفلسطينية ، والتي عانت ولم تزل من حروب وانعزالات متلونة . . وذلك بحكم عامل موضوعي أساساً هو جوهرية القضية الفلسطينية وحجم مصداقيتها ، وتأثيرها الفعلي في الضمير العربي والدولي ، الفردي والجمعي . . لولا هذه الحركة لتحولت المنطقة ، وأخشى إنها في طريقها لذلك ، إلى تكيّة من تكايا العهد العثماني أو ما شابهها من التكايا المعاصرة .

* * *

وفجأة ينفجر ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ ، ويتلوه على الفور انفجار ١٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ ، وتتلو المبادرات التي تحاكم المنطق السائد من داخله ، وبلا شطط ، إلا شطط هذا المنطق السائد ، وإذا بالمنطقة كلها تشرئبّ متحفزة تبحث عن مستقبل لأجيالها .

وبعد أن كان السياسيون والخبراء والإعلاميون قد كرهوا وملّوا كل الحديث والخطاب السياسي ، بل غادروه إلى مهنٍ أخرى ، بتنا فجأة نرى امرأة عجوز أو رجل ما ، يشكل خطاباً سياسياً خاصاً به ، ويدلو بدلوه في المعترك السياسي ، ويفسر الظواهر والغموض فيها ، كما ينشط خلايا ذهنه بعد أن غطته رمال كثيفة .

لم حدث ذلك ؟

* هل لأن الغالبية العظمى من المواطنين العرب تعاني ظلماً ساحقاً امتد عهوداً ، ولا يبدو أن التغلب عليه ممكناً ؟

* هل لأن الثروة العربية تهدر بشكل مقزز ، ويتساوى الجميع في ذلك ؟

* هل لأن المواطنية العربية قد منعت من الانتماء إلى أي مشروع قومي ، فانكفأت لذات قطرية ضيقة ، ثم لذات طائفية أكثر ضيقاً بكثير ، فلم يبق للذات القومية غير خطاب سياسي فاحش وممارسة سياسية أكثر فحشاً ؟

* هل لأن فلسطين تركت لفلسطين كما سبق أن تركت في الأربعينات ؟

وفي السياق ذاته أورد الإشارة التالية التي قد لا تشكّل واقعة علمية محددة لكونها شفوية وغير موثقة ، لكنني أوردها للدلالة التي تحملها حول المناخ العام السائد في

المنطقة قبل ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ :

حدث أن جمعتنا جلسة شارك فيها عدد من المثقفين الذين يلعبون دوراً سياسياً بشكل أو بآخر ، فلسطينيين وعرب ، وكنا خرجنا من بيروت ، وكان شقّ «فتح» موشكاً ، والوضع في لبنان والمنطقة محور النقاش . . وفجأة طرح رأي عقد ألسنتنا ، كان صاحبه أكاديمي معروف ، مستشار لدى رئيس الجمهورية ، والرجل قومي ، أي مسؤول بحزب قومي .

اعتبر المستشار إن التحالف الماروني ـ اليهودي في لبنان يشكل فتحاً جديداً في الصراع القائم ، وإن هذا التحالف وحده الكفيل باخراج جميع الأطراف من المأزق .

أضاف المستشار بلا أي مواربة وسط أفواه فاغره :

«حان الوقت لوضع حد للهيمنة الإسلامية السّنية في هذه المنطقة ، هذا هو زمن التحالف الماروني ـ المسيحي . . اليهودي» وران الصمت .

إذن ، هل هو وقت الصمت ؟

وبعد نسأل ماذا حدث يوم ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ ؟ هل كان إشارة لبلوغ السيل الزبى ؟

ونعود إلى الأسئلة :

هل بتنا على اقتناع أن حلم النبي محمد ﷺ الذي سبق أن تحقق ، حلم الدولة العربية المهيمنة، ونحن في يدنا البحار والتاريخ (وهي ليست كلمة عابرة) والثروة وقلب العالم وفلسطين، قلب الايديولوجيا الكونية فسرت الحياة وفكرة الخلق وإبداع النشوء البشري وروعة التطلع الإنساني ، فلسطين التي تقاتل، لم تزل تقاتل ، لتكون.

هذا الحلم ، هل بتنا على اقتناع أنه مستحيل وعبث طوباوي ، ولنحدد خرائطنا إذن، ولنحدد قيمنا .

واحدهم قال ما يلي :

«ولقد حاول صلاح الدين حاكم مصر ، بمصر وحدها ، أن يتحدى الصليبيين مرتين ، فانهزم في المرتين ، الأولى عام ١١٧١ والثانية عام ١١٧٣ ، وهزمه أقل ملوك الصليبيين شأناً حاكم امارة مونتريال الصليبية ، وقد أدرك صلاح الدين أسباب الهزيمة

فـأدرك أسبـاب النصر ، فظل يجهـز للنصر أسبـابه أربعـة عشر سنة ، انطلق أولاً إلى دمـشق، وهناك هزم الملك الصالح بالقرب من حماة يوم ١٣ نيسان (ابريل) ١١٨٧ وصـفّى قـلاع الحشاشين الطائفية المتناثرة في سوريا وإعادها إلى الوحدة ، بعد هذا وليس قـبله ، اسـتطاع أن يتـحـدى الصليبيين في معركة حطين بجيش شاركت فيه مصر وقاده حـاكـمـهـا صـلاح الدين ، وليس بجيش مصري ولو كان بقيادة صلاح الدين ، فحرر القدس يوم ٢ اكتوبر ١١٨٧» إذن ، هـل هو وقت الصـمت ؟ هل الوقت مـبكر بعـد لاجراء المراجعة ؟ ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ ، يـوم بـلـوغ السـيل الزبى ، فـهل تتم المراجعة الشاملة ؟

اندثار الأيديولوجيا :

لعلّ أبدع ما في الإنسان باطنيته ، ويعتقد «مورو» إن «حقيقة الإنسان هي أولاً ما يخبئه» ، ونـعـتـقـد أن الـبـاطـنـيـة والاخـفـاء قـد ولدا من رحم الأيديولوجـيـا ، وكل أيديولوجـيـا هي إبداعـية الاخفاء ، أو إبداعية التمظهر بكيانية معينة ، والتحقق بكيانية مناقـضـة للأولى ، وهذا هو سر الأيديولوجيا الحصين .

ونعـتـقـد أيضـاً إن الإسـلام وحـده ـ كأيديولوجـيا ـ قد خطا بالوعي الإنساني خطوة بارزة إلى الأمـام ، حين أبدع الكيانيتين معاً : التمظهر والتحقق .

لكنه عـاد للتـحلل في باطنيـة مـغرقة بعد «الفتنة الكبرى» وامتداداتها الفظيعة التي لم تزل تحكمنا حـتى هذه اللحظة ولمدى مفتوح .

إن أبرز مـا أفـرزته «الفتنة الكبرى» هو شل وحدة المفهوم في الإسلام ، وحدة المفهوم التي لا يجوز أن تخترق في أي حـال ، لأن وحـدة المفهوم تعادل وحدة السلطة ، وغياب وحـدة المفهوم يعني على الفور تغييب نهائي لحضور السلطة .

* اندريه مورو مبـدع ومناضل ومطل على أفق القـرن القادم ووزير ثقافة عهد الكبرياء الفرنسي المقاوم للصلف الأمريكي ، عهد ديغول .

اليهودية تمظهر مشخّص مختزن بقتم الإنسان وأنانيته المطلقة الساعية دائماً لإلغاء الآخر ، تمظهر مختزن بحقد لا يبطنه وهو سر هزيمتها المطلقة .

أما المسيحية فكلها تمظهر ، وهو السبب الرئيسي لعدم تمكن يسوع من انجاز مشروعه الثقافي ـ السياسي ، ونعتقد أن البراغماتية الأميركية المعاصرة تشكل خلاصة لهذا التمظهر المسيحي وتحقيقاً له . كما أن انجاز التوافق واحتمالية الحل الوسط وامكانية التعايش بين النقائض ، بما يلخص كله بفكرة الديمقراطية والوعي الليبرالي ، هي كلها نتاج هذا التمظهر اليسوعي الذي اختزن الثقافة المتوسطية التي كانت سائدة ، ثم اتجه نحو الشاطىء الغربي للمتوسط ، ونجح رغم موت يسوع التراجيدي .

ونعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك تناقض بين ارثوذوكسية شرقية ارتدت طقوس البنية ، موقعاً ومناخاً وأنسنه ، وانتجت مركزية والقدس والناصرة،كما انتجت مركزية الاسكندرية وتعاليم القديس أو غسطين ، والموصل مركز امتدادي ، وبين كاثوليكية استولدت بروتستانية لها بنية اجتماعية خاصة صنعها التطلع إلى التطور ووعي الخلاص من سلطة الاقطاع والدخول في عصر جديد ، عصر المجتمع المصنع ، إذ يعاد تصنيع البنية كلها الآن ، بل يعاد تصنيع العقل البشري ، وكان قد بدأ صناعة ذاتٍ في فرنسا، قاسية ، تواكبها صناعة انتظام في انجلترا لتحقيق نفس الهدف ، ثم ترث أمريكا هذه الذوات لتصنع ذاتها الكلية أو النظام العالمي الجديد .

أما المسيحية المندثرة كاشور وكلدان وقبط فلا تجد غير التمسح بالمركز الكاثوليكي والتبعية الشاقة ، ورغم خصوصية ووطنية الأرثوذوكسية إلا أن غياب بطرسبرغ الطويل قد ألغى امكانيات التطور فيها .

أما الإسلام فشيَعْ ، وشيعّه بسبب انتساباته المطلقة انتجت وعياً حقيقياً بضرورة التعددية الفكرية في شيع الإسلام باطنية بطنت الغيتو فيها ، فمنعت المواطنية ، أما الانتماء لأمة فلا يشغلها مطلقاً ، لكنها تتواءم هنا أو هناك مع ظروف تعتبرها طوارىء، لأن الجوهري بالنسبة لها أن تحكم ذاتها بذاتها ولذاتها ، مع اخضاع الذوات الأخرى أو تدميرها إن لزم الأمر ، والتواءم في الباطنية بتلوناتها المختلفة هو الوجه الآخر لباطنية مطلقة تضمر مواجهة قائمة دائماً ، بالفعل أو بالقوة مع المحمدية الخالصة

التي ناضلت فعلا لبناء مواطنية حقيقية ومشروع أمة تعبيرها الدولة القومية .

من هنا يكون الرسول محمد ﷺ قد خَلُصَ في سياق التطور الإنساني إلى الحاجة المطلقة للإنسان إلى الوحدة والتبلور في اطار كلي (الأيديولوجيا) وحاجة الذات إلى الذوات ، فمسّ بذلك عصب الديمقراطية الأصيل : ومن أدرك هذا الجوهر فيمن خلفوه ، أي من مسّ عصب المشروع حقق مشروع محمد الإنسان وبنى الدولة العالمية في حدود ما كان ممكناً . ومن هنا انتصر معاوية كحكمة ذائبة في رقائق السلطة الذهبية، وبنت الباطنية جبال دموع لا تعرف الحزن ، فالحزن صنو الانجاز والفعل .

وكانت السنية قد غادرت الصحراء إلى البحر ، إلى بلاد الشام ، لادراكها عوامل الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) القاطعة ، فغادرت البحر إلى ما بعد البحر ، إلى العوامل الطافية ، وانجزت مشروعها ، ثم أقفلت الدائرة .

لكن السعي لتجليّ الانجاز المحمدي العظيم مرة ثانية قد استمر ، من محمد عبده ورفاعة الطهطاوي إلى «حماس» و «التكفير والهجرة» و «جبهة الانقاذ» ، دون أن يعي أي منهم أن الدائرة مقفلة أصلاً ، فالايديولوجيا ، كل أيديولوجيا ، كزهرة تزهر مرة واحدة في العمر .

وها هي الباطنية الناحبة قد حققت ذاتها أخيراً ، وقبل عقد ونيف في سلطة ، كوارثه لا مبراطورية الفرس ، فسقطت في اليم .

واقف لاستدراك ، إنني لا أكتب هنا لحسّ ثأري أو لعامل صراعي أو لمفاضلة لون بلون . . إنني أقول فقط إن دائرة الأيديولوجيا قد اقفلت ، كل ايديولوجيا قد اقفلت إلى الأبد، لقد إندثر الوعي الأيديولوجي، ولم يعد ملبياً لحاجة استقطاب عامة الناس.

ويروي اندريه مالرو في «المذكرات المضادة» (Antimemoires) إن حاخام طهران اليهودي سأله مرة: هل صحيح إن للشيوعية «كتاب» مثل التوراة والإنجيل والقرآن ؟

ونسأل كم هي علامات الاستفهام التي يحملها هذا الحاخام في داخله ؟ فالمعقول أن يسأل المتفرج عن مسار اللعب لا أن يسأل اللاعب ، هذا يظهر اختلاطاً وتعدد التباسات .

«رأس المال» كتاب ، هي الشمولية ترتدي ثوباً جديداً مطرزاً بحلم قديم جميل

يلخصه لفظ عزيز مستحيل هو : العدل ، العدل بين بني البشر ، وهو الاستحالة المطلقة لكنها الممكنة أيضاً ، الممكنة بنسبيتها ، أن تجاوزنا الشمولي إلى النسبي ، إن وظفنا قدرات الآخرين دون أن نستخدم بفحش بعيد عن التوازن .

هذه هي بساطة المعادلة التي توصل إليها الوعي الإنساني : توازن البنى والقوى والعلاقات وميزان الوسطية الممكنة .

وليس صحيحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية أو الغرب قد هزمت الاتحاد السوفياتي أو الشرق الأوروبي المتحالف مع العالم الثالث . ليس صحيحاً أن النظام والفكر الرأسمالي قد دحر النظام والفكر الاشتراكي .

إن وضع الأشياء في اطار هذا المنطق النمطي الدعائي الدوغماني يستهدف اهانة عقل الإنسان ، وبالتالي استمرار اعتقاله ورهنه لمسوّغات بائسة .

لقد هزمت الاشتراكية ذاتها ، هزمت فكرة الحلم الشيوعي المخلصة الساعية لالغاء التطور الطبيعي للبنية الإنسانية ، وتجاوز فكرة الدولة = الحكم إلى فكرة العدل المطلق والمساواة الكلية ، هزمت بسبب اطلاقيتها أولاً وبكونها أقرب إلى المشروع الثقافي منها إلى المشروع السياسي، واضطرارها بالتالي للنكوص نحو دوغمائية مقفلة أساسها إلغاء حرية الفرد أو حتى الغاءه وأبرزت هذه التجربة بكل حال إنه لم يعد مجدياً بالمرة أن يسعى أحد أو كيان أو اطار أو كتلة ليقدم الإجابات القاطعة المطلقة والمتصلة بشأن الحياة والموت ، وأصلاً المرء يُعنى بشأن يومه وبجدواه في الحياة .

وبكل حال ليس أمراً مهيباً أبداً أن تنقشع الماركسية أو تطبيقاتها في أقل من قرن ، هو تعلق بالوهم الآزلي قد انقشع ، وعاد الإنسان الآن ليبني حلمه انطلاقاً من واقع حي ومن واقع الحلم معاً .

ونعود لنقول أن دائرة الأيديولوجيا قد اقفلت إلى الأبد ، اقفلت دائرة القداسة ، لتصبح شأناً ذاتياً لا أكثر ، فالوعي هو تنوع الفعل والحياة ، هو قفل المطلق ، الوعي هو الإيجابية المطلقة .

وبعد ، أين نحن في الدائرة الجديدة ، دائرة أقفلت ودائرة تأتي ، فتلك هي الحياة، وأقول نحن ، أي الذين نحيا في جغرافية محددة ، في بنية ثقافية متقاربة ، في شراكة

ما ، فبعض ما يجمعني بالتونسي قد يجمعني أكثر باللبناني ، وأحياناً أجده أقل ما يجمعني بالغزاوي ، الذي قد يجد ذاته بالقاهرة أكثر من القدس ، والبصري والزبيري قد يجد ذاته شرقاً ، كما علاقة الطرابلسي بالحمصي أو العكاوي ، ذلك كله ، وامتدادات أخرى عديدة ، يبدو أنه لم يعد ممكناً صوغها جميعاً في بوتقة واحدة ، لنعترف أن دائرة الشمول قد أقفلت ، وإذن ، فإن الدائرة القومية ، أو دولة الأمة الواحدة الموحدة ، قد أقفلت أيضاً . والمشكلة أو جوهر الأزمة التي تعيشها منطقتنا إنها لا تريد أن تعترف بهذه الحقيقة ، مع أنه لا مخرج إلا بالاقرار بهذه الحقيقة .

ونقول إن ٥ حزيران ١٩٦٧ كان الإشارة الأولى لانهيار سلسلة نظم وهياكل وبُنى واستطرادات تراكمت دون أن تتشكل ، وكان جذرها جميعاً حلم قديم انهار قديماً ويطمح لتجديد سؤدده العربي .

يبنى كل حزب حول فكرة تشكل نواة أو هي نقطة الارتكاز الأساسي لتشكيل العمل العام ، وإذا ما انهارت الفكرة يتحلل الحزب رويداً رويداً إلى أن يعلن الغاء وجوده ، والفكرة هي أُسّ النظام الفكري ، ثم التنظيمي والسياسي ، فإن ما وقفت الفكرة أمام الحائط المصمت يكون الأجدر بهياكلها ونظمها العملية أن تعلن موتها ، والآن نرى ونحن في لحظة الدهشة المطلقة ، مدى انهيار الفكرة الإشتراكية ومدى انهيار نظمها وهياكلها .

في عصر كوني يهيمن فيه البون الهائل الاتساع بين إبداعية شاملة لا تبدأ بالاختراع المطرد والتكنولوجيا المستعرة ، ولا تنتهي بتصنيع الفن وإبادة ايديولوجية الحب واشاعة تشيؤ الفرد ، وبين لهاث يدور ويطحن في دائرة الاكتفاء المكتظة بالفساد الشامل الكلي .

في عصر كوني تلتقط فيه الرأسمالية أسلحة خصمها التاريخي المندحر ، فتبني هي اشتراكية ناضجة وذلك استجابة لفكرة العدالة النسبية ، وتشكلها كجزء من سياق بُنيتها ، وتلغي كل الذوات الخاصة ، وتنحل أو تتأكسد قيم القومية والأمة ، ويكون الكون أمة ، بل تنظر القوة المهيمنة بعين نافذة لاحتمالية الخروج من دائرة الكوكب الأرضي الذي تمّ أسرة ، إلى احلال السطوع في الكواكب الأخرى .

ونرى أنه في سياق يجرف الكون يصعب على العقل أن يكون بائساً فيرتد إلى وراءه

لعلّه يتعزّى ، وما التعزية إلا عرف لكن الموت وقع .

وليس صحيحاً أن الإنسان يقدس المطلق ، إن كل إنسان يسعى ويناضل لتفعيل النسبي فيه وتحقيقه ، لأن النسبي هو الحياة ، النسبي ، هو أن يكون الفرد فعلاً .

والأكيد أنها فترة انتقال بين عصر وعصر ، أو لنقل إنها فترة انتقال بين مدى زمني استغرق عمر الإنسان وكانت سمته الأولى تطويع ذاتيته في كينونة جمعية تستلهم الأسطورة أو الاعجاز الخيالي أو الاطلاق الميتافيزيكي (والأدب الغربي انجز الخيال ثم أبدعته السينما) ، ثم مدى زمني آخر لا يستلهم غير المحسوس والفعل وإقدام التطور، وأسُّ ذلك كله انجاز الذات المنفصلة عن الجمع ، ولا نقول المستقلة عنه ، إذ كل ذات كون ، والكون ليس أكثر من محصلة الفعل الجمعي للذوات المنفصلة .

نرى إذن أن مؤشر الحياة الراهنة يشير إلى أن القادم يرى أن لا ضرورة مطلقاً لذات جمعية ، ولا ضرورة مطلقاً لبُنية تنظيمية تعبرّ عن ذات جمعية .

إن الفرد هو الحياة كما كان دائماً ، وحصيلة فعل الأفراد يشكل المنتوج العام ، وكم أخشى أن تسير الحياة في هذه المنطقة ، في بلادنا بمثل هذا الاتجاه دون أن يعي الفرد خصائصه ، ولا من مؤشر راهناً أنه يعي خصائصه ، وبالتالي يعمّ العجز المطلق ، ويعم اندثار الحضور ، فنسقط بتبعية مذلة ، بعبودية متجددة ، تعني وجودنا أو تراكمات أفرادنا الفاعلين .

أكثر ما أخشاه أن لا نعقل الضرورات ، والحياة هي كذلك ، ولعل أبدع الضرورات هي الدولة الصارمة التي تبدع كل الحدود بدون قسر ظاهر ، حدود الفرد والمجتمع والاحتمالات ، حدود الإنسان والكون ، وحدود الذات رالذات . تمنع الاقتناص ، تمنع كل اغتصاب بما فيها اغتصابها ، فلا يفكر فرد أو أفراد أي مجموعة أو حزب باغتصاب الدولة ، كما لا تفكر الدولة باغتصاب فرد أو جمع أفراد . تسنّ الدولة قوانينها ، أعرافها ، مثلها النسبية ، إذ لا وجود لمثل مطلقة . . وتسير الحياة ، يبني الفرد مجتمعاً ويبني المجتمع فرداً .

وحين نقول باندثار الأيديولوجيا في المسار البشري ، نعني أن الماركسية (المادية التاريخية والمادية الجدلية) كانت هي السعي الأخير ، الأخير فعلاً لتلوين حلم الفقراء

بحرية الحياة الآن ، لا الحرية المستحيلة فقط ، ويصبح واضحاً في الذهن أنه لا يأتي إلا ما أفعله وإلا ما انفعل وينفعل معي . . . وقد كان صموئيل بيكيت هو الرد الأمثل على كل هذا السعي .

ومـاركس أبدع بأن علق الفـرد بيـوتوبيـا حلم يمكن أن يتحقق في الحياة . وهنا تماماً يكمن سر هزيمـتـه : ربط الفـرد باليـوثوبيـا والفرد صار يعي حاجته ، وحاجته تقع في النسـبي وليس في الإطلاق ، وكـانت التـجربة الإيرانية ، كما التجربة البلشفية ، كأحلى تعـبيرات السـقـوط المفجع للبوثوبيا . . . الفرد يريد خبزاً لا حلماً ممتزجاً بموت حالم .

إذن نـرى أن السـمـة الأولى لمرحلة الانتـقـال التي تعـيش هي هزيمـة اليـوثوبيـا . . انتـصـار الأني والحـالي والمحـدد والمعاش مع كل رفعة القيم والمثل والأقانيم الآنية والحالية والمحـددة ، وكل مـا ينشأ يعـدّ تطوير للذات ودفـعها باتجاه تصليب بنيتها ، وفي الوقت نفـسه فإن حصيلة التطور البشري يعدّ تراث للذات تستمد منه قدرتها الخاصة على اذكاء التقدم .

لسنا آلهة الأولب ، والوحـدانيـة لا أكـثر من مسرى في السياق البشري . . الوحدانية لا أكـثـر من مسرى في السـيـاق البشري . . الوحـدانيـة مـذهب مـبـدع في صياغة بنية السلطة، ابدعـتـهـا بنيـة مجتمع تتطلب هذه الحدة في القسر ، لكي تفككه أولاً ، وذلك لاسـتـحـالة انجـاز وحدته إلا بابداع سلطة الفرد ـ البني ، سلطة لينين الفرد ، وفحش ستالين بفرديته المفهومة .

ولـنـقـل أن الـعـظيم محمـد ﷺ كـان أرقى بما لا يقـاس ، رغم اخـتـلافـات الزمـان والـتـجـوهر والوعي والمكان ، من مجمل تلك الفـرديات المفـرغـة التي انـتـجـهـا العصر الحـديث ، وحلمنا هو نحن ، وآهٍ من خـشية متردده ، آهٍ من فحشى الذات الأمريكية ، وآهٍ من حلم قـومي وصل متأخراً عهوداً طويلة .

هل نجنح للسلم .. وهل يجنحوا :

نعـتـقـد أنه بعـد الانهيـار الكوني الشـامل الذي أصبح واقـعـاً ملمـوساً فإن الأجدر

والأجـدى أن يواكب ذلك كله مراجعة شاملة بالمقاييس نفسها أو ما يقاربها للبنية الكلية للوعي العـربي التي تأسـست في الفـاتح من هذا القرن ، حيث تم الانتقال من ضرورة الخلافـة (الشـمـوليـة الدينيـة) إلى ضرورة الدولة القومية المعاصرة (شمولية العنصر) التي واكـبت ضرورات العصر ونتـائجـه المنطقـية وذلك بالسعي لاعادة انتاج القومية الأوروبية وهو مـا يعـدّ انجـازاً بذاته ، أمـا الأممية الماركـسـية فقد بقيت محاصرة في جذرها المعزولة منذ نشأتها عام ١٩١٩ عـلى يـد الحـزب الـشـيـوعـي الفلسطيني الذي كُلف من قـبل «الكومنترن» بتأسـيس بنية حركية شيوعية في الشرق العربي .

لـكـن جـوهر الأزمـة الذي دمـرّ الروح في هذه المنطقـة هو أن هذه الأطراف الثـلاثة (القـومـيـون والدينيـون والأمميـون) قـد غـيّبت وعـيـهـا وبالتالي الوعي الجمعي ، وذلك بـإصرارهـا الأنـاني الـفـظ عـلى الغـاء العناصر والشروط الموضـوعـيـة التي لابد أن تحكم امكانيـة انتـاجـها الفكري والسياسي والتنظيمي ، كذلك باصرارها الأناني الفظ على الغاء الآخـر وقـطـع الـطريق كليـاً على كل تعـايش وعلى أي حل وسط ، وهو الذي مـا يزال يشكل جـوهر بنيتـهـا الفكرية والسـيـاسـيـة والتنظيـمـيـة حتى هذه اللحظة ورغم كل المتغيرات .

أنهم يشكلون وجـوه ثلاث لعـملة واحـدة أن جـاز التـعـبير ، وجوه نتاج وعي واحد كلي ولا يدرك قـيـمة التسامح لدى يسوع (عليه السلام) ومحمد ﷺ أو لدى الديمقراطية المعاصرة .

إنهـم نتـاج نطفـة واحـدة ، ولكي تتـحـول النطفـة وتكون لابد أن تتـوفـر لها شروط تصنعـهـا ، أي لابد أن يكون التطور الاجـتماعي / الاقـتـصـادي / السـيـاسي في هذه البـلاد ، بما يشـمل ذلك درجـة التـصنيع وفـرز طبقة برجوازية حقيقية ، والانفتاح الكلي على المفـاهيم الحـديثة للتجربة الإنسانية ، وشطب الأظلاف المتسوسة للبداوة (وهي التي يجري الافـتـخـار بها حتى هذه اللحظة) ، ووضع توازن فـعلي بين الدين والدنيا أو بين الـديـني والعلماني ، والفـصل بين الدين وبين حـركـة الحـيـاة ، واعـلاء شأن الذات بما يضـمن حـريتـهـا في اخـتيار علاقتها مع كل من الميتافيزيك ومع الحياة . . . وهذه كلها تعـدّ أثمن وأعظم ما انتجته البرجوازية الأوروبية . .

إن هذا كله وغيره الكثير كـان غائبا بالمطلق ، والمؤسف المأساوي أنه لم يزل غائباً .

ثم لنسأل اسئلة أكثر تحديداً ، مع أن يسعى الآخر لاحترام اجتهادنا :

● على أي قـاعـدة نريد أن نبني دولة دينيـة أو خـلافـة إسلامية تتبع الوصايا التي لا يتبعها أحد الآن لأنه أعجز عن اتباعها ، وخاصة أن المسألة كلها قد انتهكت ، وبنفس الوقت ليس هناك مـا يمنع الفكر الديني عن خلق تجـديداته ومـعاصرته ، لكن ليس من العـقـلانيـة بشيء هذا الاكـتـفـاء الذاتي ورمي كل نتـاجـات المسيرة البشرية خلف الظهر بحـجـة العودة إلى الأصول ، فلكل عهد أصوله وقوانينه ؟!

ونسأل :

● على أي أسـاس نريد الاسـتئناس بالعصر ومـفـاهيـمـه بينما غايتنا كلها فضلاً عن برنامجنا وأسـاليب عـملنا ومنهـجنا هو اسـتـجلاء ماضٍ سحيق أقيمت فيه بنية قومية في ظلال الدين أو في حمايته ، ثم نستجديه الأن تكرار نفسه في عصر لا يشابهه بشيء .

ونسأل :

● إن الحلم الأممي ، هو حلم إنسـاني حـقيقي ، بالضبط كما الأحلام الأخرى ، أو أنهـا جـمـيـعـاً تـشكل تنويعـات لحلم واحـد ، هو حلم العـدالة والتكافـؤ واذكـاء الروح وانعـاش الجـسد الإنساني الذي صرعه حلمه بالتحرر ، لكنه أيضاً أو أولاً حلم المثقف، ولم يحدث أبداً أن اختلط بالحـركة الحقيقية للحياة ، وحتى أنها لم تسايره إلا في لحظات اختناق محدودة جـداً اجـازت لفـلاديمير ايليـتش لينين أن يشـيـد امبراطوريتـه ، فكرر مـاوتسي تونغ العـمليـة بأشكال غير مـتمايزة كثيراً بينما نفذ هوشي مينه التوجيهات وحاول غـيـفـارا فـقـتل . . أمـا خالد بكداش وجورج حاوي واميل توما (له الرحمة) ، والأدب كـفيل بانقاذ أميل حبيبي والمدّ في عمره ، أما عزيز محمد ويعقوب زيادين وميشيل كامل وبشير البرغـوثي وعلي بعـتـه ، والفـشل القاسي لعبدالخالق محجوب الذي كان يمكن أن يكون انـتـصـاراً ولو مـؤقـتـاً ، أي انتصار ولو مؤقت لو أن موسكو كانت في وعيها ، ثم عـربي عـواد وسليمان النجـاب ونايف حـواتمة المتـشـبث ومحمـد سـيد أحمد ولطفي الخولي وأبو ليلى والحـزب الشـيـوعي التـونسي والجـزائري والسـعـودي ، وعـبـد اللطيف الدعيج وأحمد الربعي في الكويت والكل ، جميـعـهـم ، سـلام عليهم . سلام لهم. إذن سقطت

الفكرة وسقط المشروع .

قد لا أكون متطرفاً (والوقت لا يسمح بالتطرف) إن قلت إن شتى المفاهيم والمقولات والاجتهادات والرؤى ، وشتى الأطر والتجمعات والأحلاف التي كانت قائمة قد غرقت في بحر الخليج ، وسوف تغرق إلى الأبد في بحر تسوية الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك بدءاً من القطب الآخر سابقاً في ميزان القوى الدولي إلى أسلوبية التجدد المظهري في الأيديولوجية الدينية بتنوعاتها ، ولعل الغرق يشمل فيما يشمل نظرية سايكس ـ بيكو ، تلك النظرية فوق الواقعية التي تحققت بحذافيرها وتجلت لمدة مئة عام ، بل كانت البرنامج الوحيد الذي انتصر في كل مواجهة، البرنامج الوحيد على مدى القرن كله الذي ازاح من طريقه كل المعوقات والحواجز وانجز بنية متكاملة ، انجز الكيانات والدول وحدد مساراتها والتزمت جميعها بذلك بما يشمل الدولة العبرية في فلسطين . لكن ، لكل بنية أجل أو دورة حياة ، والمحدودية هي جوهر الأشياء والإنسان .

وما يظهر من سمات التحرك الجديد الآن إن وعي السلطة الكونية ، وعي الأمبراطورية قد اختلف أو أنه في سياقه للاختلاف والتغير . كيف ؟

إن مثل هذا الوعي الكوني الجديد قد استند في سلطته وبشكل أساسي إلى وراثته لمصادر السلطة السابقة عليه ، والتي لا تختلف كثيراً عنه من حيث البنية والمصادر والتوجهات ، لكنه أدرك فيما أدرك أن وحشية الهجوم القديم قد استنفذت أهدافها ، وذلك لا يعني أبداً إن يصيبه الهرم أو يضيّع ما ورثه ، بل لا يتعدى الأمر اجراء تحسين ما أو تجميل معين لبنية ثابتة ومشروع مستمر .

من هنا مثلاً فإنه يعاد النظر الآن في عقل الإدارة الأميركية بدور وبنية وتعبير وشكل إدارة الدولة العبرية في فلسطين ، كما يعاد النظر في الوقت ذاته بدور وبنية وتعبير وشكل إدارة الدولة ـ العائلة في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في الخليج والجزيرة .

فإن كانت الدولة العبرية في السابق هراوة في يد الرأسمال القديم ، البريطاني الفرنسي ، فهو دور الغي عام ١٩٥٦ على يد الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور ، لكن استخدام دور الهراوة قد استمر ما يقرب من أربعين عاماً شكلت في جوهرها زمن

استغراق الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع والهجوم في مواجهة امبراطورية أخرى لها تعبيرها المستقل ، إلى أن تحقق النصر لواشنطن وليس صدفة بالطبع أن يتجلى هذا النصر في الخليج .

إن الذي تحقق هو انتصار الرؤيا الأميركية ، انتصار البراغماتية الأميركية الفاعلة حيث لا تشكل الدولة العبرية أكثر من «برغي» كما امارات الخليج .

وهذه نتيجة بارزة في السياق ، فهل نملك التعاطي معها بعقل مفتوح فعلاً ، عقل لا يدّعي انفتاحاً .

الكل بـ «الفلقة» كما يقال ، ليس الفلسطينيون وحدهم هذه المرة ، فإن كان الوعي حاضراً فيتأهل الجميع للتكيف مع المعطيات وإن غاب الوعي أكلت السياط الجميع .

نقف الآن تماماً على باب هذه المعادلة ، الكل بما في ذلك اليهود ودولتهم ، وربما في المستقبل القريب الجاليات اليهودية في نيويورك والغرب كله ، كأن يستبيح «كهانا» أو اتباعه أسطورة بداوة ظالمة ومظلومة فيكون شأنه شأن أمير خليجي يستطرد في عزٍ ليس له ، البنية ذاتها وأن اختلفت تعبيراتها .

إذن فإن برنامج سايكس ـ بيكو العتيد قد حان أجله ، ولذا ينظر إلى الأمر بشمولية معينة وأكثر اتساعاً ، خاصة بعد السقوط المريع لكل أشكال الأيديولوجيا .

وسيتجه اليهود بعد الآن لبناء الدولة ـ الحارة ، حارة اليهود المقيمة والقائمة في كل مدننا وفي كل المدن من وارسو إلى جربه في تونس أو في نابلس أو بغداد .

هي دولة تتجه لتستغرق أو تغرق في المحيط ، فإن استغرقت فقد تلاشت ، وهو ما يقتل ارئيل شارون أو استظرافات الترانسفر ، وكأنّ حدود الأشياء مستباحة وهي ليست كذلك أبداً .

في سياق كهذا هل نجنح للسلم ، وهل يجنحون هم ؟ ونقول :

حين أكدت وجودية سارتر وكامو وكيركفارد على ذاتية الفرد العالية والفاعلة كان في وعيها أن ذلك طموح يمكن الوصول إليه ، لكن ليس آنياً . وبالنسبة ذاتها يمكن سحب الأمر على المشروع الاشتراكي الكوني ، لكن البعض قد صدّق الوعي بالحلم وحوّله في وعيه إلى واقع .

إنه حلم الإنسان بالعدل ، ومن هنا تبقى ضرورة الشعر كما ضرورة المادية التاريخية والديالكتيكية . . لذا نقول إن المسألة تكمن بالاختيار بقدر ما تكمن في معرفة كنه النهر الجاري ومساره ومصبّه ، فنهر الحياة لا يقف أبداً .

المسألة تكمن في : كيف نتعايش مع الانتقال الهائل الذي نعيشه الآن ، كيف لا نخسر كثيراً ، كيف نربح شيئاً لأولادنا ، وكيف نكون في المعادلة الجديدة .

الفصل السادس

أقصى البراغماتية الفلسطينية

في ظل تراجع الدوغما السياسية وانحسار أفق النمط لا يملأ الفراغ غير السعي للاجتهاد أو لتفتح الذهن على مسار الحياة . ولنقل أولاً أن الحركة السياسية الفلسطينية رغم سلبياتها أو في سياقها ، قد شكلت مدرسة تفكير هاجسها الأساسي تحقق الهدف، بصرف النظر عن المعطيات والاستعداد لدفع الثمن .

وخالد الحسن «أبو السعيد» سعى دائماً ليكون مهماز هذا الوعي أو منظر هذه المدرسة ، وقد نجح غالباً في أن يوصل هذه المدرسة إلى نتائجها المنطقية أو إلى أقصى النتائج .

الآن وفي ظل احساس كلي بفقدان الثوابت ، وبشمولية انقلاب كوني في الوعي ، يطرح «أبو السعيد» رؤية المنهج الجديدة في سياق الانقلاب ، فينقلنا بذلك من استمزاج الغرق والسقوط فيه إلى تحفيز السعي للوصول إلى شاطىء يقُينا الغرق .

في «الأهرام» ١١/٣/١٩٩٢ ، ص ١٥ ، صاغ «أبو السعيد» بنية متكاملة ، بصرف النظر عن حجم الاختلاف أو الاتفاق ، جوهرها هو كيفية ادماج هذا النسيج الإسرائيلي ـ اليهودي في النسيج الفلسطيني ـ الأردني ـ الشرق أوسطي .

وقد تناول المسألة كلها من ثلاث زوايا لكي تشكل رؤيته المتكاملة لحل المعضلة :

١ ـ منهج التفكير بالمعضلة .

٢ ـ طبيعتها وآليتها .

٣ ـ نموذجية الحل الدائم أو المستقر .

ويتجه الكاتب أولاً لتشكيل منهجه أو للدعوة إلى تأطير نظري مختلف للمدرسة الفلسطينية رغم استناده الثابت إلى المنهج العملي لهذه المدرسة ، فيدعو إلى الأخذ بالاعتبار مجمل التحولات الجديدة ، ثم السعي إلى تثبيت فهم محدد للعدالة عبر صون مصالح كل أطراف الاختلاف . . ويحدد شرطاً مطلقاً هو أن يتم ذلك ، وبشكل مسبق «بتفكير ذاتي» و «بمعزل عن أي تدخل خارجي يؤثر لمصلحته على التمثيل النوعي والكلي المطلوب لهذه العدالة» .

في ظل هذا المبدأ يحدد الكاتب ثلاث شروط يجب الاتفاق عليها لكي يتم الدخول المشترك إلى منهج الحل ، ثم إلى الحل ، هي :

١ ـ السعي لايجاد قواسم المصالح المشتركة وهو ما فرضته متطلبات الحقبة الجديدة القائمة بتطوراتها القادمة .

٢ ـ نبذ الصراعات العقائدية والشوفينية العنصرية .

٣ ـ تفتيت المعضلة حتى يمكن الوصول إلى حلها .

وإذا كان البندان أو الشرطان الأولان لا يحملان جديداً أو لم يعد يثيران خلافاً واسعاً لأنهما شرطان ضروريان لحل أي خلاف ، فإن الشرط الثالث الذي ينحْته ويشكلّه «أبو السعيد» ليجيء متوافقاً مع حجم التعقيد والتشابك الذي تتميز به القضية الفلسطينية ، يمكن أن يثير خلافاً وتعارضاً كبيرين ، بل يمكن أن يعتبره البعض شططاً أو شكلاً من التحايل على تعقيد المشكلة أو حتى الهروب من مواجهته ، بل يمكن أن يعتبر نوعاً من الاسترضاء المسبق للخصم بهدف جرّه إلى جوهر الحل أو إلى الحل النهائي للمشكلة وهو «اتحاد كونفيدرالي على النمط السويسري» .

تفتيت الكلّية :

يرى الكاتب أنه علينا أن نعي أولاً «ما إذا كانت العقبة تكمن في طبيعة المشكلة أو في الوسيلة المطلوب اتباعها لحلها ، أو في كليهما ، لنعرف كيف نحدث التغيير المطلوب الموصل إلى الحلول العادلة» . ويفصّل «أبو السعيد» منهجه قائلاً : «عندما نصل إلى النقطة التي يستوعب عندها كافة الأطراف الايجاءات المتصلة بطبيعية المشكلة وأسلوب حلها ، علينا ، إما أن نغيّر الطبيعة غير القابلة لحل المشكلة لتصبح قابلة للحل ، أو أن نبحث عن آلية بديلة للآلية التي تعطل أو تعيق حل المشكلة ، أو كليهما (الطبيعة والآلية)» .

ثم يعطي الكاتب مثالاً عملياً لمنهجه بتطبيقه على «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كنموذج» من حيث كونها «ذات طبيعة جماهيرية جماعية متماسكة» لدى طرفي الصراع ، والخطوة الأولى والأساس في ذلك أن نجري تغييراً جوهرياً في طبيعة المشكلة ، مما يؤدي بالضرورة إلى تغيير جوهري في آلية الحل ، كيف ؟

إن الحل يكمن في تقدير «أبو السعيد» بأن «نحول مشكلة اللاجئين من مشكلة جماعية إلى مشكلة أفراد ، لأن الفرد بوصفه كائناً مفكراً (على عكس الجماعة) ، فإنه عندما يمارس بصدق حرية التفكير ، فإن تفكيره يتمركز في البحث عن مصالحه الشخصية ، بعيداً عن المشاعر التي تنميّها الشعارات الجماهيرية التجريدية .

ولتحقيق ذلك علينا أن ننفذ قرار الجمعية العمومية رقم ١٩٤ المتخذ بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينين ، الذي يعطي الفرد الفلسطيني حرية الاختيار بين العودة أو التعويض» .

ويضيف الكاتب «إن تأمين مثل هذه الحرية في الاختيار ، عندما تتوافر للإنسان الفلسطيني ، فإنه باختياره الحر ، يختار ما يتفق مع مصلحته ، وبذلك تنقل الطبيعة الجماعية لمشكلة اللاجئين إلى طبيعة فردية» .

أما من الجهة المقابلة المتمثلة بالاعتراضات والتخوفات الإسرائيلية فيعتقد الكاتب إنها «ستنتهي بتطبيق الكونفيدرالية وفق النموذج السويسري المتميز بالكانتون ، الذي لن يهدد النمطية المجتمعية الصهيونية ـ اليهودية لأن عودة اللاجيء الفلسطيني إلى بيته أو بلدته ، فإنه كأي مواطن آخر في الكونفدرالية يمتلك حق اختيار مكان الاقامة والعمل وحرية التنقل بما يتفق مع مصالحه وآماله المستقبلية ، وفي أي مكان من الاتحاد، ولكن عملية التصويت السياسي للبرلمان أو للبلديات تتم في الكانتون الذي سينتمي إليه».

وفي كل حال ليس هدفاً لنا في هذا المقال أن نحدد معارضة أو اختلافاً مع رؤية أبو السعيد ، كما ليس هدفنا إبراز التوافق أو الاتفاق ، إنما الهدف هو التدقيق في مثل هذه الرؤية ، التدقيق في بنيتها ثم قدرة هذه البنية على التحقق ودفع المسألة كلها نحو حل وسط يراعي مصالح الأطراف كلها .

الشكلانية والواقعية :

لاشك أن الحركة السياسية الفلسطينية أكثر حرصاً من الطرف الأخر (الخصم) على

التوصل لحل مستقر للصراع وللمشاكل التي نتجت عنه ، فهي قد انتقلت على مدى العشرين سنة الأخيرة من تصورها المثالي للحل القائم على قاعدة ـ نكون ولا تكون ـ إلى تصور الحل الوسط الذي سعت ـ وباجتهاد متميز ـ لبلورته وصياغة بنية واقعية له إلى أن حاز على تأييد الأغلبية في هذه الحركة .

وقد تم هذا في الوقت الذي بقي الخصم متمترساً في منطقة الأناني الكلي والقائم على قاعدة ـ نكون ولا تكون ـ ، فالأرض في حوزته بكل حال ، وخصمه عاجز عن اجباره على الإنسحاب من الأرض .

ثم جاءت التغيرات الشاملة الأخيرة .

وكان الفلسطينيون قد ثبتوا أقدامهم عند برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة أو تعايش الدولتين . وفي سياق التغيرات الاقليمية والدولية تقدموا خطوة نحو ربط برنامج استقلالهم ببرنامج كونفيدرالية فلسطينية ـ أردنية بما يشير إلى جدية مسعاهم ، فهم يرغبون أن لا يكونوا العقبة أمام الحل الوسط .

أما الأن ، وبعد سيل التغير الكوني الشامل يدفع «أبو السعيد» المسألة إلى الأمام ، فيقوم بالربط العملي بين برنامج الدولة المستقلة ، وبرنامج الكونفيدرالية الفلسطينية ـ الأردنية ، وبرنامج الكونفيدرالية الفلسطينية ـ الأردنية ـ الإسرائيلية .

ومثل هذا السياق لا يمكن اعتباره انحداراً في تقديم التنازلات كما يوحي ظاهر الأمور أو شكلانيتها ، إذ أن جوهر ما يسعى إليه «أبو السعيد» وعموم الحركة السياسية الفلسطينية هو تحقق الذاتية الفلسطينية بصرف النظر عن شكل هذا التحقق ، فالمهم أن يلم شمل الهوية الوطنية الفلسطينية ويحقق نزوع الذات للمجموع ، أما الصيغة أو البنية التي تحقق هذا النزوع فلا يمكن أن تكون مقدسة أو مطلقة ونحن نرى أمامنا توجه الدولة القومية العتيدة والراسخة للانخراط في كتل اقليمية أو قارية .

إذن ، فالمشكلة ليست هنا ، ليست فينا بأي حال ، فالبراغماتية الفلسطينية المشهود لها قدرتها على التكيف ، تتيح لها بنيتها القدرة على اجراء التعديلات البرنامجية بما يتلاءم مع التطورات وبما يحقق الهدف . لكن المشكلة بالخصم ، فرغم أصوات هنا أو هناك داخل معسكره تظهر تجاوباً ، إلا أن الخصم ككل أو كبنية سياسية ـ ثقافية يبقى عصياً

على الحل الوسط ، وثقافة الغيتو عصيّة على الانفتاح ، وإلا لم هذا الانجراف المجتمعي نحو اليمين والقوى الدينية التوراتية ؟

وهنا علينا القول أو الاستدراك أنه كما إن نشأة الخصم كدولة وتعبير قومي كانت على يد برنامج هيمنة كونية في بداية القرن ، فإن حدوث تغييرات أو تعديلات في بنية برنامج الهيمنة يفرض حدوث تغييرات أو تعديلات في بنية النشأة الإسرائيلية وذلك تبعاً للتغير الذي طرأ على دور الدولة الإسرائيلية ومجالات توظيفها في اطار برنامج الهيمنة أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي تقصّد واضعوه أن تكون تسميته فارغة من أي مضمون أو مؤشر لهذا المضمون ، فهو «جديد» لا نعرف مضمونه ، وهو «عالمي» لا نعرف مضمونه ، وهو «نظام» لا نعرف مضمونه أيضاً ، بمعنى أنه نظام مفتوح ومشرع أمام الاحتمالات والتطورات .

لذا وانطلاقاً من هذا الاستدراك نفهم الشروع في مفاوضات مدريد ـ واشنطن ، ونفهم حرص «أبو السعيد» على اعتبار هذه المفاوضات ، لا أكثر من سعي لتنقية الأجواء وبناء أساس الثقة بين أطراف النزاع ، ونفهم بالتالي حرصه على الاجتهاد لدفع هذه المفاوضات وتجاوز عقباتها ووضع آلية عمل لها تضعها في صورة الحل الواقعي بعيداً عن النزعات المتطرفة لدى الجميع .

وفي تقديرنا أن «أبو السعيد» ينطلق من نقطتين جوهريتين :

الأولى معلنة أو ظاهرة وهي اقتناعه الكلي بـ «حتمية انهاء حالة التوتر القائمة في الشرق الأوسط عن طريق منهجية سياسية جديدة» .

والثانية مبطنة وهي اقتناعه الداخلي العميق أن زمن الدولة الوطنية أو القومية قد انتهى أو لم يعد ملبياً لحاجة العصر أو تطوراته القادمة .

لذا فإن كل خطة عملٍ أو برنامج يريد أن يرى النور ويتحقق لابد أن يكون جزءاً من نسيج المرحلة القادمة حيث سيتحول العالم إلى بنية كلية واحدة تغيب عنها التناقضات القديمة ويحل محلها تناقضات أو تعارضات أخرى .

وفي تقديرنا أيضاً أن أهم وأبرز ما في رؤية «أبو السعيد» هو اعتباره أننا لا يجب أن نربط رهاناتنا الوطنية بالمفاوضات الجارية فهو يكاد يعلن أن هذه المفاوضات لا تزيد

عن كونها حفل تعارف وبالتالي فهي لن يناط بها حل المشكلات المستعصية التي انتجها النزاع (الأمن والتعايش ، اللاجئين ، الحدود ، القدس ، المياه ، الاقتصاد ، الثقافة الوطنية ، الهوية الوطنية) وهي مشكلات يرى «أبو السعيد» أنها نتجت عن بنية العقل الجمعي الراسخة ، والإصرار على السيادة الواحدة كما التشبث بمبدأ الحل المنفرد .

وفي ضوء هذه السيكولوجيا البالغة التعقيد فإن الرهان على المفاوضات الجارية للوصول إلى حلول هنا أو هناك ، لهذه المشكلة أو تلك ليس إلا رهاناً على الفراغ .

من هنا فإن جوهر الحل هو الحل ـ الصفقة أو سلة المشكلات أن جاز التعبير ، حيث ستجد «كل مشاكل الصراع الفلسطينية ـ الإسرائيلي ـ العربي (. . .) حلولها بسهولة وعلى أسس علمية عند تنفيذ اقامة الكونفيدرالية وفق النمط السويسري» .

ويختم «أبو السعيد» رؤيته قائلاً :

«إن تنفيذ مشروع الكونفيدرالية المذكورة يجب أن يتم بمقتضى روحية وتوجه الشرعية الدولية التي تشمل كل قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالمسألة الفلسطينية والصراع القائم في الشرق الأوسط وليس بالتطبيق الحرفي لها» .

ويضيف : «إن الكونفيدرالية على النمط السويسري تأخذ قرارات الشرعية الدولية ومواثيقها وقوانينها كمبادىء يهتدي بها ، وعندما تصل المفاوضات إلى مرحلة ، تبنى تفاصيل هيكل بناء واقامة الاتحاد الكونفيدرالي وفق النمط السويسري لدولة الأرض المقدسة الوليدة» .

الحل ـ الصفقة :

في رأينا أن أرقى ما في اللعبة السياسية كما يمارسها الفلسطينيون يتمثل باخراجها من حيزّ «الكورودور» والأروقة إلى الملأ ، وفي هذا ما يشير بوضوح إلى استعدادهم للسير في الطريق حتى نهايته ، وفيه ما يشير بوضوح إلى ثقة قيادة الحركة السياسية الفلسطينية بنفسها وبقدرتها على اتخاذ القرار دون خشية سوء الفهم . كما فيه ما يشير أيضاً إلى تمتع الهيكلية التنظيمية الفلسطينية بمقدار لا يستهان به من حس وممارسة ديمقراطية حقيقية،

وإن لم تتمكن هذه الممارسة أو ذاك الحس ـ وذلك بتأثير المنفى والعوامل الموضوعية ـ من التشكل في أطر ديمقراطية فعلاً وعالية المردود .

حين يقارن الفلسطينيون وضعهم بوضع الدولة الإسرائيلية يرون كم حجم الفرق ، فهذه دولة تقيم اللعبة الديمقراطية في اطار سلطتها الحائزة على الاعجاب والمدعومة من كل قوى الأرض ، ومع ذلك فإن صاحب القرار الإسرائيلي ، أو حتى الكاتب الصحفي الإسرائيلي يجد من الكوابح الاجتماعية والثقافية والبنيوية ، فضلاً عن الكوابح النفعية الضيقة ، ما لا حد له حين يشرع باتخاذ القرار أو باتخاذ موقف .

من هنا ـ في تقديري ـ يأتي الفرق بين أهلية طرف للانخراط في سياق التطور والتغيرات ، وبين عجز طرف إلا عن المكوث في زوايا الماضي أو المكوث في أسر نجاح حققه وعاجز عن تجاوزه .

لكن ، وفي ظل ذلك ، لدينا الملاحظات التالية ,

١ ـ رغم عدد من المسوّغات يمكن اعتبارها ، غير أنه لا يحق للقائد السياسي أن يكسر علاقة الجدل بين الفرد والجماعة أو بين ذات الفرد والذات الوطنية ، بمعنى أن فكرة تفتيت الذات الوطنية إلى ذوات متباعدة لا يجمعها جامع وطني إلا التصويت للبرلمان والبلديات تحمل في ذاتها بذرة نقضها ، وبالتالي فهي لا تمنح المشروع الذي يقدمه خالد الحسن صدقيّة فعلية ، بل تجعله مجرد فكرة يتم تداولها بين حلقة «مثقفين» لا يجمعهم أمر أو مشروع أبعد من هذه الفكرة البعيدة تماماً عن الواقع .
وهنا لابد من الإشارة إنه إذا بدا للبعض أن انتصار الليبرالية الغربية على النموذج السوفياتي للاشتراكية يعدّ انتصاراً لفكرة الفرد على الجماعة فهو ليس أكثر من وهم على الاطلاق ، و «أبو السعيد» تحديداً أفضل من عرف علاقة الجدل بين الطرفين: من نبوّه الرسول محمد ﷺ إلى زعامة الفرد فينا ، مروراً بكل مشاريع الجمع التي ينطق بها الفرد . ثم أن الجمع لا يمكن تفتيته إلى نثار أفراد . الفرد حي وفاعل بقدر اتصاله وتعبيره عن مشروعية الجمع ومشروعه .

٢ ـ أليس هناك بعض شطط أو بعض استعجال بتطبيق المشروع الكونفيدرالي السويسري في منطقتنا ؟ فمع تأيدنا للفكرة بذاتها ، إلا أن التجربة الإنسانية قد

علمتنا جميعاً أن انتقال المشاريع الناجحة من مكان لآخر يتطلب شروطاً أخرى أكثر من مجرد الانتقال واقتناع الأفراد . صحيح أن الاتحاد السويسري يضم فرنسيين وألمان وايطاليين وسويسريين ، لكن علاقات الصراع تختلف كلياً ، الحالة الموضوعية بين هذه الأطراف تختلف ، كما أنه ربما جاز ذلك في لحظة معينة من المعادلة الدولية ومن الضرورات ، لكن مثل هذه الضرورات والمعادلة قد لا تبيح نفسها في مكان وظرف آخرين .

ومع ذلك فإن كل مشروع بمعناه وبجدواه ، والأساس هنا أن يجد الإسرائيليون أنهم مضطرون إلى التصالح وإلى الحل الوسط الذي يدفعهم الفلسطينيون والعرب إليه دفعاً ، فلا يعود هناك مشكلة بشكل العلاقة بينهم وبين الفلسطينيين أو بينهم وبين العرب ، فإن أرادوا «الغيتو» والاكتفاء بذاتهم فلهم ذلك ، وأن أرادوا الانخراط في نسيج المنطقة فلهم ذلك أيضاً ، المهم هو الاكتفاء بالحل الوسط ، لأن الحل المطلق مستحيل للطرفين . لكن المشكلة أنهم حتى هذه اللحظة يريدون غير ذلك تماماً ، هم يريدون مشروعهم .

٣ ـ نعم ، نأخذ في الاعتبار كل التطورات ، وفي أساسها الانهيارات المتتالية في الكيان السياسي للعالم ، كما في أساسها تبوأ الولايات المتحدة الأمريكية مركز الثقل الرئيسي في العالم . . لكن أليس جديراً هنا أن نأخذ حالنا الذاتي في الاعتبار ، فهل يخرج الفلسطينيون من لحمهم العربي ؟ هل نصيغ لأنفسنا كيانية متوسطية أو كيانية تستمد بنيانها من تاريخها الكنعاني ، فنكون الوجه الآخر للعملة التوراتية ؟!

في كل حال . . إن في الأمر كله بعض اجتهاد أو تطور ، لكن فيه ـ كما يتراءى ـ بعض شطط ، والأهم هو الاتصال بحركية الواقع أو قدرته على الاستيعاب ، والوسط دائماً هو الحل . الوسط دائماً هو الحل .

---

* عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني .

فهرس المحتويات